جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

التنظيم العالمي للإخوان المسلمين ودول الثورات العربية
(مصر وتونس نموذجا- 2010-2013)

إعداد الطالبة

ناريمان سليمان السوالقة

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد القطاطشة

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة،2014

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالبة ناريمان سليمان السوالقة الموسومة بـــ:

التنظيم العالمي للاخوان المسلمين ودول الثورات العربية مصر وتونس 2010- 2013

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **العلاقات الدولية.**

القسم: العلوم السياسية.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. محمد حمد القطاطشة		2014/05/22	مشرفاً ورئيسا
د. صداح أحمد الحباشنة		2014/05/22	عضواً
أ.د. فوزي احمد تيم		2014/05/22	عضواً
د. محمد سليم الرواشدة		2014/05/22	عضواً

عميد الدراسات العليا
K. Banan
د. علي الضمور

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الشكر والتقدير

أشكر الله عز وجل أولاً الذي أعطاني العزم والقوة لإكمال هذه الدراسة.

كما أتقدم، ثانيا، بالشكر الجزيل إلى مشرفي الأستاذ الدكتور محمد القطاطشة على ما قدمه لي من عون ومساندة في مراحل إعداد الدراسة، حيث أنه شجعني وقدم لي النصح والإرشاد، وأعانني بملاحظاته وتوجيهاته على إنجازها.

كذلك أتقدم بالشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة على مراجعاتهم وملاحظاتهم القيمة على هذه الدراسة.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل والموصول إلى أعضاء الهيئة التدريسية في قسم العلوم السياسية بجامعة مؤتة على الجهود التي بذلوها في توفير الأجواء الأكاديمية المناسبة.

ناريمان سليمان محمد السوالقة

فهرس المحتويات

الملخص

التنظيم العالمي للإخوان المسلمين ودول الثورات العربية
(مصر وتونس 2010-2013)

ناريمان سليمان محمد السوالقة

جامعة مؤتة، 2014

تبحث هذه الدراسة في التنظيم العالمي للإخوان المسلمين والدور الذي اضطلع به في الثورات العربية التي ابتدأت من تونس في نهاية العام 2010، وكيفية وصوله إلى سدة الحكم، وقدرته على إدراة المرحلة الانتقالية. خصوصا في كل من مصر و تونس الدولتين موضع الدراسة في الفترة مابين 2010- 2013.

وقد جاءت في مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، تحدثت المقدمة عن نشأة تنظيم الجماعة، وتناول الفصل الأول أهداف الدراسة، ومشكلتها وأهميتها، ومنهجيتها، ومصطلحاتها، وأسئلتها.

أما الفصل الثاني فتطرق إلى الإطار النظري للدراسة، والدراسات السابقة ذات الصلة بها.

فيما تناول الفصل الثالث نشأة التنظيم وفكره، وأهدافه، وتدرجه التنظيمي وكيفية الانتساب له، ومصادره التمويلية، وعلاقاته مع الأنظمة السابقة منذ تاريخ نشأته، ولغاية تنحي تلك الأنظمة. فيما تناول الفصل الرابع الثورات العربية وأسبابها ودوافعها وأهم الفاعلين فيها، وكيفية استغلال التنظيم لها للوصول إلى سدة الحكم وممارسته للسلطة.

لقد بينت هذه الدراسة إلى أن التنظيم الإخواني لم يتمكن من الحفاظ على مكتسباته، و البقاء في الحكم في مصر؛ حيث ظهر ذلك جليا في ثورة 30 يوليو التي أطاحت بحكمهم. فيما وصلوا إلى توافق على الحكم مع الأحزاب الأخرى في تونس، وبالتالي، فقد فشل في تعميم مشروعه.

Abstract

The Muslim Brotherhood Organization & the Arab Revolution Countries (Egypt & Tunisia 2010-2013)

Nariman Suleiman Mohammad Al-Sawalqa

Mu'tah University, 2014

This study aims to identify the Muslim Brotherhood Organization &the role they played in the Arab revolutions which started from Tunisia in 2010, also it shed light on how they reached to the presidential cabinet, & how they can manage the transitional phase in both Egypt &Tunisia in the period between 2010- 2013.

The study came in introduction, four chapters &conclusion. The introduction provided for the emergence of the organization.

The first chapter sheds light on the objectives of the study, its problem, methodology, terminology, & its questions.

The second chapter addresses the theoretical framework for the study & its terms.

The third chapter talks about the emergence of the Organization, its goals, organizational hierarchy, affiliation, &funding sources. Also, it talks about the relations between the Organiztion &the regime they witness since inception.

The fourth chapter sheds light on the Arab revolutions: there motives, reasons, driving forces, characteristics, and there problems. Also, it talks about the rule of the organization in Tunisia & Egypt through the transitional phase.

The study shows that the Muslim Brotherhood Organization failed to maintain gains they achieved by reaching to the presidential cabinet & stay in rule in Egypt, that's appear clearly through the 30 July revolution the Egyption's led against them. While in Tunisia, Alnahda party reached to compromises with the other parties. Thus, they failed to mainstream there project reaching to mastership the world.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 المقدمة

تعد الحركات الإسلامية عادة اتباعا لعمل الرسول محمد في الدعوة، والتبليغ والإرشاد، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والجهاد في سبيل الله. وبذلك يفترض أن يكون منهاجها العام امتدادا لما أسسه النبي محمد صلى الله عليه وسلم لبناء الحضارة الإسلامية. ومن الجدير بالذكر، أنه لم تأت مرحلة في تاريخ هذه الأمة لم تكن فيها حركة إسلامية ناهضة إلا أنه قد شاب بعضها الكثير من الشبهات والتشكيك من حيث الأهداف وأسباب الظهور، ومن هذه الحركات التنظيم العالمي للإخوان المسلمين.

يعد التنظيم العالمي لجماعة الاخوان المسلمين من أكبر الحركات والتنظيمات الإسلامية الإصلاحية الشاملة، والتي تنادي بالرجوع الى القرآعن الكريم والسنة النبوية، وتدعو الى تطبيق الشريعة الاسلامية في الواقع (الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، 2003: 198).

ويعتبر أكبر حركة معارضة سياسية في كثير من الدول العربية، وخصوصا مصر. أسسها الإمام حسن البنا في مصر في آذار 1928، كمنهج إصلاح فكري إسلامي في مواجهة الفكر العلماني الذي انتشر في أعقاب سقوط الدولة العثمانية التي تركت فراغا كبيرا في المرجعية والقيادة الإسلامية في ذلك الوقت. وقد انتشر فكر هذه الجماعة في مصر، والعديد من الدول الإسلامية وغير الإسلامية في كل أنحاء العالم حيث وصلت الى (72) دولة. تضم كل الدول العربية. وقد أُخِذ على هذا التنظيم علاقاته مع حركات مشبوهة، واختراقه من بعضها كالماسونية؛ حتى أن بعض أعضائها كانوا من الماسونيين (الخطيب، 2012: 341-354).

ويشير الدكتور كولمان في كتابه التدرج التأمري: لجنة الثلاثمائة: إلى أهداف مجموعة النخبة السرية، ورثة الماسونية: أنهم سيعملون على تدمير الهوية والكرامة الوطنية، وتدمير الدين، والسيطرة على العقول بواسطة التكنولوجيا، والعمل عل تفكيك المدن الكبرى وفق برنامج زمني محدد، وإضعاف الأخلاق، إبعاد الناس عن تقرير مصيرهم بافتعال الأزمات الدائمة، والعمل على نشر الجماعات الدينية كالإخوان المسلمين والسيخ، والعمل على تقويض الأديان الحالية من خلال نشر أفكار التحرر الديني (Coleman, 1991: 15).

يقودنا الحديث السابق إلى التساؤل إذا ما كان الإخوان متآمرين مع الماسونيين، أو أنهم لعبة في يد أصحاب اليد الطولى في العالم، كما هو حال الأنظمة العربية بشكل عام.

يهدف هذا التنظيم إلى: الإصلاح السياسي، والاجتماعي، والإقتصادي من منظور إسلامي شامل في مصر وتونس، وكذلك في كافة الدول العربية منها، وغير العربية، التي يتواجد فيها الاخوان المسلمون. وتظهر العديد من المؤلفات بأن الجماعة لها دور في دعم عدد من الحركات الجهادية التي تعتبر حركات مقاومة في الوطن العربي، والعالم الإسلامي ضد كافة أنواع الاستعمار، أو التدّخل الأجنبي. وسواء كانت قيادة الحركات الإسلامية في الدول واحدة، أو أنها حركات إسلامية منفصلة، إلا أنها جميعها تبنت فكرا مشابها؛ بل ومنبثقا من فكر هذا التنظيم.

شهد أواخر العام 2010 والعام 2011 في العالم العربي سلسلة من الثورات الشعبية، وكانت البداية من تونس بإحراق الشاب محمد البوعزيزي جسده اعتراضا على الظروف المعيشية الصعبة، والامتهان الذي يعانيه المواطن لتحصيل لقمة العيش. وليس من المستغرب أن تنتقل هذه الثورة الى دول عربية أخرى؛ حيث تشترك جميعها في نفس الخصائص فيما يتعلق ببنية النظام والطبيعة السياسية، فقد عاشت هذه الدول مرحلة تاريخية من الانحطاط، كان من أبرزها مظاهر الحكم الفردي المطلق، وإلغاء العقل العربي، وقمع المواطنين، وكبت الحريات، وتبديد الثروات، ومرحلة الزعامة، والسلطة الأمنية على حساب بناء الدولة، ما يجعل توقع حالة الانتشار من الأمور البديهية

للتخلص من آثار الطغيان والاستبداد.

منحت الثورات العربية التنظيم العالمي للإخوان المسلمين، في كل الدول، الفرصة للوصول إلى سدة الحكم؛ حيث أنه تميز بالتماسك، والثبات، والقدرة على لملمت صفوفه. فكان الأقدر على استغلال تلك الفرصة واستفاد من المشهد السياسي القائم على غياب المعارضة القادرة على قيادة تلك الدول في المرحلة الانتقالية ، وخصوصا في كل من مصر وتونس، فظهر كأفضل فاعل في تلك الظروف وتمكن من الوصول للحكم.

2.1 أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف، وهي:

أولا: التعرف على نشأة التنظيم العالمي للإخوان المسلمين، وعلى الحركات الإسلامية المنبثقة عنه، أو وثيقة الصلة به وتحمل نفس الأفكار، بالإضافة الى علاقة هذا التنظيم بالعديد من الحركات، ونظرته للأديان الأخرى، وعلاقاته مع كل من الولايات الأمريكية المتحدة وإسرائيل ودول الإقليم؛ خصوصا بعد انتقاله الى سدة الحكم كممثل شرعي لكل من مصر وتونس الدولتين موضع الدراسة.

ثانيا : التعرف على مقدرة هذا التنظيم في قيادة كل من مصر وتونس – بعد وصوله إلى سدة الحكم عبر الانتخابات الديمقراطية الحرة – وقدرته على إدارة شؤون البلاد، وحل كافة المشاكل السياسية والإجتماعية والاقتصادية، وحل كافة الصراعات الداخلية – وخصوصا الصراعات الطائفية، وحركات الجهاد الانفصالية في مصر– من خلال خطط واستراتيجيات واضحة، وبالتعاون مع كافة الأطياف السياسية، والأحزاب المعارضة لتجاوز هذه المراحل الانتقالية الصعبة في هاتين الدولتين، والوصول بهما الى الدولة المدنية الديمقراطية القائمة على الحرية والعدالة و المساواة، أم أنه سينفرد في فرض سياساته، وبرامجه، وأجندته الخاصة من خلال نظام استبدادي جديد على شعبي البلدين.

ثالثا : التعرف على مقدرة هذا التنظيم في التعامل مع القضايا الخارجية، وكيفية رسمه للسياسة الخارجية لكل من تونس ومصر، وهل ستكون امتدادا للسياسة الخارجية للأنظمة

السابقة، أم أنه سيعمل على إحداث تغيير جذري فيها. خصوصا، مع وجود العديد من الأزمات الممتدة من المرحلة السابقة، أو تكون نتيجة طبيعية لما يحدث في مراحل التغيير الثوري التي تتسم عادة بعدم الاستقرار والضعف في أجهزة الدولة.

3.1 مشكلة الدراسة وأهميتها:

شهد التنظيم العالمي للإخوان– ما يقارب الثمانين عاما – ملاحقة من معظم الأنظمة الوطنية العربية والعالمية على حد سواء فكان ينظر له على أنه تنظيم إرهابي، أو في أحسن الأحوال مساعدا للخلايا الإرهابية من خلال استغلال نشاطه لحشد قاعدة من أفراد المجتمعات سعيا منه للإضرار بالمصالح الغربية و الأمريكية على وجه الخصوص في المنطقة. ومدعما لأجواء عدم الاستقرار في إقليم الشرق الأوسط، وفي كافة أنحاء العالم. مما دفعه إلى السعي لتحقيق أهدافه، وتنظيم صفوفه، وتقويتها بشكل سري في كثير من الأحيان، ومحاولة اقتناص الفرص المناسبة للظهور والصعود. فمثلا كان هذا التنظيم في مصر يمارس أنشطته كغيره من الأحزاب السياسية، فتارة يمتنع عن المشاركة في العملية الديمقراطية، وتارة يشترك فيها في محاولة لإثبات الوجود في حين كان أي نشاط لهذا التنظيم في تونس ممنوعا؛ وعانى المنتسبين له إما بالسجن، أو بالنفي خارج البلاد. كما لم يسمح لهم ممارسة أي نشاط كان إلا سرا؛ إلى أن اندلعت الثورات العربية التي خلقت عصرا جديدا للإسلاميين. فحولت هذه القوى من قوى سياسية، واجتماعية محظورة الى قوى معترف بها، وذات ثقل ووزن –حتى أن الولايات المتحدة، والدول الأوروبية، أبدوا استعدادهم للتعامل معهم كسلطة شرعية – وبذلك انتقل الإسلاميين من صفوف المعارضة الى مراكز صنع القرار في العديد من الدول، وأهمها مصر وتونس، على الرغم من أنها كانت موجودة على هامش الثورة في البداية. حيث أن الفكر الأساسي للإخوان لا يؤمن بالثورة، والخروج على الحاكم. لكن لأنها الأكثر تنظيما، وقدرة على القيادة من بين القوى والأحزاب الموجودة والمطروحة بفضل تنظيماتها المحكمة والمؤسسة على مبدأ الطاعة العمياء لقياداتها في ملء الفراغ السياسي. وكذلك القدرة على الإلتحام بالجماهير نتيجة

لما قدمته من أعمال البر والاحسان؛ فاستطاعت أن تكسب المواطنين، وحازت على أصواتهم في الانتخابات التشريعية والرئاسية.

تمكن تنظيم الإخوان المسلمين من الوصول لسدة الحكم عن طريق الانتخابات الديمقراطية الحرة في كل من تونس ومصر- من خلال حزبي النهضة (تونس)، والحرية والعدالة (مصر)- لكن هل يكفي وصول هذا التنظيم للحكم للبدء في تنفيذ أجندته الخاصة، أم أنه سيسعى إلى إدارة الصراعات والمشكلات الداخلية، وفهم طبيعتها ومصالح أفرادها، وهل الإخوان على استعداد لإدراك التعددية الاجتماعية، والسياسية والتعامل معها، وانتهاج طرق جديدة لإدارة التغيير والسعي للتوافق المجتمعي، والتعاون مع الأحزاب والأطياف المعارضة، وكافة شرائح المجتمع للنهوض بالدولة، وإعانتها للوصول الى بر الأمان، وتكوين دولة مدنية ديمقراطية حديثة قائمة على: المساواة، والحرية، والعدالة الاجتماعية، وفقا لما يطلبه أبناء تلك الدول.

تتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات التي تناولت التنظيم العالمي للإخوان المسلمين؛ بأنها تختص في تسليط الضوء على هذا التنظيم بعد وصوله لمؤسسة الحكم في كل من تونس ومصر في الفترة الواقعة مابين (2010-2013) من خلال الانتخابات التشريعية والرئاسية. ومدى قدرته على إدارة مراحل التحول والتغيير التي تمر فيها كل من تونس ومصر بعد الثورات العربية؛ دون تعريضها لأخطار الانقسام أو الانهيار كدول. ومدى قدرته على الاعتراف والتعاون مع أحزاب المعارضة، والأطياف السياسية، والدينية المختلفة، والموازنة مابين المطالب والمصالح المختلفة لكافة الفئات لخلق التوافق المطلوب للإنتقال إلى الدولة المدنية الديمقراطية القائمة على أسس: العدل، والحرية، والمساواة. كما تسلط هذه الدراسة الضوء على الطريقة التي سيستخدمها التنظيم في إدارة السياسة الخارجية لكل من تونس ومصر في الفترة مابين (2010-2013)، وما سيرافقها من تغييرات في التوجهات الخارجية كنتيجة حتمية لما يحمله التنظيم من أيديولوجية فكرية إسلامية، أو أنه سيكتفي باقتفاء أثر الأنظمة السابقة في هذا المجال.

4.1 منهجية الدراسة:

ستعتمد الباحثة على أكثر من منهج من مناهج البحث العلمي السياسي التي ستسهم في إعطاء الإضاءات المناسبة، والإحاطة الكاملة بكافة جوانب الدراسة لذا سيكون في مقدمتها: المنهج التاريخي، والذي سيقدم المعلومات الأساسية حول نشأة التنظيم العالمي للإخوان المسلمين، وفكره، ونظامه الداخلي، وحركاته، وعلاقاته التاريخية مع كافة الأنظمة السياسية والقومية والإقليمية والعالمية. يليه المنهج الوصفي والذي ستعتمده الباحثة لتحقيق الهدف المرجو من هذا البحث، والذي يهدف إلى التعرف على التنظيم العالمي للإخوان المسلمين والدور الذي لعبه في كل من مصر وتونس في الفترة (2010–2013)، وهي الفترة التي تسبق، وتواكب، وتلي فترة ثورات الربيع العربي. ومقدرة هذا التنظيم على إدارة شؤون الدولتين في المراحل التحولية التاريخية وقيادتها الى الدولة المدنية الديمقراطية القائمة على الحرية والعدل والمساواة.

كما سيتم الاعتماد على منهج تحليل النظم الذي يدور حول مفهوم مركزي هو " النظام " باعتباره وحدة التحليل الرئيسية لهذا البحث، وتحليل الكيفية التي سيتفاعل فيها التنظيم الإخواني –في كل من مصر وتونس (2010–2013) – كنظام رئيسي بحكم أنه أصبح يشكل مؤسسة الحكم في الدولتين مع الأنظمة الفرعية المتمثلة في: أحزاب المعارضة، والمؤسسات التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، والمؤسسات المجتمعية، والأطياف الدينية المختلفة. بالإضافة إلى كيفية تعامل النظام الإخواني وتفاعله مع المجتمع الدولي بكل ما فيه من متغيرات ومستجدات، وخصوصا أنها المرة الأولى التي يحل فيها نظام حكم إسلامي في هاتين الدولتين منذ سقوط الدولة العثمانية وتبنيها للعلمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى.

ويقصد بالنظام:"أنه مجموعة من العناصر أو الأجزاء التي ترتبط بينها وظيفيا بشكل منتظم بما يتضمنه ذلك من تفاعل واعتماد متبادل " وبذلك يصبح النظام حالة من التواصل بين الأجزاء. وينطلق دعاة التحليل النظمي في السياسة –وعلى رأسهم دايفيد

إيستون–من أربعة مفاهيم أساسية لها تأثيرها على مجمل السياسات التي ينتهجها النظام، وبالتالي على صناعة قراره السياسي، وما يمثله من مواقف في إطار علاقاته داخل الدولة وخارجها. تتجسد هذه المفاهيم الأساسية في: المدخلات، والتحويل، والمخرجات، والتغذية الاسترجاعية.

5.1 مصطلحات الدراسة:

سنحاول في هذا المبحث أن نقدم عدة تعريفات، حيث تسهم هذه التعريفات في زيادة الفهم، وتسليط الضوء على العديد من المواضيع التي تم طرحها داخل هذه الرسالة. تتمثل هذه التعريفات في: تعريف التنظيم العالمي لحركة الإخوان المسلمين، المرشد العام، مكتب الإرشاد العام، مجلس الشورى العام، المراقب العام، الثورات العربية.

التنظيم العالمي لجماعة الإخوان المسلمين:

يشير بسام العموش الى أن التنظيم العالمي لحركة الإخوان المسلمين يتشكل من ممثلي جماعة الإخوان المسلمين من جميع الأقطار وفق نسب تتعلق بعدد الإخوان في كل قطر، وهو أكبر من واقع اجتماع تنسيقي وتبادل للمعلومات والخبرات بينما يترك القرار في كل بلد لأصحابه لأنهم أدرى بها (العموش، 2008: 16).

أما عند رفيق حبيب فيمثل التنظيم مؤسسة، وهو يقول بأن كل من يريد تحقيق فكرة على أرض الواقع فلا بد من مؤسسة تتبنى تلك الفكرة وتستمر من بعده. ولعالمية فكرة البنا لأنها كانت تتمحور حول إصلاح الأمة وتأهيلها لاستعادة مرجعيتها الحضارية، وتحقيق النهضة. كان البنا من العظام في بناء المؤسسة الاجتماعية الجماعية. حيث قام بإنشاء بناء مؤسسي ينتظم فيه الأعضاء، وينظمون نشاطهم الديني، والاجتماعي، والسياسي. ويشير بأن هذا البناء المؤسسي كان السبب في استمرارية الإخوان وبقائهم، وأنه الأساس أيضا في مشروع استرجاع المرجعية الإسلامية في حياة الأمة، وتحقيق وحدتها ونهضتها (حبيب، 2010: 225–229).

وعليه يمكن أن نستشف مما ورد سابقا التعريف التالي للتنظيم العالمي للإخوان المسلمين: هو المؤسسة الإجتماعية الجماعية التي أوجدها حسن البنا عام 1928م، بهدف تنظيم الأعضاء، ونشاطهم الديني والاجتماعي والسياسي في محاولة منه لإصلاح الأمة وتأهيلها لاسترجاع المرجعية الإسلامية في حياة الأمة، وتحقيق وحدتها ونهضتها. أو أنه: المؤسسة أو الإطار المنظم لأعمال ونشاطات الإخوان المسلمين الدعوية، والاجتماعية، والسياسية، والذي قام بإنشائه الإمام حسن البنا في عام 1928، التي تهدف إلى استرجاع المرجعية الإسلامية في حياة الأمة وتحقيق وحدتها ونهضتها، ويضم في عضويته أفرع الجماعة المنتشرة في أكثر من 72 دولة في انحاء العالم.

لقد تم تعريف التنظيم، وسيتم تاليا تعريف كل من المرشد العام، ومكتب الإرشاد، ومجلس الشورى، وفقا لما تم إيراده من قبل الإخوان من تعريفات في اللائحة العالمية الصادرة عنهم في القاهرة بتاريخ 12نيسان 1994.

تعرف اللائحة المرشد العام بأنه: هو المسؤول الأول للجماعة، ويرأس مكتب الإرشاد ومجلس الشورى العام، ويقوم بمهمات الإشراف على كل إدارات الجماعة في كل الشؤون ويتحدث بإسمها، ويكلف من يراه من الإخوان للقيام بمهام معينة، إضافة الى دعوة المراقبين العامين الممثلين للأقطار للإجتماع عند الحاجة (اللائحة العالمية للإخوان المسلمين، 1994).

فيما يعرف مكتب الإرشاد العام بأنه: القيادة التنفيذية العليا للإخوان المسلمين، والمشرف على سير الدعوة والموجه لسياستها وإدارتها (اللائحة العالمية للإخوان، 1994).

أما مجلس الشورى العام فيعرف بأنه: هو السلطة التشريعية لجماعة الإخوان المسلمين وقراراته ملزمة، ومدة ولايته أربع سنوات هجرية (اللائحة العالمية للإخوان المسلمين، 1994).

مفهوم الثورات العربية:

يشير عزمي بشارة الى أنه لا يمكننا من إيجاد تعريف علمي دقيق لمفهوم الثورة على الرغم من وجود محاولات لذلك، ويرجع ذلك لأن الكلمة دارجة في الاستخدام اليومي للغة. كما أطلقت على العديد من الظواهر المختلفة في شدتها، والتي تمتد من أي تحرك مسلح أو غير مسلح ضد نظام ما، إلى التحركات التي تؤدي الى اسقاطه. لهذا كان لا بد من تدقيق حدود المفهوم المعاصر في المجال السياسي على الأقل بحيث لا يكون تحديدا أيديولوجيا يجعل من الثورة أمرا إيجابيا أو ساميا، أو يجعلها فتنة وفوضى وتشكل خطرا على الإنسانية. فيعرفها بأنها" هي تحرك شعبي واسع خارج البنية الدستورية القائمة، أو خارج الشرعية، يتمثل هدفه في تغيير نظام الحكم القائم في الدولة". وهي بذلك تعني أنها حركة تغيير لشرعية سياسية قائمة لاتعترف بها وتستبدلها بشرعية جديدة (بشارة، 2012: 12-29).

لقد اكتسب مصطلح الثورة في المجالين السياسي والاجتماعي معاني جديدة تفيد التطور والنمو متضمنا الحركة والنشاط evolution او re-evolution، فأصبح يشير الى حالة تحدث ضد السكون وتوقف الحركة والتطور (بودبوس، 2011: 27).

فيما يعرف مايكل روسكن وروبرت كورد الثورة بأنها: عملية تغيير جذري للنظام السياسي، مما يؤدي للإطاحة بالنظام القديم والنخبة التابع له (Rosken, 2008:359-378).

ويقول إبراهيم قويدر بأن الثورة تتميز عن التطور بأنها عنيفة؛ وهي نوع من التغيير غير الهاديء الذي ينتاب الجماعة في حال إذا ما حدثت ظروف تؤدي الى تغيرات عميقة في نظام أو أكثر من النظم الإجتماعية. وعليه فإنه يعرفها بأنها: تحطيم النظم التي تقيد الإنسان، أي أنها تعبير الديمقراطية عن نفسها في مواجهة الاستبداد (قويدر، 2012: 16-17).

عرفت الدول العربية العديد من الثورات السابقة على مر التاريخ المعاصر كالثورة العرابية، وثورة عمر المختار، وعبد الكريم الخطابي وغيرها. قامت هذه الثورات للتخلص

من الأنظمة الاستعمارية، التي كانت تحتل البلاد العربية في محاولة جاهدة للحصول على الحرية، واستعادة الأراضي وخيراتها من أيدي المستعمرين. لكن الثورات العربية التي نقصدها في هذه الدراسة تمثل الاحتجاجات والانتفاضة الحديثة للشعوب العربية والتي كانت بدايتها في عام 2011، ثورات قامت في وجه الأنظمة العربية الفاسدة، أنظمة لم يكن بالإمكان التخيل بتزحزحها عن مناصبها وكراسيها قيد أنمله، معلنة بأن حاجز الخوف انكسر، وأن الدولة العسكرية، وقوة الأنظمة واستخباراتها؛ لم تعد تعني شيئا لهذه الشعوب المطحونة مطالبة بالعدالة الاجتماعية، والحرية، والمساواة.

مما ذكر يمكن تعريف الثورات العربية على أنها: سلسلة الهياجانات أو الانتفاضات الشعبية التي حدثت في معظم الدول العربية في العام 2011 لتقف في وجه ظلم الأنظمة الاستبدادية العربية وتقصيها عن تولي شؤون البلاد العربية؛ سعيا لتحقيق العدالة الاجتماعية، والحرية، المساواة.

6.1 أسئلة الدراسة:

تظهر إشكالية الدراسة في الأسئلة التالية :-

1- ما هو التنظيم العالمي للإخوان المسلمين؟ ومتى كانت نشأته وأهم أفكاره ومعتقداته؟

2- كيف استطاع هذا التنظيم الاستفادة من ثورات الربيع العربي واستغلالها للوصول الى الفترة؟ ومدى قدرته على إدارة مراحل التحول الانتقاليه في مصر وتونس سعيا منه للتأسيس لدولة ديمقراطية، أم أنه سيكون نظام استبداديا جديدا؟

3- ما هي طبيعة العلاقة التي سترتبط ما بين الحزب الإخواني في مؤسسة الحكم و الأحزاب المعارضة و الأطياف السياسية والدينية الأخرى؟

4- هل ستكون السياسة الخارجية للتنظيم في كل من تونس ومصر امتدادا لسياسات الأنظمة السابقة، أم ستنتهج تغيرا جذريا في تعاملها مع النظام الدولي الذي كان ينظر للتنظيم - ولوقت طويل- على أنه يدعو إلى الإرهاب ويموله؟ وماهي طبيعة العلاقات التي تربط هذا التنظيم مع الولايات الأمريكية المتحدة القوة العظمى الأولى؟

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري:

تسعى هذه الدراسة من خلال الاعتماد على نظرية النظم الى معرفة الكيفية التي تعامل وسيتعامل بها التنظيم العالمي للإخوان المسلمين مع الثورات العربية في كل من تونس ومصر في الفترة الزمنية الواقعة ما بين(2010-2013)، ومشاركته فيها، وكيف استطاع أن يحول هذه الثورات ومخرجاتها لصالحه؛ خدمة لأهدافه و سعيا لتحقيقها، حيث استطاع من خلال الانتخابات التشريعية والرئاسية أن يصل الى سدة الحكم مستغلا فراغ الساحة السياسية من الأحزاب، والشخصيات التي يمكنها أن تقود المرحلة الانتقالية ما بعد الثورة- إما لتفككها، أو فراغها من المضمون السياسي نتيجة للممارسات والسياسات التي انتهجها النظام السابق في التعامل مع خصومه ومعارضيه- فانفرد بالساحة السياسية كونه: أولا: الأكثر تنظيما وتماسكا، ثانيا: لما له من تأثير على عدد كبير من أبناء المجتمعين المصري و التونسي بسبب الأعمال و الجمعيات الخيرية التي يديرها، وتستفيد منها شرائح كبيرة من أبناء المجتمعين. ونظرا لما تقدم استطاع الإخوان الانتقال من جانب المعارضة، والنفي في السجون، وخارج البلاد إلى قصر الحكم والسيادة.

وهنا يظهر لدينا جانبين مهمين، وهما: أولا: مدى قدرة التنظيم الإخواني على إعادة ترتيب أوراقه، وتطوير فكره، وتنظيم بنيته الداخلية بما يتناسب مع المرحلة الراهنة ومتطلباتها؛ مما يساعده على الاستمرار والبقاء، ويسهم في قبول الأحزاب المعارضة له والأطياف المختلفة. ثانيا: مدى قدرة التنظيم على التعامل مع كافة الأطياف، والأحزاب المعارضة، والقوى السياسية الداخلية من ناحية. ومن ناحية أخرى، قدرته على التعامل مع القوى الإقليمية والعالمية، وفرض وجوده بما يتلائم مع مصالح البلاد التي يمثلها.

وتعد نظرية النظم في التحليل الدولي من أبرز النظريات التي حققت قبولا عاما في الأوساط الأكاديمية المتخصصة لأنها استطاعت أن تصل الى اطار علمي مقبول يتم من خلاله تحليل السلوك الدولي في مختلف علاقاته وتأثيراته التبادلية في كل الظروف (مقلد، 105:1982).

وتتفق النظم في عدة خصائص أساسية منها:

أولا: يشكل النظام وحدة عضوية حية ومتحركة وقابلة للتطور، والتغيير المستمر سواء في ملامحه العامة، أو نمط أدائه الوظيفي.

ثانيا: يعمل النظام بطريقة المؤثرات الداخلة، والنواتج. وقد تكون نواتج نظام مؤثرات داخلة لنظام آخر.

ثالثا: إن النظام قد يكون متماسكا ومنضبطا، أو مفككا ومتسيبا.

رابعا: إن النظام يعمل في بيئة خارجية تؤثر فيه، ويؤثر بها.

خامسا: يشكل كل نظام شبكة معقدة من الاتصالات التي تقوم بتبليغ المعلومات الى أطرافه، وبالتالي تحدد مقدرة النظام على التعايش، والعمل في ظل تحدياتها. ومن أهم من بحث في هذه النظرية، واستخدمها في مجال التحليل السياسي: دايفيد ايستون، وكارل دويتش، وجابربيل ألموند (مقلد، 1982: 105-107).

2.2 الدراسات السابقة:

يعد كل بحث أو دراسة حلقة في سلسلة متتابعة يأخذ مما سبقه، ويعتمد على ما طرح سلفا ليضفي على الموضوع أكبر قدر ممكن من التوضيح، ويحاول إنارته، وتسليط الضوء عليه أكثر. وبالتالي يكون الباحث قد ساهم وقام بدوره في هذا البناء الفكري. هنالك المئات من المؤلفات حول التنظيم العالمي للإخوان المسلمين تتناول فكره، ونشأته، وعلاقاته، والحركات المنبثقة عنه، كما وجدت بعض المؤلفات التي تناولت الربيع العربي في مصر وتونس وتطرقت للإخوان المسلمين ووصولهم إلى سدة الحكم، إلا أنها قليلة نسبيا أو أنها تتطرق لإحدى الدول فقط وليس كلتا الدولتين موقع الدراسة. ومن هنا تظهر

لنا أهمية هذه الدراسة، وخصوصيتها في إظهار هذا التنظيم، وقدرته على التعامل مع معطيات مرحلة جديدة تنحصر في الفترة الزمنية (2010–2013) في كل من مصر وتونس. وفيما يلي سيتم التطرق الى الكتب التي تعرضت الى مواضيع ذات صلة في موضوع البحث:

1– حامد قويسي وآخرون، **الإسلاميون وتحديات الحكم في أعقاب الثورات العربية** : يقدم الكتاب أوراق ندوة علمية عقدها مركز دراسات الشرق الأوسط في تشرين أول/ نوفمبر 2011، ويتناول الفرص، والتحديات التي يواجهها الإسلاميون، ويناقش بعمق مكونات فلسفة الإسلاميين، وبرنامجهم في إدارة الحكم والمجتمع. و يعد الكتاب إضافة جادة ومتميزة، إذ يبرز دور الإسلاميين في إنجاز الثورات العربية، مركزاً على ما أفرزته التجارب الانتخابية التي أجريت في هذه البلدان من فوز كبير للإسلاميين أوصلتهم لمقاعد الأغلبية في المجالس النيابية وسدة الحكم، و من ثم مواجهة مجموعة هائلة من التحديات الإستراتيجية، والسياسية، والاقتصادية، والمجتمعية.

2– حسام تمام، **الإخوان المسلمون: سنوات ماقبل الثورة:** يتطرق هذا الكتاب إلى وضع الإخوان المسلمون في الفترة السابقة للثورات العربية فيتحدث عن الجماعة والتطورات التي اعترت تركيبها الداخلي وانقسامها إلى تيارين إصلاحي وتنظيمي، والعمل على ترييف الإخوان أو جعلهم سلفيين، كما تطرق إلى فهم الإخوان لبعض المفاهيم كالدولة والجهاد، إضافة إلى إشارته إلى طبيعة العلاقة التي كانت تربط النظام السابق بالجماعة، وأشار المؤلف أيضا إلى طبيعة العلاقة التي تربط الجماعة بالأحزاب والجماعات الدينية الأخرى.

3– مصطفى بكري، **الجيش والإخوان: أسرار خلف الستار:** يشير هذا الكتاب إلى الدور الذي لعبه كل من المجلس العسكري والجيش والإخوان المسلمين في المرحلة السابقة لتنحي الرئيس مبارك وطبيعة العلاقة بينهما، كما تطرق إلى أخطاء المرحلة الانتقالية وتدخل القوى الأجنبية وأمريكا لنشر الفوضى بعد نجاح الثورة.

4- عبد الرحيم علي، **الطريق إلى الاتحادية" الملفات السرية للإخوان"**: يرصد المؤلف في هذا الكتاب جماعة الإخوان المسلمين منذ نشأتها وكيفية تعاملها مع الحكومات المتعاقبة على حكم مصر، ومرورا بثورة 25 يناير، ووصولا إلى أحداث الاتحادية، كما يتطرق فيه إلى العديد من الأحداث التي صادفت الجماعة عبر تاريخها الطويل وأشار إلى أهم الملفات الخاصة بالجماعة كملف الأيديولوجيات، والديمقراطية، والتنظيم العالمي، والعلاقات مع أمريكا.

5- توفيق المديني، **سقوط الدولة البوليسية في تونس**: يتحدث هذا الكتاب عن نظام الرئيسين السابقين لتونس بورقيبه وبن علي والسياسات المنتهجة من قبلهما في تسيير الدولة التونسية، ويشير الى تورط المخابرات الإيطالية والأمريكية في تنصيب الرئيس بن علي حاكما لتونس، ويشرح الكتاب نشأة الحركة الإسلامية التونسية وطبيعة علاقاتها مع النظامين منذ النشأة ولغاية قيام الثورة التونسية وتنحي الرئيس بن علي عن الحكم.

الفصل الثالث

نشأة التنظيم العالمي لجماعة الإخوان المسلمين

1.3 نشأة تنظيم جماعة الإخوان المسلمين

1.1.3 الأسباب والعوامل التي أدت الى ظهور حركات الاسلام السياسي

ظهرت الحركات الإسلامية التي تسعى للتأثير في الواقع السياسي في نهايات عصر علي بن أبي طالب متمثلة في الخوارج، ونشطت بعد حكم معاوية من خلال شيعة أهل البيت الذين تحركوا ضد خليفته بما فيها الحركة الانقلابية المسلحة التي قادها الحسين بن علي وانتهت بمقتله. وهاتين الحركتين مثال فقط لحركات إسلامية متعددة نشأت عبر التاريخ الإسلامي، وسعت لإحداث تغييرات سياسية، أو ثقافية، أو اقتصادية، ومنهم من أقام دولا كالشيعة والصفاريين إلا أنهم فشلوا في تغيير الوضع السياسي القائم. وما هذه الحركات إلا إفراز طبيعي لانفصال الدين عن السياسة بدرجة، أو أخرى عبر التاريخ الإسلامي، الذي بدأ بالتدريج في عهد معاوية، عندما قام بتوريث الحكم لإبنه يزيد. فنشأت هذه الحركات لمكافحة الانحراف عن نظام وأهداف ونمط الحكم الإسلامي (منيب، 2009: 7-8).

أما في الوقت المعاصر، فقد أسهمت الظروف السياسية والإقتصادية والاجتماعية التي عاشها المجتمع المصري، والعالمين العربي، والإسلامي بعد الحرب العالمية الأولى في تكوين المناخ الملائم لنشوء الجماعات الإسلامية، ومنها جماعة الإخوان المسلمين. وساعدت على ازدهار التيار الإسلامي. ويعد التعرف على أسباب وعوامل ظهور هذه الحركات عاملا أساسيا في فهم أعمق لتنظيم حركة الإخوان المسلمين، وكيفية تعاطيها مع القضايا المختلفة منذ نشأتها ولغاية الوقت الحاضر، لأن الحركات والأحزاب السياسية ما هي إلا انعكاس للبيئة التي تولد فيها تؤثر، وتتأثر بها، وتسهم في بلورة أيديولوجيتها، وقراراتها. و بناءا على ماسبق كان لابد من البحث في أهم الأسباب والعوامل التي أدت الى ظهور أهم و أكبر حركات الإسلام السياسي، و تتجسد هذه الأسباب والعوامل

في:-

1- الهجمة الغربية الاستعمارية على بلاد الإسلام والعروبة: وقد بدأت هذه الهجمة في نهاية القرن الثامن عشر متمثلة في الحملة الفرنسية، وحملة فريزر الإنجليزية على مصر، وهجوم فرنسا على الجزائر، ومن ثم اجتياح انجلترا، وايطاليا، وفرنسا بقية البلدان العربية الى أن تم تقسيمها لاحقا. اتخذت الثورات العربية المضادة للغرب طابعا إسلاميا جهاديا إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى كثورة القاهرة الأولى، وثورة عبد القادر الجزائري.

2- الآثار المترتبة على الاتصال بالحضارة الغربية فكريا واجتماعيا: وهي الآثار التي أطلق عليها دعاة التجديد، والتقدم، والتحرر بأنها حركة تنوير وتفاعل بين الحضارات، فيما أطلق عليها السلفيون أوصاف التحلل والتغريب، والإباحية، والإلحاد، والتقليد للغرب. وقد ترتبت آثار بعيدة المدى على حياة المجتمع المصري، والعربي نتيجة الاتصال بحضارة الغرب، وتصاعدت هذه الآثار بالغزو العسكري والاقتصادي والثقافي؛ مسببة استقرار أعداد كبيرة من الأجانب في البلاد كجيش محتل، وجاليات متعددة الجنسيات. لقد أحدثت هذه العوامل تغييرات عميقة، ومتنوعة في أسلوب الحياة في المجتمع المصري (يوسف، 1999: 99-102).

3- مدارس التبشير: تعد الحركات التبشيرية التي انتشرت ونشطت في نهاية العشرينات من القرن الماضي من الأسباب التي أدت الى نمو حركات الإسلام السياسي. فظهرت الإرساليات التبشيرية الأوروبية ومؤسساتها من: مدارس، ومستشفيات، وملاجيء، وغيرها. وتغلغلت في المجتمع المصري حيث سعت إلى إبعاد الصراع الوطني والاجتماعي فيه عن الاستعمار وشرذمة الأقباط أيضا وسابعادهم عن مجتمعهم بانتمائهم لمذاهب غير موجودة في مصر (يوسف، 1999: 102-105).

4- إلغاء الخلافة وصدور الكتب العلمانية: ألغى مصطفى أتاتورك الخلافة الإسلامية في 3 آذار سنة 1924 وتحولت تركيا لدولة علمانية. أدى ذلك الى تزايد الاتجاهات العقلانية في مصر، وظهور مؤلفات تنهج نهج العلمانية، مما أدى الى نشوب

معارك فكرية بين المعسكرين العلماني والسلفي. مما دفع التيار السلفي، الى محاولة استعادة المرجعية الإسلامية من خلال بناء عالمية إسلامية جديدة تستعيد المفهوم الشرعي للخلافة الإسلامية (علي، 2007: 20-21).

فظهرت جمعية الشبان المسلمين 1927، وجمعية الإخوان المسلمين في سنة 1928م. ألقت الأحداث الدولية السابقة بظلالها على الصراع بين الفكرين متخذا مظهرين الأول: اتخذ شكلا تنظيميا سياسيا حول عقد مؤتمر للخلافة لانتخاب خليفة للمسلمين. والثاني: اتخذ شكلا فكريا متجسدا في أربعة كتب وهي: الخلافة أو الإمامة لمحمد رشيد رضا، والخلافة وسلطة الأمة ترجمة عبد الغني سني، والنكير على منكري النعمة من الدين، والخلافة، والإمامة لمصطفى صبري، والإسلام وأصول الحكم لعلي عبد الرازق (يوسف، 1999: 100-112).

5- تهادن الطبقة البرجوازية المتوسطة: تهيأت لمصر الظروف الموضوعية للثورة، بقيادة الطبقة المتوسطة من: الطلاب، والتجار، والحرفيين. حيث سعت كل جماعة منهم لتحقيق أهدافها الخاصة، بالإضافة للأهداف العامة المشتركة. فوقفت -بداية القرن العشرين-في وجه النهب الاستعماري، والسخرة أثناء الحرب العالمية الأولى. وبانتهاء الثورة، شاركت الطبقة المتوسطة في السلطة، وزاد دورها في كافة المجالات، وشاركت الاقطاعيين، وكبار الرأسماليين في إدارة الشركات؛ مما أدى الى تقاطع المصالح، وتشابك العلاقات بينهم. بهذا تكون الطبقة المتوسطة قد حققت الكثير من أهداف الثورة، وبقي أن تحافظ على مكتسباتها، ولا يكون ذلك الا من خلال تعاونها مع الاقطاع والرأسمالية، حيث أن ثورتها مرتهنة بتحقيق مصالحها.

6- انتشار الفاشية والخوف من الشيوعية: خشيت الدول الاستعمارية على سلطاتها وثرواتها من انتشار الفاشية في أوروبا، التي وجدت لها أصداء ومريدين في الدول العربية المستعمرة، أو شبه المستعمرة. وكذلك انتصار الثورة البلشفية وجذبها لعديد من الكادحين والمثقفين لفكرها الاشتراكي؛ فاتخذت من التيار السلفي متراساً تقاوم به المد الشيوعي،

وساعدته في البداية، وشجعته، واتاحت لهذا التيار فرصة الانتشار (يوسف، 1999: 99-115).

2.1.3 نشأة تنظيم جماعة الإخوان المسلمين:

من خلال الأسباب التي تم ذكرها سابقا، وكنتيجة للتطورات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية المتناقضة؛ التي كانت تمر بها مصر في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي؛ تشكلت الرؤية السياسية عند حسن البنا مؤسس تنظيم حركة الإخوان المسلمين، وتبلورت رؤيته عندما رفض ما رآه من انحلال أخلاقي وضعف معنوي تعاني منه المدن المصرية نتيجة للهجمة الاستعمارية الغربية، وربط البنا بين الانحلال الأخلاقي، وما بين الأفكار التحررية الغربية. ونتيجة لذلك، بدأ البنا ببلورة فكره القائم على إحياء الدين، والأخلاق، والعمل الخيري (نجيب، 2006:30-31).

لقد سعى البنا إلى إعادة تطبيق التعاليم، والمؤسسات الخاصة بالإسلام، كما أسسها الرسول عليه الصلاة والسلام، وصحابته، والخلفاء الراشدون. وعرف الإخوان بعدائهم للأجانب، ورفضهم مظاهر الفساد كالملاهي الليلية والخمارات، فكانت هذه قضيتهم التي حملوها، بالإضافة الى محاربتهم للتبشير. وكان شعارهم الداخلي القرءان هو دستورنا، وبذلك قاوموا الإصلاحات القائمة على النمط الغربي؛ لأنها من وجهة نظرهم لم تجلب فائدة للمصري المتوسط الحال وضررها كان كبيرا أيضا (الحاج، 2012: 280).

ترعرع حسن البنا في جو عريق في العلم والدين، فتميز بطابع الشغف العلمي، والورع، وتميز بالذكاء منذ الصغر، وكان مداوما على إقامة الفرائض من صلاة وصيام. كما أنه كان حافظا لنصف القرءان قبل الحلم (ربيع، 2011، الحركات الإسلامية: 96-97).

تأثر حسن البنا كثيرا بالطريقة الصوفية الحصافية، وقرأ بشغف الأعمال الخاصة بشيخ الطريقة، وقبل عضوا في الجمعية الحصافية سنة 1929، ولبس زيها متأثرا بتعليم الإمام أبي حامد الغزالي، وكان الهدف من هذه الجمعية هو مقاومة البعثات التبشيرية، والحفاظ على تعاليم الإسلام حيث كان البنا وهو في سن الثالثة عشر سكرتيرا للجمعية (السعيد،

.(38 :1977

لقد تشكلت شخصية البنا منذ طفولته بحيث أهلته ليكون المرشد العام لكبرى حركات الإسلام السياسي في العالم، وهو مايزال في الثانية والعشرين من عمره (بيومي، 1979: 73-74).

واجه حسن البنا صراعا نفسيا في سنته الأخيرة في مدرسة المعلمين، حيث كان يعقد مقارنات ما بين التعليم، وتعاليم الامام الغزالي حول المعرفة. فتوصل الى أنه يتوجب اقتصار التعليم على ما هو ضروري للإنسان لمعرفة أمور دينه وتعاليمه، وما يمكنه من اكتساب رزقه. وفي العام 1923، التحق بدار العلوم بالقاهرة حيث بدأت فترة هامة في حياته فقد عاصر تيارات فكرية، وسياسية عنيفة كالصراع بين الوفد، وحزب الأحرار الدستوريين حول الحكم والسياسة في البلاد، فتمخض عنه الوضع السياسي بعد ثورة 1919 مما أدى إلى ظهور الاتجاهات الإسلامية في الجامعات المصرية. وكان الهدف منها إضعاف شأن الدين ومحاربته. فشكل هذا الوضع ردود فعل عنيفة عند البنا وزملائه؛ وعكف على محاربته باحثا عن طريقة لمعالجته طارقا كل الأبواب، ومستشيرا لكل رجالات الدين (سالم، 1996: 242-245).

بدأت حركة الإخوان المسلمين كحركة شبابية أسسها الشيخ حسن البنا سنة 1928م في مدينة الاسماعيلية، حيث كان يعمل مدرسا في مدرستها الابتدائية، فنشأت هذه الجماعة لتعمل في سبيل الإسلام، وقد بدأ البنا دعوته قبل النشأة بوقت قصير، وكان يدعو في كل التجمعات البشرية من مساجد، ومقاهي، ونوادي، ما لفت نظر الناس إليه، فأخذوا يزورونه ويستمعون لآرائه. ومن هؤلاء: حافظ عبد الحميد، أحمد المصري، فؤاد إبراهيم، عبد الرحمن حسب الله، اسماعيل عز، زكي المغربي. اتفق حسن البنا معهم، وبايعوا الله على العمل في سبيل الإسلام والمسلمين. وبعد تشاورهم حول التسمية والشكل الذي ستتخذه قال لهم البنا: "دعونا من الشكليات والرسميات، وليكن أول اجتماع لنا أساسه الفكرة، نحن أخوة في خدمة الإسلام، فنحن إذا الإخوان المسلمين"(عبد الله، 1987: 44).

لقد منحت، البيعة الأولى من قبل المؤسسين الستة، الولاء المطلق لحسن البنا والثقة العمياء مرسية بذلك قواعد محورية الدور الذي يلعبه المرشد العام في توجيه الجماعة (مصطفى، 1992: 88).

تلقى الرعيل الأول من الإخوان دروسهم في القرءان والأحاديث، وتمرنوا على الخطابة والالقاء. وبعد بضعة شهور زاد عددهم عن السبعين. أظهر البنا رغبته في بناء دار خاصه في الإخوان رغبة منه في تسريع وضع تنظيم للجماعة تمارس دعوتها من خلاله، فتكونت أول دار لهم من مسجد ومدرستين ونادي. كما وضع أساس الجماعة القانوني، وأصبح لها مجلس إدارة. وهكذا، أظهر البنا رغبته في عدم اقتصار دعوته على الوعظ والارشاد، وإنما يجب أن تطبق النظام الإسلامي في كل مناحي الحياة. لقد اتضح نشاط حسن البنا والإخوان في الفترة مابين 1930-1932 في عدة نقاط هي:

1- استطاع البنا أن يوسع دائرة دعوته خارج الإسماعيلية؛ مؤسسا عددا من الشعب في المناطق المحيطة في الاسماعيلية.

2- ظهور النزعة السلفية والتي تبدت في اختيار أسماء منشآت الجماعة.

3- تعرض دعوة البنا لأول موجة من العداء؛ سواء في صورة شكاوى كيدية مقدمة في شخص البنا، أو إشاعات حول أهداف الجماعة. وقد احتاط البنا لمثل هذه الأمور.

4- لم يسع البنا الى زعامة شخصية، لكنه كان يريد صحوة إسلامية شمولية وظهر ذلك من خلال استعداده للسفر للدعوة.

5- يرجع سبب انتشار الدعوة إلى النموذج التطبيقي للفكر الإسلامي الذي قدمه البنا، وعجز عنه كل من الأزهر، والحركات الإسلامية الأخرى (بيومي، 1979: 81-85).

ومع انتشار الدعوة واعترافا من البنا بدور المرأة الهام في المجتمع قام بإنشاء قسم الإخوات المسلمات. كما وجه عناية خاصة إلى الشباب لأنهم عماد الدعوة، وحملتها على مر العصور، والمجاهدين في سبيلها. فركز على شباب الجامعات والمدارس، وأنشأ قسما

خاصا للطلاب بالمركز العام للإخوان المسلمين، كانت مسؤوليته تقع على عاتق رجال ودعاة من أفضل الرجال علما، وعملا، وجهادا في التربية الاسلامية. كما حرص البنا على على وضع برامج مكثفة تربوية لهم مثل الصيام، والاهتمام بحفظ القرءآن، وتفسيره وتلاوته، والتدريب على قيام الليل، والاهتمام بالتدريبات: كالسباحة، والتدريبات الشاقة، والمصارعة. كما عمل على إنشاء فريق شباب الجوالة، ونظم كتائب ليلية توثق الصداقة والمحبة والترابط بينهم. مع توصيتهم بالاهتمام الكامل بدروسهم، وتفوقهم، وتميزهم أمام الجميع؛ فكانوا موضع تقدير واحترام. وحفزوا كثيرا من الشباب، وحتى الأساتذه للإتضمام إلى الإخوان، والاستماع لدروسهم، وحضور ندواتهم ومعسكراتهم، والالتزام المستمر بالاستماع إلى محاضرات حسن البنا الجذابة والمؤثرة (جامع، 2004: 12).

لقد عمل البنا على بناء الأيديولجية الإخوانية في مجتمع مصري طبقي؛ حيث جاءت هذه تعبيرا عن الطبقات الوسطى المتعلمة، وبشكل أقل في الطبقات الفقيرة. واستهدف البنا من إقامته لهذا التنظيم إصلاح الخلل بين التقليد والحداثة، فاستقطب الموظفين، والأساتذة، وعلماء دين، أرادوا تجاوز المساق الديني المتجسد في الأزهر– والذي يعد حصن الدعوة الإسلامية –كالإمام الغزالي (تمام، 2010: 76).

انضم الكثير من علمائه، وطلبته إلى الإخوان المسلمين. كان حسن البنا يذكر أن مصر

هي زعيمة العالم الإسلامي بفضل الأزهر، وأنه جيش الإسلام الرسمي والاخوان هم الجيش الإحتياطي (جامع، 2004: 12-13).

وقد شكل الإخوان مجتمعا رعائيا قائما على التنظيم، وتقديم الخدمات للمنتمين، والعمل على جذب الأعضاء الجدد، بالإضافة لإعطاء دروس دينية بأسلوب سهل يبسط أمور الدين. وبهذا الإطار لا تنفصل الحركة الإسلامية كغيرها من الحركات الاجتماعية عن منشأها المديني الحضري. فمن الواضح أن هؤلاء هم نتاج عمليات التحديث نفسها، التي أفرزتها سياسات التحديث المرتكزة على زيادة نسبة التمدين، وارتفاع نسبة التعليم العالي

التي كان من المفترض أن تنتج نخبا علمانية، قد أنتجت نخبا إسلامية أصبحت تطالب بنصيبها في الدولة، وتعبر عن طموحات هائلة في الصعود الاجتماعي (تمام، 2010: 76-77).

لقد كان للإخوان المسلمين أكبر الأثر على المناطق الإسلامية والعربية بالذات في العديد من النواحي، أهمها: بعث الأمل في قلوب المسلمين لاستعادة الحكم الإسلامي، وتقديم نماذج من الشباب المسلم المعد جسديا، وفكريا، وروحيا، ويحملون أعلى الشهادات في كافة التخصصات، مما زاد ثقة الناس بواقعية الإسلام، وانتقال الفكر الإسلامي على أيدي الإخوان نقلة هائلة بعيدة، وقلبوا موازين الفكر في المنطقة، وإحياء فكرة الجهاد، وتنبيه الشعوب لحقوقهم المهضومة وكرامتهم المسلوبة (ربيع، 2011: 97).

3.1.3 مفهوم الإسلام والنظام الإسلامي والحكومة الإسلامية عند الاخوان المسلمين:

1.3.1.3 مفهوم الإسلام والنظام الإسلامي

إن الأصل في الإسلام هو الإخلاص لله والخضوع لإرادته في كل أوامره ونواهيه. ولكنه أصبح فيما بعد إسما للديانة التي جاء بها محمد عليه الصلاة والسلام وبلغها للناس، وتم نشرها في كل الدول التي اعتنقتها وأخذت تمارس حياتها الدينية والاجتماعية على أساسها. توسع المفهوم ليشمل كل ما توصل إليه المسلمون من فكر حضاري. ويعد الفكر السياسي المتمثل في مفهوم نظام الحكم، أي الخلافة، في الدولة الإسلامية أحد جوانب هذا الفكر.

عرف نظام الحكم في الدولة الإسلامية التي أقامها العرب المسلمون في المدينة بعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام بإسم الخلافة، حيث عقدت لأبي بكر الصديق البيعة بعده، وخلفه في الحكم. أصبحت الخلافة كنظام للسلطة والحكم في المجتمع أولى القضايا وأخطرها التي اختلف حولها المسلمون، وانقسموا الى فرق، وتيارات، ومدارس اقتتلت فيما بينها. ومن هنا، تظهر أهمية هذا المفهوم في الفكر الإسلامي السياسي (سالم، 1996: 89- 90).

ويرتكز مفهوم الخلافة على الأصول والمباديء التالية:

1- مبدأ الحكم بما أنزل الله: أي أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي للحكم في الدولة، وأساس شرعيته، وبالتالي لا بد أن تتطابق القوانين الوضعية مع هذه الشريعة، وفي حال مخالفتها تعد باطلة. مصداقا لقوله تعالى في سورة المائدة" ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون" ويعرف هذا المبدأ بالحاكمية على أساس أن الحكم كله لله.

2- مبدأ المساواة: تعد المساواة من المباديء الأساسية في الفكر الإسلامي، وتم التأكيد على أهميتها العامة، والخاصة بالنسبة للأفراد. فقد ورد في القرءان والسنة ما يظهر مدى أهميتها من خلال التكرار والهدف من ذلك هو أن يترسخ في ذهن المسلم معنى الإنسانية العام، ووحدة الجنس البشري، والتأكيد على المساواة في القيمة الإنسانية بصرف النظر عن اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو المولد، أو غيرها، وأن الجميع متساوون أمام الله ومعيار التفاضل بينهم هو التقوى.

3- مبدأ العدل: يدعو القرءان الحكام والأفراد إلى الحكم على أساس العدل. وأكد على أهميته سواء في الأمور الخاصة، أو العامة. وهو مطلوب في تعامل المسلمين مع بعضهم، أو تعاملهم مع غيرهم من غير المسلمين، فتتضمن دولة الإسلام: المسلمين، وأهل الكتاب، وأهل الفطرة، والمشركين، والكفار.

4- مبدأ الشورى: وهي من أهم المباديء التي تقوم عليها الديمقراطية عامة وهي حكم الشعب. لقد ركز الإسلام على أهمية ارتباط الفرد بالمجتمع، وأهمية الجماعة. ونص القرءان على مبدأ الشورى بما لا يقبل التأويل في سورة الشورى" وأمرهم شورى بينهم"، وجعله من أسس الدولة الإسلامية؛ حيث لا يقتصر هذا الأساس على تعامل الأفراد فيما بينهم، وإنما يتعداه إلى الأمور ذات الطابع العام في الدولة. إلا أن هنالك تأكيدا على ضرورة اتخاذ القرار النهائي من جانب المسؤول. عرفت الشورى في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام، وأكد على أهميتها مرارا:" اتبعوا السواد الأعظم" و" وعليكم بالجماعة والعامة".

5- مبدأ الطاعة: وهو مبدأ أساسي في الحكم نص عليه القرءان صراحة في سورة النساء"

أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم" وهذه الطاعة مرتهنة بأمرين: الأول: أن يكون ولي الأمر من جماعة المسلمين، ثانيا: أنها مرتهنة بطاعة أولي الأمر لله والرسول، فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق. ويؤكد الرسول على الطاعة للحاكم في غير مخالفته للشرع فيقول:" السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره مالم يؤمر بمعصية، فإذا أمر بمعصية فلا سمع، ولا طاعة ". ويناقش البعض بالأمور المتعلقة بالطاعة، مثل حق الثورة على الحاكم في حال استبداده، هنالك مفهوم الرضا الشعبي، أي تكون الحكومة قد أتت بالإختيار الحر للشعب، واتفاق أغلب أفراده أمر ضروري حسب ما قال الرسول:" إن الله لا يجمع أمتي على ضلالة "، لذا فالإسلام لا يقر حق الثورة على الحاكم المنتخب من قبل الشعب، ويعمل في إطار ما أمر الله، يعد الخروج عليه خروج عن الجماعة، وفسخ للعقد (سالم، 1996: 91-103).

2.3.1.3 مفهوم الإسلام عند الإخوان المسلمين

أما مفهوم الإسلام عند الإخوان المسلمين، فقد تحدد على لسان المرشد الأول حسن البنا فجاء على لسانه في رسالة المؤتمر الخامس مايلي:

" إن فكرة الإخوان المسلمين نتيجة الفهم العام الشامل للإسلام، قد شملت كل نواحي الإصلاح في الأمة، فهي دعوة سلفية، وطريقة سنية، وحقيقة صوفية، وهيئة سياسية، وجماعة رياضية، ورابطة علمية ثقافية، وشركة اقتصادية، وفكرة اجتماعية"(القرضاوي، 1999: 84- 85).

وبهذا يظهر لدينا منهاج الجماعة متجليا في هذه العبارة، فهي دعوة سلفية لأنهم يدعون للعودة إلى الإسلام وأصوله الصافية، وطريقة سنية لأنهم يتبعون سنة الرسول عليه الصلاة والسلام، وحقيقة صوفية لإعتقادهم أن أساس الخير طهارة النفس ونقاء القلب، والمواظبة على العمل والإعراض عن الخلق، وهيئة سياسية لأنهم يطالبون بإصلاح الحكم وتربية الشعب على الكرامة والعزة، وجماعة رياضية يعتنون بالصحة ويعلمون بأن المؤمن القوي خير من الضعيف، ورابطة علمية ثقافية لأن العلم في الإسلام

فريضة يحض عليها، والدولة تنهض بالعلم والإيمان، وشركة اقتصادية لأن الإسلام يعنى بتدبير المال وكسبه، وفكرة اجتماعية يعنون بأدواء المجتمع ويحاولون علاجها. فشمولية فكر الإخوان جاء من شمولية الإسلام وفكره (ربيع، 2011: 107-108).

ويقول عبد الله بأن البنا في مذكرات الدعوة والداعية قال:" الإسلام عبادة وقيادة، ودين ودولة، وروحانية وعمل، وصلاة وجهاد، ومصحف وسيف، لا ينفك واحد من هذين عن الآخر". كما كتب في صحيفة الإخوان المسلمين مقالا قال فيه:" أستطيع أن أجهر صراحة بأن المسلم لا يتم إسلامه، إلا إذا كان سياسيا بعيد النظر في شؤون أمته، مهتما بها غيورا عليها" يتضح من هذه المقولات بأن حسن البنا يقصد من الإسلام المفهوم الذي يجمع بين الدين والدولة، وأنه على هذا الأساس تكون الصحوة الإسلامية، والتنبه بعد غفلة لما في الإسلام من قيم، وأنه يجب أن يعود للحياة بعد الغياب الذي تسبب به الاستعمار، وأن الهدف من ذلك، هو إدارة شؤون الحياة في المجتمع على أساس القيم الإسلامية (عبدالله، 1987: 39-40).

ويرون بأن نظام الحكم الإسلامي هو أقرب نظم الحكم القائمة في العالم كله الى الإسلام، ولا يعدلون به نظاما آخر. ويقولون بأن سلطات الدولة خمس هي: تنفيذية، وتشريعية، وقضائية، ومراقبة، ومالية، ويقولون بفصل السلطات، وتحديد وظيفة كل سلطة، وأن تولية رئيس الدولة فرض كفاية مشروط، ويتم اختياره عن طريق أهل الحل والعقد، ويرفضون فكرة التوريث في الحكم أو الانقلابات العسكرية، ويتم اختيار الحاكم مدة زمنية معينة، ويسأل أمام الأمة ويعفى من منصبه إذا أخل بشروط الوكالة، ولا تكون له طاعة إذا لم يكن مذعنا للشريعة ويحكم بالعدل، فإذا أخل بذلك سقطت طاعته. كما يعتقدون باستقلال السلطة القضائية، وأن القضاة هم نواب الأمة، لا يعزلون عن عملهم، ويحق لهم الامتناع عن تنفيذ أي قانون مخالف للشريعة. وأخيرا، لقد أوصى حسن البنا الإخوان قائلا:"إذا قيل لكم أنتم دعاة ثورة، فقولوا نحن دعاة حق وسلام ونعتز به"(عبد النبي، 2012: عن الموقع الالكتروني).

4.1.3 الأسس الفكرية عند جماعة الإخوان المسلمين ودخول العمل السياسي

عقد الإخوان المؤتمر الخامس في العام 1939م في الذكرى العاشرة لتأسيس الجماعة، وكان هذا إيذانا بانتقالهم لمرحلة التشكيل والاختيار، والإعداد للمرحلة الثالثة مرحلة التنفيذ. وقد تم تحديد الأسس التنظيمية للجماعة، وإعلان دخولها في السياسة، وتم تحديد فكر الحركة الذي التزمت به منذ نشأتها، وكان أساس عملها لاحقا، وتركز في:

1- أن الإسلام نظام شامل متكامل بذاته وهو السبيل النهائي للحياة بكافة نواحيها.
2- أن الإسلام نابع من مصدرين أساسين هما: القرءان الكريم، والسنة النبوية وهو قائم عليهما.
3- أن الإسلام قابل للتطبيق في كل زمان ومكان.

واتخذت في هذا المؤتمر(6) قرارات كان أهمها تأييد مكتب الإرشاد العام في دخول المجال السياسي، اما القرارات الخمسة الأخرى فكانت تخص القصر، والعلاقة مع الأحزاب الأخرى (بيومي، 1979: 90).

يتسم الفكر الإخواني بثلاث صفات، وهي: الشمولية، واتباع المنهج الإسلامي، والعمومية. قام الإخوان المسلمين بعرض فهمهم للإسلام على أنه الإسلام نفسه، ومن يحيد عن هذا الفهم، أو يقلل منه فهو قد حاد عن الإسلام نفسه (هلال، 1977، السياسية والحكم في مصر: 234-235).

كما أشار سعيد حوا في كتابه المدخل لدعوة الإخوان المسلمين إلى نفس المعنى تقريبا، حيث ذكر أنه يمكن تحديد جماعة المسلمين وفقا لمواصفات معينة، وأن هذه المواصفات تنطبق على الاخوان المسلمين، وإنهم -أي الإخوان-جماعة المسلمين، وليسوا جماعة من المسلمين مع عدم ادعاء العصمة (حوى، 1984: 17-18).

يتواضع الإخوان المسلمين أحيانا، ويقولون بأنهم جماعة من المسلمين بما يعني أنهم ليسوا الجماعة الوحيدة، وليسوا أفضل جماعة تمثل المسلمين؛ إلا أن هذا التحفظ يزول أمام منهج الإخوان الشامل الذي يطرحونه لقيام الإسلام، وقولهم إن منهجهم هو الإسلام

نفسه، وأي انتقاص منه انتقاص من الإسلام نفسه (أحمد، 1995: 12).

ومن مجمل هذه النظرة والأفكار التي ينطلقون منها؛ فهم يعملون على خلق نقاط الإختلاف مع غيرهم من الأحزاب التي تحمل أفكارا مغايرة كاليساريين، والقوميين، والجماعات الإسلامية الأخرى، وهذا قد يسهم في خلق فجوة كبيرة نتيجة لإختلاف الرؤية للأفراد والمجتمعات.

5.1.3 منهاج وأهداف ووسائل تنظيم جماعة الإخوان المسلمين

تعمد أي حركة أو حزب أو جماعة أو جمعية؛ سواء كانت سياسية، أو اجتماعية إلى تحديد الأهداف والمنهاج الذي ستقوم باتباعه، ومن ثم بالضرورة تحديد الوسائل التي ستقوم باستخدامها لضمان استمراريتها، وقيامها، وتحقيق ما تصبو إليه.

1.5.1.3 منهاج تنظيم جماعة الإخوان المسلمين

لقد أدرك حسن البنا هذه الفكرة جيدا، ولذلك كان حريصا كل الحرص أن يعمل على توضيح أهدافه لقادة وأعضاء حركته، وبين لهم مدى شمولها، واتساع مدى تنفيذها. فيقول في رسالته إلى الشباب:" إن منهاج الإخوان المسلمين محدد المراحل، واضح الخطوات، فنحن نعلم تماما ماذا نريد، ونعرف الوسيلة إلى تحقيق هذه الإرادة". ويحدد هذا المنهاج في سبع نقاط مرتبة وفق أهمية هذه الفئات، واتساعها في سعيه لبلوغ الهدف الذي يصبو إليه، وهي:

1- إنه يريد الرجل المسلم في التفكير، والعقيدة، والخلق، والعاطفة، والعمل.

2- يسعى بعد ذلك للبيت المسلم في التفكير، والعاطفة، والعقيدة، والخلق، والعمل، و لذلك فهو يهتم بالمرأة والطفل كإهتمامه بالرجل والشباب.

3- يسعى تاليا الى الشعب المسلم، ولذلك هو حريص على إيصال دعوته، ونشر فكرته مستخدما كافة الوسائل لإيصالها لكافة المدن، والقرى، والأمصار، والنجوع.

4- يلي ذلك الحكومة المسلمة التي تقود المسلمين الى هدى الدين الإسلامي، وأنهم لا يعترفون بأي حكومة لا ترتكز على أساس غير الدين الإسلامي، ولا يعترف بالأحزاب

السياسية التي تجسد أعداء الدين وأهل الكفر، وأنه سيعمل على استرجاع نظام الحكم الإسلامي.

5- يظهر رغبته في ضم كل جزء من الوطن الإسلامي الذي مزقته وفرقته السياسة الغربية. ولذلك هو لا يعترف بهذه التقسيمات السياسية، ولا يسلم بالاتفاقات الدولية، ولا يسكت على هضم حقوق شعوبها، وأن كل الدول العربية والإسلامية، بل وكل دولة عليها شخص يشهد بأن لا إله الا الله يعد وطنه الكبير الذي يسعى لتحريره، وتخليصه، وضم اجزائه الى بعضها.

6- ثم يلي ذلك استعادة راية الإسلام خفاقة على كل الدول التي سعدت بالإسلام حينا من الدهر.

7- وفي النهاية يريد أن يعلن دعوته للعالم أجمع، وأن تعم بها الأرض، ويكون الدين كله لله (البنا، بلا: 130-131).

لقد انتهج الإخوان المنهاج الرباني، وهذا المنهاج يتميز بشموله وتكامله، ولا يحتاج الى غيره من المناهج، ويأتي تميزه من اعتماده على بعدين رئيسيين هما:

1- البعد التربوي: وهذا يتناول طرق التعلم والتعليم ووسائله، ويعمد هذا الى شخصية المسلم، والعمل على تحسينها، ومنحها القدرة على التعامل مع الحياة، ومصالح المعاش، والمعاد.

2- البعد التنظيمي: وهو شقان:

أ- تنظيم داخلي للمجتمع، ويعمل على وضع النظم والآداب، ويحدد العلاقات بين المسلمين حكاما ومحكومين في ظل الالتزام بالحقوق والواجبات.

ب- تنظيم خارجي، ويعمل على تحديد علاقات الدولة المسلمة بغيرها من الدول في كافة القضايا كالسلم، والحرب، والدعوة، والاستخلاف، والتمكين، والهيمنة لخاتم الأديان على النظم، والمناهج، والأديان الأخرى (محمود، بلا: عن الموقع الالكتروني).

2.5.1.3 أهداف تنظيم جماعة الإخوان المسلمين

يشير الدكتور القرضاوي في كتابه الإخوان المسلمون سبعون عاما في الدعوة والتربية والجهاد إلى أن أهداف جماعة الإخوان المسلمين قد تم تحديدها من قبل حسن البنا وقسمها إلى قسمين: أهداف عامة وتتجسد في:

أ- تحرير الوطن الإسلامي من كل سلطان أجنبي، ولا ينكر هذا الحق إلا سلطان ظالم أو مستبد.

ب- قيام الدولة الإسلامية الحرة التي تعمل بأحكام الإسلام، وتطبق نظامه الاجتماعي، وتعلن مبادئه القويمة، وتبلغ دعوته الحكيمة للناس، وإذا لم تقم هذه الدولة فإن المسلمون جميعا آثمون.

وتليها أهداف خاصة لا يصير المجتمع إسلاميا كاملا إلا بتحقيقها، ويحددها في: أن ينتشر الإسلام في مصر أولا، وفي كل الدول لاحقا، وأن يكون هنالك نظام حكم داخلي يحكم بما أمر الله، وإيجاد نظام علاقات دولية يتحقق فيه التوازن والوسطية، وإيجاد نظام عملي للقضاء يستمد جذوره من الشريعة الإسلامية مجسدة بالقرءان والسنة النبوية، وإيجاد نظام للدفاع والجندية، وإيجاد نظام اقتصادي استقلالي أساسه قوله تعالى" ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما"، وإيجاد نظام للثقافة، والتعليم يقضي على الجهل والظلام، وإيجاد نظام للأسرة والبيت، وإيجاد نظام لسلوك الفرد بما يحقق الفلاح، وإيجاد روح عام يهيمن على الحاكم والمحكوم مستمدا من قوله تعالى:" وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة، ولا تنس نصيبك من الدنيا، وأحسن كما أحسن الله إليك ولا تبغ الفساد في الأرض".

إن شمول أهداف الإخوان ينبع من شمولية الإسلام، فالإسلام عندهم ليس عقيدة، وعبادة، وأخلاق، وسلوك فقط؛ بل هو عقيدة التوحيد، وعبادة مخلصة لله، وأخلاق خيره، وتقاليد مبنية على الاستقامة، وتشريع عادل، وأسرة متكافلة، ومجتمع متآخي، وأمة وسطية، ودولة تقوم على الحق. لقد اتسعت أهداف الإخوان المسلمين حتى شملت كل جوانب الحياة، وامتدت حتى شملت العالم الإسلامي، وتجلى ذلك في ميادين العمل لنشاط

الإخوان (القرضاوي، 1999: 90-94).

3.5.1.3 وسائل تنظيم جماعة الإخوان المسلمين

كانت الوسائل التي استخدمها البنا واضحة كأهدافه لا لبس فيها ولا ارتياب، وتقوم على الركائز التالية:

1- إشاعة الوعي العام في الأمة بالتقصير في تطبيق الإسلام، والبعد عن الاسلام الحقيقي في كافة نواحي الحياة.

2- الإشعار بوجوب العودة إلى الإسلام دينيا ودنيويا.

3- شرح ما تجنيه الأمة من ثمار بالرجوع الى الإسلام الصحيح في حياتها ماديا ومعنويا.

4- مخاطبة الحكام والمسؤولين، وإقامة الحجة عليهم، ووضع مقترحات للإصلاح.

5- استخلاص العناصر المستعدة للبذل، لتربيتهم تربية متكاملة للقيام بهذا الواجب عند اللزوم، في حال عدم استجابة المسؤولين لدعاة الإصلاح.

6- التدرج في الخطوات والمراحل إبتداء بالتعريف، فالتكوين، فالتنفيذ (القرضاوي، 1999: 97).

قسم حسن البنا الوسائل التي سيستخدمها لتحقيق غاياته، ونصرة دعوته إلى قسمين وسائل عامة، ووسائل إضافية. أما الوسائل العامة للدعوات لاتتغير، ولا تتبدل وتتجسد في: الإيمان العميق، والتكوين الدقيق، والعمل المتواصل. أما الوسائل الإضافية فهي: التنظيم، والتطوع، والاستعانة بأهل الرأي والخبرة، وتدبير ما تحتاجه الجماعة من مصادر لتحقيق عملها في مجال الخدمة الاجتماعية المتمثل في إقامة المساجد، وإنشاء الأندية، وفتح المدارس والإيمان والعمل والمحبة والإخاء لتوصيل الدعوة والفكرة. تميزت الوسائل الإخوانية بالتدرج، فالتدرج من سنن الله الكونية (القرضاوي، 1999: 110-114).

أما الوسيلة الأخيرة فهي العنف وقد التصقت بالإخوان المسلمين-على الرغم من إنكارهم لإستخدامها-كوسيلة، الإ أنهم استخدموها في تحقيق أهدافهم من خلال ما يطلق

عليه الجهاز السري أو النظام الخاص؛ الذي نفذ العديد من الاغتيالات السياسية، وأعمال التخريب خلال الأربعينيات والخمسينات، ومن خلال ارتباطهم ودعمهم ومساندتهم لجماعات التطرف والعنف، وأنهم هم أول من جذروا لمفهومي الإرهاب والعنف (إبراهيم، 1998: 57-59).

6.1.3 أهم الشخصيات التي لعبت دورا فعالا في فكر وحياة جماعة الإخوان المسلمين

أسست جماعة الإخوان المسلمين لبناء الإسلام السياسي في مصر المعاصرة، التي تفرعت عنها مجموعة من الجماعات الدينية العاملة في مجال الصحوة الإسلامية، كما أنها هي لا زالت تعمل فيه. وحتى نفهم هذه الجماعة كان لابد لنا من التعرف على أهم الشخصيات التي لعبت دورا فاعلا وبارزا في حياة هذه الجماعة منذ نشأتها وإلى أن تفرعت وتشعبت الى جماعات. أما هذه الشخصيات فتتجسد في:

1- حسن البنا: لعب البنا دور المنشيء للجماعة والباني لتنظيمها، ومحدد مضمون دعوتها وأهدافها ووسائلها(عبدالله، 1987: 41).

لقد تميز بأنه ذو فكر ثاقب، وحس مرهف، وإيمان متدفق، وإرادة صلبة، يشعر بمعاناة الأمة، ويسعى إلى نقلها من المرض الى القوة (القرضاوي، 1999: 41).

وقد تم تناول فكره وأهدافه في نشأة الجماعة سابقا. وتتجلى أهم مؤلفاته في: مذكرات الدعوة والداعية، ومجموعة رسائل الإمام الشهيد، والمرأة المسلمة، والمأثورات، ومباحث في علوم الحديث، والسلام في الإسلام، وقضيتنا، ومقاصد القرءان.

2- عبد القادر عودة: لعب عودة دور المفكر الذي يقوم بالتأصيل برده لكل فكرة تتبناها الجماعة إلى أصولها الدينية، كما كان يقوم بعمليات التنظير التي تنتهي إلى أن الإسلام جاء لخير البشرية ويكفي أنه من صنع رب البشر(عبد الله، 1987: 41).

هو أحد أعلام الحركة الإسلامية، كانت كلمته مسموعة، ولعب دورا فاعلا في ومؤثرا في مجرى الأحداث في مصر بعد استشهاد حسن البنا حيث حمل عبء الجماعة مع حسن الهضيبي المرشد الثاني للجماعة. تمتع عودة بالشخصية القوية وكان قاضيا متمرسا،

وقانونيا ضليعا. حكم عليه بالإعدام شنقا في عهد عبد الناصر. ومن مؤلفاته: التشريع الجنائي الإسلامي، والإسلام وأوضاعنا القانونية، والإسلام وأوضاعنا السياسية، والإسلام بين جهل أبنائه وعجز علمائه، والمال والحكم الإسلامي (العقيل، 2008: 491-494)

3- سيد قطب: لعب قطب الدور المهم في حياة الجماعة والجماعات الإسلامية التي لا تزال تعمل في جال الصحوة الدينية، فقد قام بإدخال تعديلات وتغييرات على فكر الجماعة الأم ما دفع الى جدل عنيف انتهى بوجود تيارات فكرية استقطب كل واحد منها مجموعة من الإخوان. ثم أصبحت كل مجموعة جماعة دينية تدعو الناس إلى فكرها وتعمل لحسابها الخاص (العقيل، 2008: 41).

وتعد مرحلته بأنها مرحلة الأيديولوجيا في حياة الإخوان، وغياب العمل المفتوح الذي ميز البنا، وظهرت الغلبة للنظام الخاص فكانت هذه المرحلة شمولية، بُني فيها التنظيم المغلق الذي سيقود الجماعة بمقدرات بالغة الدقة في الورع والتقوى الدينية والتضحية وترقب الموت في سبيل الهدف. بحيث ينفصل عن قيم الدولة التي تعد خارجة عن قيم الإسلام الصحيح. كما جرى تحديد أهداف الحركة والوسائل المؤدية إليها. عانت الجماعة انشقاقا أورث آثارا تنظيمية وأيديولوجية لازالت قائمة الى الآن وقد تبناها الكثير من رجال الحركة، وسعوا الى توطين الفكر القطبي داخل الأطروحة الإخوانية (تمام، 2010: 39).

من أهم مؤلفاته: في ظلال القرءان، هذا الدين، معالم في الطريق، الإسلام ومشكلات الحضارة، السلام العالمي والإسلام. توفي قطب على إثر تنفيذ حكم الإعدام بحقه في عهد الرئيس جمال عبد الناصر (العقيل، 2008: 310-319).

7.1.3 التدرج التنظيمي في جماعة الإخوان المسلمين

عندما تكثف نشاط الجماعة، وانتشرت وازداد عدد أعضائها؛ أراد البنا أن يسرع

في وضع تنظيم للجماعة تمارس من خلاله دعوتها، إيمانا منه بأهمية التنظيم (بيومي، 1979: 82).

فالمتابع لفكرة التنظيم عند البنا يرى أنه قام لتحقيق عدد من الأهداف، وهي:

أولا: نشر الفكرة وترسيخها وضمان استمرارها بين الناس، وترسيخها لعقود في المجتمع، ومن هنا ظهرت أهمية بناء التنظيم التربوي.

ثانيا: لم يكتف البنا بدعوة الأمة لمرجعيتها الإسلامية لتبني حياتها على أساسها، وإنما أنشأ التنظيم من أجل القيام بدور مركزي ومحوري في عملية تنفيذ مشروع استعادة المرجعية الحضارية الإسلامية للأمة. فلو انحسر فكر البنا في نشر الدعوة فقط لما عمل على بناء التنظيم، ولكنه أراد أن يتثبت من تطبيقها ولهذا بنى تنظيما يتحمل تلك المسؤولية (حبيب، 2010: 226-228).

بدأت الإجراءات لوضع أول لائحة تنظم، وتقنن نواحي العمل في الجماعة بين عامي 30-1931م، وفقا لتصريحات البنا أطلق عليه قانون النظام الأساسي لهيئة الإخوان المسلمين العامة، وبعد (3) سنوات أوصى حسن البنا بإجراء عدد من التعديلات وتم إقرارها فيما بعد، وبعد تعيين حسن الهضيبي مرشدا عاما أقر مكتب الإرشاد العام لائحة داخلية، تفسر وتفصل مواد القانون الأساسي، وفقا للسلطات المخولة للمكتب بالمادة (32) من هذا القانون لإنشاء الجهاز اللازم لتنفيذ أهداف الجماعة، والمادة (69) التي تبيح إعادة النظر في القانون القائم وتعديله. أما التدرج التنظيمي فهو كالآتي:

1- المرشد العام: يحتل المرتبة الأولى في الجماعة ويرأسها وفقا للمادة (12) من النظام العام للجماعة، ويرأس أيضا كل من جهازي السلطة فيها مكتب الإرشاد العام والهيئة التأسيسية. ويعد مكتب الإرشاد العام أعلى وحدة إدارية في الجماعة، ويقوم بتحديد سياسة الجماعة والإشراف على تنفيذها، أما الهيئة التأسيسية فتعد مجلسا لشورى الجماعة وجمعية عمومية. يتم انتخابه من قبل الأعضاء وبموافقة ثلاثة أرباع الحاضرين وتتم مبايعته مبايعة الولاء بعد آدائه القسم، ويفترض أن يكرس كل وقته للتنظيم وعدم الدخول بأي معاملات مالية أو اقتصادية، ويسمح له بممارسة الأنشطة التعليمية والثقافية، يفترض أن يبقى في منصبه مدى الحياة؛ ويقوم بمهماته وكيله في حالة الوفاة أو العجز الى أن يتم انتخاب مرشد آخر. ويشترط فيمن يرشح مرشدا عاما مايلي: أ- أن لا يقل عمره عن

أربعين سنة هلالية، ب- أن يكون قد مضى على انتظامه كأخ عامل مدة لاتقل عن 15سنة هلالية، ج- أن تتوفر فيه الصفات العلمية و العملية و الخلقية التي تؤهله لقيادة الجماعة (النظام العام لجماعة الإخوان المسلمين من المادة 12الى المادة 20).

لقد تعاقب على منصب الإرشاد في الجماعة منذ التأسيس 8 مرشدين، وهم: حسن البنا: وهو المرشد المؤسس للجماعة من العام 1928-1949، وحسن الهضيبي: من العام 1949-1973، وعمر التلمساني من العام 1973-1986، ومحمد حامد أبو النصر من العام 1986-1996، ومصطفى مشهور من العام 1996-2002، ومأمون حسن الهضيبي من العام 2002-2004، ومحمد مهدي عاكف: من العام 2004-2010 (الخطيب، 2012: 19).

ومحمد بديع: المرشد الثامن للجماعة منذ 2010-ولغاية الآن.

2- مكتب الإرشاد العام: هو القيادة التنفيذية العليا للإخوان المسلمين، والمشرف على سير الدعوة، والموجه لسياساتها. يتكون المكتب من(13) عضوا (8) من الإقليم الذي يقيم فيه المرشد و(5) من الأقاليم. ويجب أن يتوافر في المرشح عددا من الشروط، وهي: أن لايقل عمره عن (30) عاما قمرية، وأن يكون أمضى مدة عضوية لا تقل عن ثلاث أعوام، وأن يتميز بالعلم والأخلاق والدراية بالأمور العلمية.

وتتم الانتخابات عن طريق الاقتراع السري بين أعضاء الهيئة التأسيسية. وبعد انتخاب أعضاء مكتب الإرشاد، يؤدي الأعضاء يمين الولاء لمباديء الأخوان المسلمين والقانون الأساسي. بعد ذلك يتم اختيار نائب للرئيس وسكرتير عام وأمين للصندوق من أعضاء القاهرة، وتكون مدة العضوية (4) سنوات، وفي حال خلو أحد الأماكن لأي سبب يملؤه المرشح التالي في عدد الأصوات. وتصدر قرارات المكتب بالأغلبية المطلقة، وتكون ملزمة للجميع، ولا يجوز للعضو أن ينتقد أو يعارض طالما أخذ القرار شكله القانوني. ولكن ينظر في المسائل التي يعترض عليها العضو بعد (3) أشهر من تاريخ الإعتراض، أو قبل ذلك في حال تغيرت الظروف بما يدعو لإعادة المناقشة، ويعتبر العضو مسؤولا

عن تصرفاته أمام زملائه وقد يتعرض لإيقاف عضويته، أو الفصل في حال تصرف تصرفا غير لائق (ميتشل، بلا: 17-19).

3- مجلس الشورى العام: وهو السلطة التشريعية لجماعة الإخوان المسلمين وقراراته ملزمة، ومدة ولايته 4 سنوات هجرية. يتألف مجلس الشورى من ثلاثين عضوا على الأقل يمثلون التنظيمات الإخوانية المعتمدة في مختلف الأقطار، ويتم اختيارهم من قبل مجالس الشورى في الأقطار، أو من يقوم مقامهم. ويحدد عدد ممثلي كل قطر بقرار من مجلس الشورى. ويجوز لمجلس الشورى أن يضم إليه 3 أعضاء من ذوي اختصاص الخبرة يرشحهم مكتب الإرشاد العام، ويمكن تمثيل أية تنظيم إخواني جديد في مجلس الشورى إذا اعتمده مكتب الإرشاد. ويتكون هذا المجلس من: نواب المناطق، ونواب الأقسام، ونواب الفروع، ومجالس الشورى المركزية، مؤتمر المناطق، ومندوبي المكاتب، وفرق الرحلات، وفرق الأخوات (الخطيب، 2012: 28).

4- المكتب الإداري: ينقسم القطر إلى مكاتب إدارية، ولكل محافظة مكتبها الإداري الذي يشرف على المناطق الواقعة في هذه المحافظة وتتسع حدود المكتب أو تضيق عن حدود المديرية، ولكل مكتب إداري مجلس لإدارته ويكون رئيس المجلس هو رئيس الشعبة، ويوزع المكتب الإداري مناطقه في شكل قطاعات لتسهيل المتابعة، وينقسم المكتب الإداري الى ثلاث مناطق على الأقل وتتكون المنطقة من كل الشعب الواقعة في دائرة المركز. وينقسم الإخوان في الشعبة إلى اخوان تحت الإختبار منتسبين ومنتظمين، وينقسم الإخوان في الشعبة إلى أسر، ويتم اختيار نقيب لكل أسرة (ربيع، 2011: 105-106).

8.1.3 مراتب العضوية والنظام الخاص والبيعة في تنظيم جماعة الإخوان المسلمين

تطور الشكل التنظيمي للإخوان المسلمين بما يتلائم مع الحجم والإمكانيات الجديدة للجماعة، وخصوصا بعد الانتشار الواسع لها. ولذلك وفي العام 1935م، ناقش المؤتمر الثالث شروط العضوية، ومسؤولياتها، والبنية التنظيمية. واتخذ قرارا بتشكيل تنظيم الجوالة، كما تقرر فصل التنظيم الاداري للجماعة، ووضعت مستويات للعضوية تبدأ بالأخ

المساعد فالأخ المنتسب فالأخ العامل ثم المجاهد. كما تم تحديد هيئات الجماعة بأنها: المرشد العام ومجلس الشورى، الذي يتكون من نواب مناطق وأقسام وفروع، ومجالس الشورى المركزية، ومؤتمر المناطق، ومندوبي المكاتب، وفرق الرحلات، وفرق الأخوات (الخطيب، 2012: 28).

تتوزع عضوية الجماعة وتتعدد لتضم خليطا من الأعضاء من أزهريين، وأنصار سنه، وجمعية شرعية، وتيار سلفي، وجهاديين سابقون، وسياسيين، بدأوا في أحزاب سياسية أخرى، وقطاعات عمال وفلاحين، ليس لديهم خبرة سياسية ولا يتعاملون بالسياسة؛ الا لارتباطهم بالجماعة وأوامر قيادتها (تمام، 2006: 15).

وتتدرج مراتب العضوية في تنظيم جماعة الإخوان في:

1- المقرب: وهي درجة تسبق الانتماء للتنظيم ويلتزم فيها الأخ بحلقات الجماعة ودروسها و نشاطاتها.

2- المنتسب: وهي أولى درجات العضوية وأقلها شروطا وواجبات.

3- العامل أو المجاهد او المنفذ: وهي الدرجة الثانية من درجات العضوية، ويحق له

ممارسة الأعمال القيادية لاستكماله مواصفات التقوى، والطاعة، والجهاد (في هذه الدرجة يدخل الأخ نظام الأسر).

4- النقيب: وهي أعلى درجات العضوية العادية، وتعطي هذه الدرجة لحاملها حق التربية والتكوين وأخذ البيعة وإخراج القيادات والمشاركة في اتخاذ القرارات الكبرى ومعرفة أسرار الجماعة.

5- الركن: وهي من الدرجات العليا لقادة التنظيم، ويتصف حاملها بصفات الأمانه والصدق والتبليغ والفطانة وحمل النفس على المطاوعة بالمعروف.

6- الداعية: درجة عليا لمسؤولي التنظيم ويتصف حاملها بالعلوم الكثيرة والأخلاق الحميدة.

7- الأستاذ: وهي أعلى درجات العضوية، ويتصف بها المرشد العام، ونوابه، وعدد قليل من قادة العمل الإسلامي (شامية، 2005:27).

أما الخطيب فيشير إلى وجود نظامان لدرجات العضوية عند الإخوان وهما:

الأول: نظام الأسر، ودرجات العضوية:

1- أخ مساعد.

2- أخ منتسب.

3- أخ عامل.

ويوافق الخطيب علي الوصيفي في وصفه لهذا النظام بأنه نظام سري، لا تعرف الأسر بعضها البعض، وأن كل أسرة لا تضطلع بمهام الأخرى، وإن هذه المهام تتجسد في: جمع الأخبار، والدعاية والتشنيع، والتجسس، والدعوة، والتنظيم. وأن هذه الأسر تأتمر بأمر المرشد العام في كل الأمور وما عليها الا الطاعة العمياء وتنفيذ الأوامر.

ثانيا: نظام الانضمام الجهادي (أخ مجاهد) وهي درجة الانضمام للتنظيم الخاص أو الجناح السري المسلح وهذه لا تكون لأي عضو. ويعرف عن جماعة الإخوان بأنها أول جماعة دينية شكلت جناحا عسكريا أطلق عليه الجيش الإسلامي، ومن ضمنه ميليشيات للإغتيالات، يتم اختيار أفراده وفق شروط معينة، كاللياقة والشجاعة والسرية، ولغايات معينة: كالاغتيال والتفجير (الخطيب، 2012: 27-34).

أنشأت جماعة الإخوان المسلمين هذا التنظيم كغيرها من المنظمات والأحزاب التي لم تعتنق النظام الليبرالي الدستوري حسب دستور سنة 1923، وكان لهذا التنظيم صفة شبه عسكرية ليعمل الى جانب التنظيم العلني، واستند الإخوان إلى مبدأ عقائدي ديني الا وهو مبدأ الجهاد، فقد كانوا يرون أنه واجب على كل مسلم ضد أعداء الله وخصوصا من يحتلون ديار الإسلام. ويعتقد أن نشأته تعود لبداية الدعوة؛ حيث آمن البنا بأن الاستعداد بالتسلح والتدريب أمر ضروري لاكتمال الدعوة. لكن ظهوره، بشكله الذي عرف به والسرية التي أحاطته، كان قبل الحرب العالمية الثانية (بيومي، 1979 :123-127).

فيما يشير علي عشماوي، آخر قادة التنظيم السري، إلى أن بداية النظام السري واكبت بداية تكوين الجماعة، حيث اعتبر البنا أفراد النظام هم التعداد الحقيقي للإخوان المسلمين، أما باقي الأفراد يشكلون حقل اختيار أفراد النظام الذين يحظون باهتمامه الكامل، وأولويته المطلقة في الإعداد والتربية والمتابعة. وقد تولى قيادة النظام منذ بدايته الشيخ صالح عشماوي يرافقه البنا في اختيار الإخوان الأوائل، والإشراف على تربيتهم روحيا كأنهم في طريقة صوفية، وعسكريا وكأنهم جنود. كلف أفراد النظام بالكثير من الأعمال الجادة وتم إعدادهم جيدا، وزاد عددهم في فترة الأربعينيات لتنامي نشاط الاخوان في الجامعة، وفي كافة مناحي الحياة، وتوج هذا الإعداد بحرب فلسطين حيث كانت أول حقل فعلي لتدريب الإخوان على خوض المعارك الفعلية (عشماوي، 2005 :93-94).

لقد شكل التنظيم السري أول المحطات العملية في علاقة الإخوان بالعنف؛ حيث كان إنشاؤه كنتاج لظرف تاريخي خاص اقتضته الرغبة في الدفاع عن الدعوة بعد ظهورها الواضح في الحياة المصرية؛ فالوجود البريطاني كان يحول دون قيام سلطة مستقلة تحول دون حالة ضعف الدولة والجيش المصري. وهي أيضا مرحلة تحول قضية فلسطين الى كونها قضية الإخوان المسلمين، كما وفرت الحرب العالمية الثانية، وتحول ليبيا والحدود الغربية المصرية الى ساحة قتال؛ فرصة الحصول على الأسلحة التي تتطلبها التدريبات العسكرية، وبذلك يكون ترجمة لمعنى الفكرة الإسلامية الشاملة التي كان البنا يصر عليها؛ فاقتضى في تنشئة الأفراد على الجمع مابين دراسة الجهاد والتدريبات العسكرية العملية، مصحوبا بحسن الإلتزام بالعبادات (تمام، 2006: 143-144).

كان يفرض على كل فرد يلتزم بالنظام السري أن يقوم بالبيعة، والتي كانت تتم في صورة تحفها الرهبة والسرية، حيث كان يذهب الأعضاء الى دار يتم تحديدها مسبقا، ويدخلون الى غرفة مظلمة، ويتم القسم على المصحف والمسدس، وهي بذلك بيعة لله على السمع والطاعة للجماعة وقادتها، وأن من يخالف ذلك يكون جزاؤه الموت (يوسف، 1999: 232-235).

المستعمرين؛ إضافة إلى إضفاء سمة القوة على الحركة السياسية. وقد صدرت عنه العديد من أعمال العنف منذ أكثر من نصف قرن، ويرجع ذلك لغياب دور الجناح السياسي الأساسي في تنظيم عمل النظام الخاص، مما أدى الى إلصاق تهمة الإرهاب بالحركة. على الرغم من، أنه لم يكن منهج الإخوان في التغيير، بل ظل منهجهم مرتكزا على الإصلاح والتربية ممثلين مدرسة الإصلاح السلمي. ولكن تحول هذا المنهج السلمي في نهاية السبعينات الى منهج التغيير بالقوة من قبل الجماعات المسلحة مستندين على أحكام سيد قطب–الذي يعد الأب الروحي لجماعات العنف–لا على منهجه (حبيب، 2010 :248–250).

يشير ربيع في كتابه إلى استخدام الإخوان المسلمين أساليب ماسونية في عهد حسن البنا في بيعتهم للمرشد العام ويرد ذلك على لسان محمود عساف أحد رجالات النظام الخاص، كما اتهم محمد الغزالي –وقد كان أحد أعضاء مكتب الإرشاد أيام حسن الهضيبي–بعض القيادات بالماسونية، وذكر بأن الماسونية اخترقت الجماعة (ربيع، 2011:239).

ويذهب الخطيب إلى نفس المعنى عندما يقتبس عن محمد الغزالي استغرابه لاستقدام الجماعة رجلا غريبا ليقودهم بعد وفاة حسن البنا، وأنه لا بد من هيئات سرية عالمية أرادت تدويخ النشاط الاسلامي فتسللت من الثغرات، ويتابع القول بانتساب عدد كبير من الماسون للجماعة، ومنهم المرشد الثاني مأمون الهضيبي مستغربا كيفية اختراقهم للجماعة. كما وينقل على لسان سيد قطب بأن حسن البنا كان على علم باختراق المخابرات الانجليزية والماسونية لقيادة الجماعة، ولكنه كان يتصرف بحكمه، فكان يمنع عنهم ما يريد من الأسرار، ويوصل لهم ما يريده أن يصل. الا أن الخطيب يكمل ويقول إن سيد قطب كان يقول إن المجتمع الإسلامي مجتمع عالمي بمعنى أنه مجتمع غير عنصري، ولا قومي، ولا قائم على الحدود الجغرافية؛ فهو مجتمع مفتوح لجميع بني الانسان دون النظر إلى جنس، أو لون، أو عقيدة، حيث يمكن أن تجتمع البشرية في حمى النظام الاسلامي

لأنهم يلتقون عند الرابطة الإنسانية الكبرى؛ مشيرا إلى أن هذا أساس الدعوة للماسونية العالمية، والدعوة في الظاهر إلى الإنسانية العالمية (الخطيب، 2012: 341−345).

9.1.3 التنظيم العالمي لجماعة الإخوان المسلمين

يمثل التنظيم الأداة الأساسية للقيام بالمشروع الإسلامي، فالتنظيم يشكل المؤسسة التي تحمل الفكرة، وتدافع عنها وبذلك لا يضيع المشروع، حتى وإن تراجع في بعض المراحل. وهو الوسيلة التي استخدمتها الجماعة للمحافظة على رسالتهم، وعلى مجابهة كل المشاكل التي كانت تواجههم، إضافة إلى إعادة بناء ما يتم هدمه بسبب الضربات الأمنية. فالتنظيم يرتبط ارتباطا كبيرا بفكرة قيام قاعدة شعبية مؤيدة للمشروع كأساس للدعوة؛ فهو يشكل الجزء الصلب والمتماسك من تلك القاعدة، والقادر على تحريكها، او إعادة الثقة والثبات لها. وبهذا فإن المنهج الإصلاحي للإخوان قائما على أساس تكوين قاعدة شعبية مؤيدة للمشروع الإسلامي الوسطي، وتكوين تنظيم كجزء من التربية من داخل هذه القاعدة ليشكل المؤسسة النضالية، وبهذا تتشكل العناصر الأساسية للعمل الجماهيري التي تعمل على تقديم الخدمات الاجتماعية؛ بالتكامل مع العمل الدعوي، ليمثلا معا نوعا من الاستجابة للحاجات الإنسانية المتكاملة للناس. وهذا ما نجحت الجماعة بإيجاده من خلال تمددها في المجتمع، من خلال التنظيم، ليس كشبكة اجتماعية فقط بل كمؤسسة اجتماعية تقيم شبكة من العلاقات بين المنتمين له أو المحيطين به. فقد أصبح يشكل أحد البناءات المكونة للمجتمع مما يصعب حصاره أو تدميره (حبيب، 2010 :332 −334).

لذلك ومنذ البدء، حرص حسن البنا المؤسس على التغلغل في المجتمع، كما حرص على تأكيد عالمية فكرته ودعوته منذ أول رسائله " إلى أي شيء ندعو الناس؟". لذلك عمل على تأسيس قسما أسماه ب قسم الاتصال بالعالم الإسلامي كان عمله الأول والوحيد هو انشاء فروع للجماعة خارج مصر، والتواصل مع الشخصيات والتيارات القريبة من افكار الجماعة، ومن هنا بدأت علاقات الإخوان واتصالاتهم في كل أنحاء العالم (تمام، 2006 :18).

كما حرص أول قانون للنظام الأساسي للجماعة على تأكيد عالمية دعوة الإخوان المسلمون، وبأنها هيئة إسلامية تعمل لتحقيق الأغراض التي جاء من أجلها الإسلام. ولذلك استهدفت الدعوة الإخوان المصريون، ومن ثم توسعوا فشملت كافة الأقطار العربية، ثم تعدت الى كافة مناطق العالم التي تنتمي للإسلام أو تبحث عنه. نجح البنا في انشاء أول شعبة للإخوان في جيبوتي، وقد اتخذ المؤتمر الثالث عام 1935 قرارا بتعميم الدعوة في الخارج بمختلف الوسائل. وفي الفترة التي شهدت صداما بين الإخوان والحكم الناصري؛ أسندت إدارة حركة الإخوان المسلمين الى المكتب التنفيذي للإخوان في البلاد العربية في ظل غياب مكتب الإرشاد العام. وفي تلك الفترة أيضا ظهرت بوادر الاختلاف في التنظيم الدولي وما مدى الزامية قراراته للتنظيمات القطرية، أو إنها تشكل إطار تنسيقيا فقط (علي، 2013: 264-265).

هاجرت العديد من من قيادات الإخوان الى السعودية ودول الخليج في عام 1954؛نتيجة التعذيب والتضييق، وأقاموا هناك ركائز إخوانية. كما هاجر زوج ابنة البنا سعيد رمضان الى السعودية ودول الخليج، ومن ثم استقر في ميونيخ حيث قام بإنشاء – بتمويل كبير لا تستطيعه الا دولة ثرية-المركز الإسلامي هناك. ويمكن القول بأن هذا المركز كان البداية الحقيقية للتنظيم الدولي؛ فمن هناك تخرج أفارقه وأندونيسيون وشرق آسيا وعرب، مثال ذلك الزعيم التركي رجب طيب أربكان. وفور خروج الكوادر الأساسية سافر عدد منهم الى الخارج ليقوموا بإعادة هيكلته. ويمكن ملاحظة أمرين أساسين: أولا: ارتباط التنظيم الدولي بشبكة الاستثمارات المالية للجماعة، وثانيا: سيطرة الجهاز الخاص على شبكة التنظيم الدولي، وشبكة الاستثمارات المالية (علي، 2013 :265).

لقد لعبت الحكومة السعودية دورا في تمويل أنشطة المركز، وافتتاح فروع له في أوروبا، وتأسيس رابطة العالم الإسلامي التي كانت تهدف إلى نشر الأفكار الإسلامية وفق الرؤية السعودية بمختلف دول العالم، كما منحت سعيد رمضان جواز سفر دبلوماسي لتسهيل مهامه في تجميع أعضاء الإخوان، والمتعاطفين مع الجماعة في مختلف الدول

الأوروبية والأمريكية (فيدينو، 2011 :70-71).

كان مصطفى مشهور- والذي يعد الأب الروحي للتنظيم الدولي- من ضمن الكوادر التي أسهمت في تقوية التنظيم الدولي وذلك عقب خروجه من السجن هو وعدد من قيادات النظام الخاص مثل كمال السنانيري وأحمد الملط وغيرهم؛ حيث قاموا بجمع كل التنظيمات الإخوانية في الأقطار المختلفة وخاصة العربية منها، فوسع شبكته وشمل كل التنظيمات والكيانات الإخوانية المعتمدة في العالمين العربي والإسلامي، بل وضم تنظيمات إسلامية أخرى لا تخضع لقيادة الإخوان تنظيميا مثل الجماعة الإسلامية في الباكستان التي أسسها أبو العلاء المودودي، وحزب الرفاه بقيادة نجم الدين أربكان. استطاع مشهور خلال(5) سنوات من بناء التنظيم الدولي للإخوان كاملا، واحكم قبضته عليه، وأصبحت سلطته على التنظيم أقوى من سلطة المرشد عمر التلمساني نفسه (تمام، 2006: 20-21).

لقد شهدت فترة الثمانينات حضورا كثيفا ولافتا لتنظيمات الإخوان في الأقطار المختلفة، وأحرزت نجاحا سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، وتكونت لها مؤسسات، وهياكل قوية أدت إلى إظهار الخطاب الإخواني في الشارع العربي والاسلامي؛ مما أدى الى رفعهم شعار إقامة الدولة الإسلامية تمهيدا لإعادة الخلافة. إلا أن هذا لم يدم طويلا، فقد بدأ التنظيم بالضعف كنتيجة حتمية لانغماس الجماعة في السياسة داخل أقطارهم، وكنتيجة الى جملة من التغييرات العالمية والإقليمية (تمام، 2006: 21-23).

لقد ضعف الهيكل التنظيمي الدولي نتيجة للعديد من الأسباب، من أهمها:

1-غزو العراق للكويت واندلاع حرب الخليج الثانية، حيث شهد التنظيم خلافا فقهيا وسياسيا بين أعضائه حول الموقف، وكيفية التعامل مع تلك القضية. مما أدى إلى انفصال اخوان الكويت عنهم.

2- أخذ التنظيم بالضعف والتآكل نتيجة لموت مؤسسه مصطفى مشهور.

3- انقسام حسن الترابي بعد أن حاول عبر هيمنته على الحكم في السودان الهيمنة على التنظيم الدولي للجماعة.

4- تولي مأمون الهضيبي -المرشد السادس- مسؤولية قيادة جماعة الإخوان في مصر، حيث كان أقل حماسا للتعامل مع ملف التنظيم الدولي بسبب علاقاته غير الطيبة مع أقطاب التنظيم الذين سجلوا ملاحظات سلبية على ممارساته. خاصة بتعمده تهميش أي دور للقيادات الإخوانية خارج مصر.

5- أحداث 11أيلول 2001 بكل ما صاحبها ولاحقها من تداعيات، وتطورات على مستوى العالم كله، والتي تركت أثرا على كافة الحركات الإسلامية، ووضعت التنظيم في وضع صعب وحرج ولتزيد من مشاكله وتصدعاته(علي، 2013: 266-268).

6- تفرد الإخوان المصريين في منصب المرشد العام، على الرغم، من عدم وجود ما ينص على ذلك في اللائحة المنظمة للعلاقة ما بين قيادات الجماعة المصرية والخارج، وإقصائهم لقيادات الخارج في أن يكون لهم دور في تحديد المرشد العام للجماعة. وتجلى ذلك بوضوح في بيعة المقابر لمشهور (تمام، 2006: 24-25).

أسهمت كافة الأسباب السابقة بتوسيع الفجوة ما بين الجماعة في مصر والقيادات القطرية للتنظيم. على الرغم من جهود المرشد السابع مهدي عاكف؛ ورؤيته المتمردة على فكرة القطرية وإيمانه بالخلافة الاسلامية العالمية، ومحاولة استعادة التنظيم من جديد. فكانت كل تصريحاته ورسائله تؤكد على إعادة الروح مجددا للتنظيم الدولي في بداية. الا أن مواقفه وتصريحاته التالية في القضايا التي تخص التنظيم كقضية مشاركة اخوان العراق في مجلس الحكم الأمريكي حيث كان تصريحه بأنهم أصحاب القرار، أو عندما طرح الإخوان المصريين مبادرة الاصلاح السياسي في مصر قدمت مشروعا سياسيا أقرب لبرنامج حزب سياسي قطري لا أثر فيه لرؤية عالمية، أو عندما نأت الجماعة عن قضية فلسطين حيث انتقلت من العلاقة العضوية بين التنظيم الدولي بقيادته المصرية والتنظيم الفلسطيني، والانتقال إلى صيغة جديدة ترسخ للانفصال السياسي والتنظيمي والاقتصار على الدعم اللوجستي والمادي. ظهر هذا التحول جليا بإسباغ لقب المرشد على الشيخ احمد ياسين في سابقة لم تشهد من قبل. كما تشكلت لدى القيادات المصرية قناعة بأن

التنظيم الدولي مسؤول عن حالة الحصار التي تعاني منها الجماعة من كل الأجهزة الأمنية والاستخبارات العالمية، كما يحمل الجماعة أعباء إدارية وكلفة سياسية؛ وخصوصا ان التنظيم العالمي لا يمتلك سلطات فعلية على التنظيمات القطرية للإخوان على الرغم من مشاركتها بممثلين. إضافة الى أنهم ينظرون له على أنه عبء أمني على التنظيمات الفرعية؛ باعتباره كان سببا لعدد من الضربات الأمنية التي تعرضت لها تنظيمات الإخوان القطرية؛ نتيجة للمعلومات التي جمعتها أجهزة الاستخبارات العالمية من الاجتماعات التي تعقد في ألمانيا ودول أوروبا. كل هذا أدى إلى ترسخ القناعة في أن التنظيم العالمي ولد في التوقيت الخطأ، وأنه من الأفضل أن يتحول الى منتدى فكري أو سياسي بعيد تماما عن الطابع التنظيمي والسري (تمام، 2006: 27-30).

لم تتجاوز العلاقات بين قيادة الجماعة وقيادات الأقطار العلاقة التنسيقية والتعاونية حيث لم يكن للتنظيم العالمي أي سلطات فعلية على تلك القيادات في الأقطار، كما أشار تمام في كتابه تحولات الإخوان. وعلى الرغم من ذلك، فقد حددت اللائحة العالمية للجماعة طبيعة هذه العلاقة وحددوها بوضوح في الباب الخامس والسادس تحت عنوان شروط عضوية القطر في التنظيم العالمي وتنظيم قيادات الأقطار، وتظهر بوضوح في المادة (49)، أما العلاقة بين القيادة العامة وقيادات الأقطار فتتحدد في المواد التالية: (50)، (51)، (52)، (53)، (54) (اللائحة العالمية لجماعة الإخوان المسلمين).

وبالرغم من وجود هذه القواعد لتنظيم العلاقة ما بين قيادة التنظيم والدول الفروع، إلا أن التنظيم ليس له سلطات فعلية على التنظيمات القطرية وإنها لا تتعدى الجهود التنسيقية والتشاورية ما بين الأعضاء كما تم ذكره سابقا، ولا أدل على ذلك من حدوث بعض التجاوزات من قبل الدول الأعضاء مثل إخوان الجزائر عندما قرروا أن يرشحوا زعيمهم محفوظ النحناح للإنتخابات الرئاسية دون أخذ رأي التنظيم العالمي.

10.1.3 المصادر التمويلية للتنظيم العالمي للإخوان

إن تنظيما بحجم التنظيم العالمي للإخوان الساعي إلى نشر فكره عالميا؛ لا يمكن أن

يحقق ما يصبو إليه دون وجود تمويل مالي كبير جدا يتناسب وحجم المشروع الذي تسعى الجماعة إلى تحقيقه.

لقد شهدت الجماعة العديد من الانشقاقات بسبب مشكلة التمويل، وتبادل الاتهامات، وتوجيه تهمة العمالة الى حسن البنا–وخصوصا أنه كان يحكم قبضته على مالية الجماعة وينفرد بالتصرف بها–وتلقي معونات من الخارج وتحديدا من السعودية. لا زالت موارد الإخوان وتنظيمهم المالي ومصادر نفقاتهم لغزا كبيرا، ومثارا للتساؤل من قبل الكثيرين ممن لم يتواصلوا معهم، وخصوصا عندما يرون نشاطهم الدؤوب، وعملهم المتواصل، ومشروعاتهم الكثيرة، والمطبوعات، والحفلات، والاجتماعات الحاشدة (إمام، 2013: 58–59).

يرجح الإخوان المسلمون قضية تمويل أنشطتهم ومشروعاتهم لحصيلة الاشتراكات العضوية والتبرعات والهبات التي يتقدم بها الأعضاء والمساندون؛ الإ أن الموارد المالية التي غطت نشاطات الجماعة في كافة أنحاء مصر، وتجاوزت العالم العربي والإسلامي تبلغ أرقاما قياسية لا تتناسب مع حزب سياسي أغلب أعضاؤه يعجز مستواهم المادي عن توفير هذه الأصول، ومواجهة تكاليف، ونفقات النشاط الواسع للجماعة. مما أثار العديد من علامات الاستفهام بعدة مواقف، منها: تبرع شركة السويس الاستعمارية بمبلغ (500) جنيه عام 1928 لبناء دار مسجد للجماعة بالاسماعيلية، وإقرار البنا بأنه عرض عليه معونة مالية من اسماعيل صدقي مقابل تأييد الوضع السياسي القائم، وتردد الحديث حول تلقي الإخوان المسلمين تبرعات من الانجليز أو الأمريكان ولكن هذه المعلومات المتعلقة بالمساعدات الأجنبية قليلة، وغير متوافرة ولا يوجد دليل على قبولها بناءا على معلومات ريتشارد ميتشل (علي، 2013: 270–271).

شهدت فترة الخمسينيات والستينيات هروب قيادات وكوادر من الإخوان المسلمين–على خلفية العداء والمواجهة مع النظام الناصري الى بعض دول أوروبا والدول العربية وخصوصا السعودية ودول الخليج؛ فحصلوا على العديد من المساعدات والتسهيلات التي

مكنتهم من تكوين ثروات مالية ضخمة، انعكس أثرها الايجابي على حركة ونشاط الإخوان، كما استغل الاخوان مناخ الانفتاح الاقتصادي وتشجيع رؤوس الأموال في عهد السادات وأحسنوا استثمار أموالهم من خلال رجال الأعمال المنتمين لهم. وظهرت القدرات المالية للجماعة كتنظيم بشكل واضح في المعارك الجماهيرية التي خاضوها سعيا لتمديد نفوذهم السياسي والاجتماعي مثل الانتخابات البرلمانية وانتخابات النقابات. وبالرغم من كل ذلك، الا أن الاتهامات بدءا من غياب المعلومات الدقيقة والوضوح والتفرد المطلق للتصرف في أموال الجماعة وانتهاءا بالفساد المالي طالت البنا نفسه، وظهرت في حياته وخصوصا في انشقاق احمد السكري ومجموعة شباب محمد. ويشكك عصام سلطان، وقد كان عضوا بارزا في الاخوان، بالملف المالي للإخوان ويقول بوجود فساد ضخم لغياب الرقابة على مصادر الصرف وعدم وجود موازنة ثابتة وغياب أرقام حصرية لحجم الاشتراكات أو التبرعات أو التحويلات التي تأتي من الخارج؛ لذلك فهناك أشخاص في الجماعة تتعدى مرتباتهم (10) آلاف جنيه شهريا تصرف من ميزانية الجماعة (علي، 2013: 272-274).

ولكن بالرغم مما ذكر سابقا، ووفقا للمعلومات المتوافرة يمكن تحديد مصادر التمويل الإخوانية في: اشتراط الجماعة على الأعضاء دفع 8% من دخولهم إجباريا تبرعا للجماعة، ودعم خفي من رجال أعمال مصريين ينكرون صلتهم بالجماعة، ومن إخوان أمريكا والدول الغربية وأستراليا التي شهدت خلايا نائمة تشكلت ممن هربوا من بطش الرئيس عبد الناصر، والاستثمارت الإخوانية في بعض البنوك الأمريكية، وإقامة شركات في البلاد العربية وفي دول آسيا، وشركات توظيف الأموال حيث استثمروا أموال التنظيم في شركات عبد اللطيف الشريف، وافتتاح أسواق لها في دبي ودخل الشاطر كشريك لبعض رجال الأعمال في دول الخليج، والعمل في التجارة وعمليات الاستيراد والتصدير، واستثمار أموال الإخوان في اليابان وكوريا من خلال شراء أسهم من شركات سيارات، ويقدر إجماليها ب (100) مليون دولار، واستثمار أموال في بنوك عالمية مثل سوسيته جنرال وباري باهي وبنك التقوى المملوك من قبل يوسف ندا رجل الأعمال الإخواني،

وتبرعات بالملايين من رجال الأعمال للإخوان المسلمين من أمثال: صفوان ثابت صاحب شركات جهينة، وعبد المنعم سعودي رئيس اتحاد الصناعات وصاحب توكيل شركة نيسان، كما توجد علاقة خفية ما بين الجماعة الأم والتنظيم الأمريكي عبر مؤسستين هما ماس وهي المؤسسة الشرعية الممثلة لجماعة الاخوان هناك، ومؤسسة الشباب المسلم، وتتجسد العلاقة في دفع كلتاهما اشتراكا سنويا في التنظيم العالمي، إضافة إلى المساعدات المالية بين كل فترة لجماعة الاخوان في مصر (ربيع، 2011: 142-144).

2.3 النشأة والمراحل التي مر فيها التنظيم العالمي لجماعة الإخوان المسلمين في كل من مصر وتونس

لقد تمت الإشارة سابقا، إلى أن التنظيم العالمي للإخوان المسلمين استطاع أن ينتشر في معظم دول العالم، ومنها الدول العربية والإسلامية. حتى أنه استطاع أن ينتقل إلى الدول الأوروبية وأمريكا؛ انطلاقا من مصر التي احتضنت الجماعة الأم. سنتطرق في هذا المبحث عن النشأة، والمراحل التي مر فيها تنظيم الجماعة في كل من تونس ومصر.

1.2.3 النشأة والمراحل التي مر فيها تنظيم الحركة الإسلامية (النهضة) في تونس

1.1.2.3 المرحلة الأولى: جذور الحركة الإسلامية التونسية وسياسة الرئيس بورقيبة

تعود جذور الحركة الإسلامية التونسية إلى الاصطدام ما بين الأيديولوجيا البورقيبية التحديثية، والمؤسسة الدينية الزيتونية العريقة في أواخر الخمسينات. حيث تجسدت الرؤية البورقيبية في تحييد معارضة النشأة الدينية في تونس بتضمين وتوريط ممثليها في عملية الإصلاحات المؤسساتية، وتقديم الإصلاحات الأوروبية بوصفها أفضل منظومة دفاع للأمة الإسلامية. تمركزت السلطة في أيدي الحزب الدستوري المكونة من شرائح ذات ثقافة أوروبية دفعت بالرئيس بورقيبة الى خوض صراع ضد الحركة اليوسفية المتحالفة مع

المؤسسة الدينية، فكان صراعا ذا طابع ديني وثقافي وحضاري وسياسي، فقد كان صراعا حول الهوية بالدرجة الأولى (دراج، 2000: 771-772).

انتهج الرئيس بورقيبة سياسة تعليمية قوامها العلمانية في مواجهة ومحاصرة الهياكل الثقافية للمؤسسة الدينية التقليدية، فبنى المؤسسات الجامعية والتكنولوجية اسوة بفرنسا، وكون كوادر تونسية قادرة على التصدي لحل المشكلات التي تواجهها الدولة على الصعد الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية. وقد كرس هذا قطيعة ما بين السلطة السياسية ومؤسسة العلماء، وقصر دور جامعة الزيتونة العميقة الجذور في المجتمع التونسي على تعليم الشريعة وأصول الدين من الطراز الحديث عام 1958؛ للحد من تأثير المعارضة وتغييبها عن العمل الثقافي. وبذلك نجح الرئيس بورقيبة في عزل الزيتونة ومثقفيها عن المجتمع لعجزهم عن تقديم خطاب أيديولوجي يتلائم مع الطموحات الجديدة للمجتمع المدني التونسي، بالإضافة لعجزهم عن إيجاد مجتمع بديل عن المجتمع التقليدي، وقام بتجريد المعارضة الدينية من أسلحتها حيث تميزت السياسة الدينية في الستينيات بمجموعة من الخصائص: احتكار أجهزة الدولة للنشاط الديني وإشرافها عليه مباشرة، وتحويل العلماء والمفتين إلى موظفين رسميين ومستشارين لدى السلطة، وإزاحة المؤسسة الدينية عن كل دور قيادي وروحاني على المستوى الاجتماعي، واحتكار الأجهزة السياسية لكل الأنشطة الدينية من حيث الاجتهاد والعبادة وتطبيق القوانين الإسلامية. وعلى الرغم من السياسة العلمانية، إلا أنه في النهاية لم يتم فصل الدين عن الدولة بالشكل الجذري العلماني الأوروبي حيث لم يؤد الخطاب السياسي إلى قطيعة فكرية ومرجعية مع الأيديولجية الإسلامية (دراج، 2000: 773-776).

عرفت تونس في الستينات انقلابات اجتماعية عميقة؛ غيرت هياكل المجتمع التقليدي، وفي السبعينات انفتح الاقتصاد التونسي انفتاحا واسعا واندماجا في السوق الرأسمالية العالمية، انعكس ذلك سلبيا على نمط الاستهلاك والعيش، وأدى الى ظهور الأنانية والربح السريع واستغلال الفرص و انحطاط القيم، هذا بالإضافة الى ترسيخ خيارات الدولة القائمة على التكامل مع السوق العالمية وبناء الاقتصاد التصديري مما أدى الى تدمير الزراعة، وتنامي الثروات عند بعض الفئات وتزايد الفقر والعوز لدى الطبقات الشعبية، الى غيرها من الأسباب الرئيسية التي أدت الى نشوء الحركة الإسلامية

(دراج، 2000: 779-780).

ترجع بداية الحركة الإسلامية إلى أواخر الستينات بداية العام 1970 تحت إسم الجماعة الإسلامية، وهو نفس العام الذي تأسست فيه مجلة المعرفة الإسلامية التي تحلقت حولها أبرز القيادات الإسلامية التونسية، كان أول لقاء لها سريا في عام 1971م. شكلت الحركة الإسلامية التونسية ملتقى لتيار واسع من الألوان الفكرية والمنازع السياسية ضمن منظور إسلامي، تألفت النواة الأولى للحركة من الشخي راشد الغنوشي والذي كان يشكل تمازجا بين مجموعة من الاتجاهات، بين الاتجاه الإخواني وخاصة فكر سيد قطب، والفكر السلفي المتجسد بفكر ناصر الدين الألباني الذي تتلمذ في حلقاته. تحلقت حول الغنوشي مجموعة من الطلاب منهم عبد الفتاح مورو، وخالد بن عبد الله وصالح كركر وقد نهل من مناهل الإخوان مباشرة كما قدم تصورا عمليا لغزو الجامعة. كانت العلاقة مابين المجموعة قائمة على التنوع، وحق الاختلاف، وضرورة الحوار، وأن القرار يكون ثوريا، وليس إملاء من شيخ، مثل الشيخ محمد النيفر الذي لعب دورا مهما في توجيه هؤلاء الشباب، وقد كانت حلقته ذات تأثير كبير في المجموعة الأولى (المديني، 2001: 240-242).

بدأت النواة المؤسسة تعبيء الجماهير في جامع الزيتونة، الذي بدأ يستعيد نشاطه على يد الشيخ بن ميلاد في 1970م، وانضمت إلى جمعية المحافظة على القرءان الكريم في العام 1971. تميزت هذه الفترة ببذل جهود فكرية وإعلامية كبيرة بأقطاب التيار الديني الأصولي كأبي العلاء المودودي وحسن البنا وسيد قطب وغيرهم. حيث عملوا على ترسيخ العقيدة الإسلامية وإثبات تفوقها عبر استغلال عاطفة الجماهير الدينية في تحويل نظرها نتيجة الظلم والقهر الذي لاقته من السلطة البرجوازية، الى الحركة باعتبارها دعوة موضوعها التربية الدينية الإسلامية لمن يرغب في الدخول في الحركة، وتربية الشباب على أساس أخلاقي واجتماعي إسلامي يقوم على نقد مظاهر الحياة الغربية وانحلالها، وكانت الدعوة تبشر ببناء المجتمع الإسلامي لكن مضمونه لم يكن واضح القسمات،

ويتباين من شخص إلى آخر داخل الحركة. لهذا كانت الملامح الأول للتفكير أخلاقوية إلى درجة التبسيط والإخلال، غارقة في الماضي، مبتورة الصلة بالواقع الشعبي والسياسي، وسطحية من حيث الرصيد والوضوح.

اتسمت الظاهرة الاسلامية التونسية بالتعقيد لتنوع مكوناتها؛ حيث كان التأثير الأقوى في المرحلة الأولى للعنصر الإخواني السلفي، لكن بعد ذلك تفاعلت مع البيئة التونسية وهي تتشكل من عناصر، هي: التدين التقليدي التونسي المتمثل في المذهب المالكي والعقائد الأشعرية، والخطاب السلفي الأخواني القادم من المشرق العربي، والتيار الإسلامي العقلاني الذي سيتتد إلى تراث عقلاني إسلامي، وإلى النقد الصارم للإخوان، والى إعادة الاعتبار للغرب العقلاني والمدرسة الإصلاحية من خل حركة التحديث والعلمنة التي أنجزها بورقيبة مثل تحرير المرأة والعلمانية في التعليم (المديني، 2001: 243-245).

انتقلت الدعوة من الجامع إلى الجامعة، وأظهرت السلطة التونسية تسامحا تجاه الحركة الإسلامية، وأمن رموز النظام السياسي للإخوان الحماية في العام 1975 على الرغم من انتقادها لسياسة التحديث؛ وذلك إيمانا من الحزب الحاكم بأهمية هذه الحركة، وإمكانية الاستفادة منها في مواجهة التيار الديمقراطي واليساري السائد في فيها بهدف اجهاض نضالات الحركة الطلابية، وضرب اليسار بالحركة الإسلامية. وفعلا اتسمت العلاقات بين الحركة الإسلامية وأجهزة الحكم بالدفء والانسجام ومن مظاهر هذه الألفة أن تحركات الحركة الإسلامية كانت تحاط بالرعاية وكان نشاط جمعية الحفاظ على القرءان جهاز نشاط الإسلاميين العلني يتمتع بكل التسهيلات والمساعدات. وفي العام 1981، حققت الحركة الاسلامية اختراقا كبيرا في الجامعة وفي أوساط الجماهير ويرجع ذلك الى تراجع الأيديولوجيات التي كانت تحتل الرفض والاحتجاج في الجامعة. هذا أدى الى انبعاث أفكار الأصول والهوية لاستعادة الماضي والاستيلاء على الحداثة من خلال العودة الى التنمية الصناعية، والعمران المديني ومحو الأمية وتحصيل العلوم (المديني، 2001: 258-261).

شهدت تونس العديد من التحولات الاجتماعية الكبرى نهاية السبعينات، وبرز الاتحاد العام التونسي ليشغل منصب المعارض الأول في البلاد يحارب السلطة؛ هذين العاملين تسببا في زيادة النزعة السياسية في الحركة الإسلامية، ودخولها في موجة الصراع الاجتماعي والسياسي واشتباكها مع معضلات الواقع التونسي. اتسم الوضع السياسي التونسي في مطلع الثمانينات باندلاع أحداث قفصة العسكرية التي أطاحت بحكومة الهادي نويرة وتم استبداله بمحمد مزالي في عام1981 الذي واجه ثلاثة ملفات ضخمة سياسية واقتصادية واجتماعية، منها الانخفاض المتواصل لنسبة النمو الاقتصادي وبقاء العديد من القياديين النقابيين في السجن والذي أخذ يطرح شرعية القيادة المنتخبة في الاتحاد العام 1981، ومحاكمة قيادة حركة الاتجاه الإسلامي في 1981. وقد أصدرت الحركة ما يؤكد طغيان الجانب السياسي على الجوانب الأخرى في مجلة المجتمع ومجلة الحبيب العاكستين للخط السياسي للحركة الإسلامية السلفي، آنذاك تم تحديد الصراع الاجتماعي أيديولوجيا وسياسيا وتنظيميا وأنه موجه ضد القوى الشيوعية والقومية والديمقراطية، كما أنه صراع على السلطة من أجل تأسيس الدولة الدينية التي تحكم منطق التاريخ. هذه الظروف مجتمعة تسببت في طرح الأسئلة داخل الحركة الإسلامية، وبدأت الانشقاقات بحميدة نيفر في عام 1977 عندما حاول نشر موضوع عن الاخوان المسلمين في مجلة المعرفة؛ الا انه فوجيء بسحب موضوعه. فانسحب من التنظيم، ومن ثم تبعه صلاح الدين الجورشي ومنصف القلعي حيث تم ابعادهم من قبل الغنوشي وكركر لتعاطفهم مع نيفر. ونتيجة لذلك تبلور تيارين رئيسيين متنافرين في الحركة في منتصف السبعينات وهما:

1- التيار الأول: ارتبط بتنظيرات مصادر الحركة الإسلامية الأصولية في العمل الإسلامي، وقادتها حسن البنا وسيد قطب ابو العلاء المودودي وباقر الصدر والخميني ، وبهذا تشكل الحركة التونسية الاسلامية امتدادا لهؤلاء، وقد كان تأثير فلسفتهم السياسية حاسما على كوادر الحركة في تونس؛ حيث هيمن الخطاب الإسلامي على النزعة

الحصرية الشمولية، وإحالة المجتمع متطابقا مع صورة الإسلام الصافي.

2- التيار الثاني: فهو يقدم مفهوما تقدميا للإسلام وتحليلا مختلفا للتدين الشعبي؛ الذي يشكل ظاهرة اجتماعية وإنسانية، ويعارض مسألة تحويل الجماعة الإسلامية إلى حزب أو حركة سياسية، مفضلا إبقائها دون أطر تنظيمية والاكتفاء بها تيارا ثقافيا جماهيريا، فيدعون إلى تفسير الإسلام وإصلاح الفكر الإسلامي. ويشير إلى أن الحركة فشلت في استيعاب التطورات والتحولات مما أدى الى خلافات نسبية مع المدرسة الإخوانية المتحكمة في الحركة؛ تسبب ذلك بانسحاب جماعي منها وتكوين نشاط مستقل عرف بمجموعة الإسلاميين التقدميين. وبسبب الخلافات المتصاعدة بين التيارين داخل الحركة خرجت جماعة حميدة نيفر، وحسمت الأمور في التيار لصالح راشد الغنوشي الداعي لتسييس التيار الديني، وجعله منظمة سياسية. ويقول الغنوشي: فقدت الحركة بعض العناصر المهمة فيها في منعطف تطور الحركة الإسلامية التونسية. وتظهر هذه الخلافات عن الأزمة داخل الفكر الإسلامي السياسي (المديني، 2001: 262-274).

لقد تميزت الحركة الإسلامية التونسية بمجموعة من الخصائص، منها:

1- قوة الدعوة في الوسط الريفي، وخصوصا القرى لأن الأجواء فيها تساعد على تمتين الدعاية.

2- كثافة عدد الإسلاميين في الكليات العلمية، وانخفاض عددهم في كليات التدريس الأدبي عموما.

3- المشاركة الواسعة للنساء، على حين تغيب هذه المشاركة في الحياة النقابية للبلاد، وكذلك رواجا لفكرة أن الأيديولوجية الإسلامية مناقضة لحقوق المرأة (عبدالله، 1987: 253).

حققت الحركة الإسلامية قفزة نوعية في تنظيمها وكوادرها القيادية؛ فتشكلت من مثقفين شباب تلقوا تعليمهم في الجامعة التونسية ذات البرامج العلمانية، وهم ينتمون الى الفئات الوسطى الحديثة العهد بالتمدن. وهكذا استقطبت الحركة القطاعات الحديثة في المجتمع

معززة وجودها فيه. أقر الرئيس بورقيبة في المؤتمر الحادي عشر للحزب الاشتراكي الدستوري في 1981 سياسة التفتح والديمقراطية، والانفتاح السياسي؛ خطت الحركة الإسلامية نحو الشرعية عندما عقد راشد الغنوشي وعبدالفتاح مورو مؤتمرا صحفيا في 6 حزيران 1981، شرحا فيه أهم الأسس التي تقوم عليها حركة الاتجاه السياسي، وعلى إثره تقدمت الحركة بطلب الحصول على ترخيص للسلطات التونسية تضمن أسماء (25) شخصا من مؤسسي الحركة بينهم ثلاث نساء، ويقود الحركة مكتب تنفيذي، وتضمن الطلب الهيكل التنظيمي للحركة، وأهدافها ومنهاجها. الا أنه عندما حاولت حركة الاتجاه الإسلامي تطبيق نهجها السياسي، ووضعه على المحك العملي عبر الانتقال من ناول قضايا الدين المجردة نحو المعالجة لقضايا المجتمع الراهنة، وخض غمار الديمقراطية والمطالبة باستفتاء شعبي حول مجلة الأحوال الشخصية للمرأة قامت السلطات التونسية بحملة اعتقالات واسعة شملت قيادات وكوادر وأعضاء حركة الاتجاه الإسلامي وتقديمهم للمحاكمة. واشتملت لائحة الاتهامات المقدمة ضدهم: الانتماء الى جمعية غير مرخص بها، النيل من كرامة رئيس الجمهورية، ونشر أنباء كاذبة، وتوزيع منشورات معادية (المديني، 2001: 284-289).

بعد الخروج من سجون بورقيبة في العام 1948، بدأت حركة الاتجاه الإسلامي بعمل مراجعة نقدية للخيار السياسي في الفترة السابقة التي حققت فيها الحركة الإسلامية نقلة نوعية من مستوى حركة ثقافية اجتماعية إلى حركة سياسية راديكالية ثورية، تتحدى السلطة لأنها تحمل مشروعا إسلاميا في وجه المشروع البورقيبي التغريبي. فبرزت تيارات مختلفة داخل الحركة، وظهرت مجموعة من القضايا الخلافية تجسدت في: قضية العمل السياسي في رؤية الحركة، وقضايا الخلاف النظري، وموضوع قيادة الحركة. هذا أدى الى زيادة الاختلافات والتناقضات ما بين أعضاء الحركة، وزادت الخلافات السياسة، وتم تبادل الاتهامات بحيث بد القيادة الطلابية مسؤولة عن دخول قيادة الحركة السجن بسبب المواقف المتطرفة، فيما بدت القيادة التقليدية متهمة لأكثر منسبب بالتواطؤ مع النظام ومحاولة إضفاء الشرعية عليه بخاصة في موضوع الحصول على تأشيرة لممارسة النشاط

السياسي في إطار النظام والاعتراف بالشرعية الدستورية. وهذه التناقضات أفضت لمؤتمر الحركة في العام 1984 حيث عادت التنظيم إلى قبضة راشد الغنوشي، إذ سمح له استيفاء الشروط التي تهيىء له الإمامة بمفهومها الديني للتنظيم. كما اتخذ المؤتمر قرارات عدة سيكون لها تأثير فيما بعد خاصة قرار إحداث مركز شرعي في الحركة للنظر في مدى مطابقة قراراتها للشريعة.

عملت الحركة على إعادة بناء خلاياها وانشئت لجان متخصصة، وأصبح عملها علنيا على الرغم من وجود جانب غير معلن، وكثفت نشاطاتها في داخل المحافظات، وفي خارج الدولة، حيث أنشئت فروع لها في كل من الجزائر وفرنسا والمغرب. كما تواصلت مع الحركات المماثلة في الجزائر والسودان. نتيجة للتحولات التي مرت بها الحركة قامت بعمل مؤتمر 1986، وتم اتخاذ قرارين هما: اولا تصديق وثيقة الرؤية الفكرية والمنهج الأصولي للحركة، والثاني الاتفاق على وثيقة توجيهية تقسم خطة عمل الحركة الى ثلاث مراحل، هي: مرحلة البلاغ والتعريف بالنفس ومرحلة إعداد البديل ومرحلة التمكين.

بلغت الأزمة بين النظام والحركة ذروتها عندما هاجمت الحكومة قيادات الحركة الإسلامية على إثر الاشتباكات الطلابية العنيفة مع قوات الأمن، وكانت الحكومة التونسية تتهم الحركة وقياداتها بأنهم يتلقون أوامرهم من الخارج ومتورطون مع النظام الإيراني، وأنهم يريدون تصدير الثورة الإيرانية لتونس، والإطاحة بالنظام. لقد استشعر النظام قوة الحركة وخطرها عندما انتهجت أسلوب العصيان المدني كرد على الممارسات الحكومية، عندما تنامى تأثيرها في الجامعات والمعاهد الثانوية، وسيطرتها على الجمعيات الدينية، واستغلالها للمنابر العلنية للترويج لفكر الثورة الإيرانية والإعلاء من شأنها وترويجها بين الجماهير في تونس. كما أسهمت عدة عوامل على زيادة الاحتدامبين الحركة والنظام منها: تعمق أزمة الرأسمالية وما أفرزته من أزمة بنيوية في المجتمع ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وأيديولجية وثقافية، وتفاقم أزمة القيم في المجتمع، وزيادة التبعية، وتوسع الفوارق بين الطبقات واحتداد الصراع الطبقي. وفي عام 1987، أعلن النظام

التونسي عن نهاية التعددية السياسية ونهاية سياسة التفتح والديمقراطية؛ من خلال اعتقاله لقيادات الاتجاه الإسلامي وإعدام شخصين منهم. وبهذا تكون حكومة بورقيبة قد أنهت فصلا من الصراع بين الاتجاه الإسلامي والنظام (المديني، 2001: 295-309).

وبهذا بقيت الحركة الإسلامية التونسية حركة غير شرعية، ومرفوضة من قبل السلطة السياسية الموجودة. حيث لم يتم الاعتراف بها كحزب سياسي في تونس إلا في 1آذار 2011 من قبل حكومة محمد الغنوشي المؤقتة بعد سقوط حكم الرئيس زين العابدين بن على إثر اندلاع الثورة التونسية في عام .2010

2.1.2.3 المرحلة الثانية: الرئيس زين العابدين وحركة الاتجاه الإسلامي (النهضة)

أمن التغيير في عهد الرئيس بن علي قدرا من الانفراج السياسي في تونس، بما يتلائم مع متطلبات وضرورات ترسيخ العهد الجديد، وبأدنى حد من التنازلات التي تقدم للمعارضة. ولكن سقف الإنفراج تم تحديده عندما وضع قانون الأحزاب مشترطا عدم تشكيل أي حزب على أساس الدين أو اللغة أو العرق.

سعى الرئيس بن علي، منذ انقلابه على سابقه الرئيس بورقيبة في السابع من تشرين الثاني من العام 1987، الى تكثيف حركة السياسة الخارجية التي استهدفت إعادة تقديم الدور التونسي دولة عربية من جهة. ومن جهة أخرى، كانت له وظائف داخلية تتجسد في تحسين شروط مواجهته للحركة الإسلامية الأصولية. ومع بداية التسعينات، توضحت العلاقة ما بين حكم الرئيس بن علي وحركة النهضة الأصولية حيث تم نقلها من مرحلة الضغط لتحسين شروط التفاوض الى مرحلة المجابهة الشاملة والمفتوحة، حيث دفعت موجة المد الإسلامي في بداية الثمانينات، وظهور حالات من العنف والعنف المضاد أجهزة الدولة الأمنية البيروقراطية البوليسية أن تكون أداة رئيسية للقمع، وانتهاك حقوق الإنسان، ودوس الحريات الأساسية، وفرض هيمنة النظام التسلطي على كل الجماعات السياسية وتدجينها. وقد شكلت حملات المداهمة والانقضاض على معاقل ومخابيء الأسلحة التابعة لحركة النهضة الفصل الساخن من حرب بن علي ونظامه ضد

الإسلاميين الديمقراطيين الذين يطالبون بالتعددية والانتخابات الحرة، ويرفضون حكم الحزب الواحد. وكنتيجة لغياب المعارضة الديمقراطية الراديكالية ذات المصداقية الشعبية، التي من شأنها أن تطرح مشروعا سياسيا ومجتمعيا بديلا للنظام الحاكم، وذلك بسبب السياسية القمعية الممارسة من بن علي، أصبحت الحركة الإسلامية القناة المفتوحة للتعبير عن السخط الشعبي. لقد شكلت تلك الحرب المفتوحة بين الحكم والحركة في تونس منعطفا سياسيا حاسما ونقطة تحول كبيرة على مجمل الوضع السياسي التونسي؛ حيث كان مخطط بن علي يهدف ليس إلى استئصال الإسلاميين فقط بل يتعدى ذلك تجاه كافة القوى الديمقراطية والثورية. ترتبط هذه الحرب المفتوحة بعاملين: الأول: اخفاق الدولة التونسية في التعامل مع البديل الأيديولجي والسياسي والمتمثل هنا في حركة النهضة، والمهدد للخواء الأيديولوجي والسياسي لحكم بن علي. وثانيا: لم يرق المسار الديمقراطي الذي المنتهج من قبل بن علي إلى مستوى التغيير الحقيقي في هيكلة النظام، وهذه دلاله على عدم التحول للمباديء الديمقراطية (المديني، 2011: 87-93).

انساقت السلطة التونسية في استئصال الحركة الإسلامية بدلا من إدماجها هي وقوى المعارضة الأخرى في الدولة، والزامها بعدم الخروج على القواعد الدستورية؛ في سعيها للتحرك نحو الديمقراطية، وإعطاء كل فرد في المجتمع الحق في تطبيق المواطنة. كما أحدثت شروخا عميقة في بنية المجتمع التونسي من خلال محاربتها للمعارضة اليوسفية، والحركات النقابية العمالية، والحركة الطلابية، وإقصاء الإسلام السياسي؛ عبر عمليات الخنق المنتظم للمعارضة الإسلامية. ومنذ ذلك الوقت، حسمت الانتخابات عام 1989الجدل في أوساط الحكم التونسي للخط المتشدد الاستئصالي؛ حيث توسع مجال الاقصاء ليشمل الاسلام السياسي، ورفض الاعتراف بأكبر حزب في تونس الا وهو حزب النهضة المجهض.

حاولت حركة النهضة انتهاج استراتيجة الانخراط في الحياة السياسية الرسمية الا أنها جوبهت بالمعارضة الشديدة من قبل النظام لاعتقاده بأن الحركة تشكل خطرا عليه، وإنها

معادية للمجتمع المدني. كما أنها تشكل التحدي الوحيد والبديل الأهم للنظام القائم، كذلك تنظر إليها بعض النخب العلمانية الحديثة وهذا يشكل تحيزا أيديولجيا في تقييم الاستراتيجيات الإسلامية. لقد أقامت الحكومة جدارا بين الليبرالية الاقتصادية والليبرالية السياسية، فقامت بإعادة الهيكلة الاقتصادية على أساس استبعاد الاسلاميين، والتشكيك بوطنيتهم واتهامهم بالعمالة لدول معينة كإيران وأمريكا. وأشهرت خطر الأصولية الإسلامية لتبرير القمع ضد خصومها الإسلاميين (المديني، 2011: 93−100).

وعلى الرغم من حسم حركة النهضة التونسية الكثير من الغموض والتردد في شأن

المباديء والقيم الخاصة بالديمقراطية والتعددية؛ حيث أصبحت منحازة للديمقراطية الحديثة دون لبس، وتدافع عن حقوق الإنسان والمواطنة، وترى في الحكمة التمثيلية التي تقيد السلطة للحاكم أنسب أشكال التنظيم السياسي في المجتمع الحديث، وتقدم مبدأ الشورى على أنه النظير العملية للديمقراطية البرلمانية الغربية؛ إلا أن النخبة الحاكمة تعارض الصيغ الإسلامية للهوية الثقافية والتنظيم الإجتماعي السياسي، وتشكك في احترام حركة النهضة مباديء الديمقراطية، وقبول الانتقاد، ومنح الآخرين حق المشاركة لو قدر لها تولي سلطة الحكم (المديني، 2011 :100−101).

2.2.3 المراحل التي مر بها تنظيم حركة الإخوان المسلمين في مصر

تم التطرق سابقا بشيء من التفصيل لنشأة الإخوان المسلمين الجماعة الأم في مصر دون المرور بالمراحل التي مرت فيها عبر 86 عاما من تاريخها، وطبيعة علاقاتها مع الأنظمة السياسية التي مرت بها مصر، إبتداءا من الملك فاروق، مرورا بالرئيسين عبد الناصر والسادات، انتهاءا بالرئيس محمد حسني مبارك، والتي كانت بالإجمال تتشكل على مرحلتين: مرحلة تقارب وتعايش، ومرحلة مواجهة وصدام. وهذا ما سيتم التحدث عنه لاحقا في هذا المبحث.

1.2.2.3 المرحلة الأولى: وهي مرحلة التأسيس والانتشار منذ عام 1928 ولغاية 1952

تمتد هذه المرحلة من فترة تأسيس الحركة على يد المرشد المؤسس حسن البنا في العام 1928 ولغاية قيام ثورة الضباط الأحرار عام 1952. حيث ظهرت الحركة بالمظهر الدعوي الديني الإصلاحي مترافقا بعض التوجهات القومية من خلال المشاركة في حرب فلسطين عام1948.

سعى حسن البنا منذ بدء الدعوة بإقامة علاقة طيبة مع القصر الملكي وحاول أن يرتبط به، على اعتبار أنه من مصلحة العرش أن تكون الجماعة ركيزة له. فكان الإخوان دائمي المديح للملك فؤاد على سلوكه الإسلامي، وحتى بعد وفاته أشاروا إليه بأنه:" حامي حمى الإسلام ورافع رايته " في محاولة لجذب عطف ولي عهده، ونشرت العديد من المقالات تدعوه للتمسك بالتقاليد الإسلامية التي كان يتحلى بها والده. وعندما تولى فاروق الحكم ظهرت أصوات تطالب بأن يتم التتويج في حفلة دينية على اعتبار أنه الإمام الذي تصدر بإسمه الشريعة. ويتهم ريتشارد ميتشيل فرق جوالة الإخوان بأنهم لعبوا دور شرطي القصر، كما يتهمهم بتلقي مساعدات من أحزاب الأقلية دعما للملك (علي، 2013: 20-22).

استثمر الملك علاقته الوطيدة مع الإخوان لإيجاد نظير سياسي لحزب الوفد الذي كان يشكل خلال تلك الفترة القوة السياسية الأولى في مصر، ومن أمثلة ذلك تنظيم الجماعة لمسيرات لأعضائها أمام قصر عابدين تأييدا للملك عام 1937، كما استخدمهم في صراعه مع النحاس حيث نظم حسن البنا مسيرة للإخوان هتفوا فيها الله مع الملك كرد على المسيرات التي انطلقت تأييدا للنحاس (إسماعيل، 2010: 143-146).

في عام 1938، أصيبت الحياة السياسية بالشلل التام وانتصر الملك فاروق على الوفديين، وظهر أحمد حسين ورفع شعار الخلافة الإسلامية، ونادوا بفاروق خليفة للمسلمين. اختار حسن البنا هذا الفراغ السياسي ليعلن عن الإخوان كجماعة سياسية وقوة عددية وتخلى عن مبدئه في البعد عن السياسة؛ حيث ظهرت قوتهم من خلال الموكب الشخصي الذي استقبلوا فيه الملك فاروق.

دارت العديد من الصدامات ما بين الإخوان والأحزاب في تلك الفترة، وكنتيجة للأجواء السياسية الداخلية والخارجية؛ بدأ التنظيم السري للإخوان ينشط واتخذ نوع جديد من التكتيك وهو العنف المتمثل في: الاغتيالات والكمائن بأنواعها والسعي للحصول على المعونة الخارجية. ومن أشهر الأمثلة السياسية على ذلك عملية اغتيال النقراشي باشا؛ فقد جاءت هذه العملية عقب اقرار النقراشي بحل الجماعة ومصادرة كافة أموالها وتحويل مقرها لنقطة شرطة.

أخذ الملك فاروق بالتقرب من الإخوان والسكوت عن أعمالهم، وتوثقت العلاقة مابين علي ماهر ممثل القصر والبنا. ولأنه حديث العهد في السياسة كان يظن إن ما تقوم به الجماعة لخدمته، وإن كافة الاغتيالات التي تحدث موجهه لخصومه، شكلت هذه المرحلة كجس نبض من قبل البنا لتنفيذ مخطط إقامة الحكومة الإسلامية. الإ أن البنا استاء من علي ماهر ممثل القصر لإنشائه وزارة وقوات جيش مستبعدا الإخوان، فبعث برسالة عتابية قاس قفيها صلابة السلطة وموقفها من الإخوان وأحس بأن المرحلة الثانية من مراحل الانقلاب المسلح قد حان. وفي ذات الوقت، كانت التقارير تصل للملك فاروق تبين نشاط البنا وعلاقاته مع دول أجنبية، وأنه يتلقى معونات منها، وأن الحركة دخلت طورها الثوري الراغب في القفز الى السلطة، عندها يقرر الملك فاروق التخلص من البنا وجماعته، ويتم قتل البنا في اجتماع الصلح بين الحكومة والإخوان داخل مقر جمعية الشبان المسلمين. وبموت البنا دخلت الجماعة مرحلة تميزت بالهدوء والتوقف عن أي أنشطة (إمام، 2013 :66-72).

تكهربت الأجواء في مصر عام 1949، وحلت الجماعة واعتقل الألاف من القيادات والعاملين في الإخوان (ربيع، 2011 :257).

أما فيما يخص الأحزاب، فقد رفض الإخوان الاعتراف بالأحزاب رفضا قطعيا وقالوا بأنه لا أحزاب في الإسلام، وخاصموهم مخاصمة شديدة إن لم يستجيبوا لدعوة الإخوان، ويتخذوا تعاليم الإسلام منهاجا يسيرون عليه (البنا،1939: 193).

ولذلك فقد اتسم موقف الإخوان من الجماعات والأحزاب بكثير من التوتر والصراع في اغلب الفترات، والقليل من التنسيق والتعاون في فترات أخرى، كما حدث مع جماعة مصر الفتاة، وحزب الوفد حيث كان الود بينهما مرتهنا بانتهاج الوفد لسياسات الإخوان، وقد استفاد الإخوان من فترات حكم الوفد، كما استفادوا من إبعاده عن الحكم من خلال تأييد حكومتي النقراشي وصدقي فكانت السنوات اللاحقة للحرب العالمية الثانية سنوات مد وصعود واتساع. أما فيما يخص اليساريين فلا تختلف الجماعة عن غيرها من الفرق والتيارات الإسلامية في موقفها المعادي للأفكار اليسارية ولأحزابهم وتنظيماتهم. وقد سعا الإخوان الى استثمار الشبح الشيوعي لاحتواء الملك. وقد وصل بهم الأمر إلى أن يطلب البنا من السفارة الأمركية تكوين مكتب مشترك بين الإخوان والأمريكان لمكافحة الشيوعية (علي، 2013: 23-27).

وفيما يخص الأقليات، فقد اتسم موقف الإخوان المسلمين في عمومه بالاعتدال، وكان البنا يدرك أن تطرف بعض الأقباط لا يعبر عن رأي مجموع الأقباط في مصر، كما كان يخشى من عودة الفتنة الطائفية التي يستيفيد منها الاحتلال، فضلا عن تهمة التعصب التي كانت تنسب له ولجماعته منذ بدء الدعوة. وعندما نشر القمص سرجيوس مقالا أساء فيه للإسلام لم يجاريه الإخوان في الطعن بالديانة المسيحية. على أن صحف الجماعة نشرت بعض المقالات المثيرة للأقباط كرد فعل على تطرف بعض صحفهم والحملة التي قاموا بها ضد الإخوان والتي أرجع الإخوان الأسباب فيها الى تدبير السياسة الانجليزية. كما حاولت صحف الإخوان كسب ود الأقباط على عدم المعارضة في الدعوة لتطبيق النظام الإسلامي حيث بينت بئانه نظام اجتماعي ينبغي طرحه بين الأنظمة المطروحة كالاشتراكية والرأسمالية. كما دعوا إلى أن يكون محور التفاهم قائما على الاحترام المتبادل (بيومي، 1979: 311-314).

برزت مشكلة اليهود المصريين كرد فعل لأحداث فلسطين حيث نظر الإخوان لها من زاوية دينية، كما أن تعاطف يهود مصر مع يهود فلسطين جعل قطاعا كبيرا من الراي

العام المصري يتبنى اتجاه الإخوان (بيومي، 1979: 315).

كما أنهم قاموا بالسيطرة على أهم المشاريع الاقتصادية في مصر (الرفاعي، 1939، بلا)

لقد حرص حسن البنا منذ البداية على بناء الهيكل التنظيمي للجماعة؛ فتشكلت هيئة مكتب الإرشاد العام للإخوان المسلمين عام 1933، ويعد مؤتمري عامي 1939 و1945، أهم مؤتمرين فقد أسهما بشكل واضح في تنظيم الشأن الداخلي، حيث حدد البنا طبيعة الحركة. كما تم في هذه المرحلة الانتقال من مرحلة الدعوة الدينية إلى المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية المصرية، حين أعلن البنا حزبية الجماعة و بأنها هيئة سياسية في العام 1939، لكن التحول الأكثر وضوحا باتجاه حزبية الجماعة والمشاركة السياسية كان في العام 1945 حيث قرر رؤساء مناطق الإخوان تغيير اسم الجماعة من جماعة الإخوان المسلمين إلى هيئة الإخوان المسلمين حيث أن لفظ هيئة مرادفا للفظ حزب في العصر الحالي، كما طرحوا في مؤتمر 1945 إقامة دولة إسلامية في كل قطر بدلا من مشروع الخلافة، استطاعت الجماعة أن تنشر نفوذها في مختلف المحافظات المصرية في هذه الفترة، ومن دلائل التحول السياسي للجماعة ترشح البنا لانتخابات عام 1942(علي، 2013: 35-39).

كما شهدت هذه الفترة نشاطا مرتفعا للتنظيم السري ووقعت عدة حوادث اغتيالات وتخريب وكان أول الضحايا أحمد ماهر باشا، وعملية اغتيال النقراشي (إمام، 2013: 67).

2.2.2.3 المرحلة الثانية: الإخوان المسلمون والرئيس الراحل جمال عبدالناصر منذ العام 1952 ولغاية 1970

تعد المرحلة الناصرية من أهم المراحل التي مر بها تنظيم الإخوان المسلمين، فقد شكلت منعطفا كبيرا في حياة التنظيم، ويرجع ذلك إلى أن الرئيس عبد الناصر والضباط بعد وصولهم للسلطة بمساعدة الإخوان؛ شعروا بأن الإخوان يريدون اغتصاب السلطة

منهم، وقد ظهر ذلك جليا من خلال رسائل الهضيبي لضباط الثورة؛ حيث طالب الضباط بأن يطبقوا الشريعة الإسلامية، وأن يعرض أي قرار أو قانون جديد قبل إصداره كما كان الاتفاق بينهم (الوصيفي، 2010 :414).

لكن حدث انشقاق بينهم وبين الثورة في عام 1954، وقضى عليهم ناصر بالاعتقال والتعذيب وتحديد الإقامة (ربيع، 2011 :131-132).

مما دفع الكثير من القيادات بالهرب الى دول الخليج والسعودية وأوروبا؛ وبهذا فقد أسهم الرئيس الراحل عبدالناصر في انتشار جماعة الإخوان في معظم دول العالم.

أعجب بعض ضباط الجيش-ومنهم الرئيس الراحل عبد الناصر-عام 1944 بما تتميز به جماعة الإخوان المسلمون من الانضباط والروح المحاربة، والتحقوا بالنظام الخاص، وتم اتصالهم بعبد الرحمن السندي في سرية مطلقة وتم تخصيص الشيخ سيد سابق لإعطائهم دروسا في الفقه والثقافة الإسلامية، وعندما زاد عددهم أفرد لهم حسن لبنا قسما خاصا يرأسه الصاغ محمود لبيب وكيل الإخوان وأطلق إسم الضباط الأحرار على هذا القسم التابع للإخوان في الجيش. في عام 1946 قرر الضباط الابتعاد عن الإخوان لإيمانهم بعدم جدوى طريقة الإخوان في تسيير الأمور، وهكذا أصبح عبد الناصر الشخص الوحيد الذي أشرف على الضباط الأحرار بعد حرب فلسطين، وأمسك بيده كل أمور التنظيم السري وأقنع الضباط الاخوانيين بعدم الاتصال بالإخوان لكي لا يكشف التنظيم.

لقد دفعت مجموعة من العوامل الى إعلان الثورة في 23يوليو عام 1952، منها: نجاح اللواء محمد نجيب في انتخابات نادي الضباط وحل الملك مجلس الإدارة نتيجة لذلك، واستقالة رئيس الوزراء حسين سري، واشتعال الغضب بين صفوف الجيش خاصة بعد هزيمته في فلسطين وفضيحة الأسلحة الفاسدة، والغضب العام في الشعب. فتحرك الجيش وسيطر على بعض الأماكن العسكرية وقيادة الجيش، واعتلت حركة الجيش السلطة في البلاد، وخلع الملك فاروق بعد (4) أيام من قيام الثورة. قام الضباط الأحرار

بالإفراج عن قتلة الخازندار والنقراشي، كما صدر بعد ذلك قرار بالعفو الشامل عن جميع المتهمين والمقبوض عليهم في قضايا سياسية مابين الأعوام 1936و1952، وكان عدد المفرج عنهم (936) شخصا كان معظم من الإخوان (ربيع، 2011: 130-133).

شهدت العلاقة بين والإخوان والضباط الأحرار ثلاثة مراحل متميزة:

الأولى: حاول الضباط المحافظة على علاقة ودية مع الإخوان لخوفهم من قوتهم الجماهيرية، والحاجة لهم بسبب عزلة النظام عن أي قواعد جماهيرية. فتوطدت العلاقة لكسب التأييد الجماهيري للإجراءات السياسية المتخذة ضد الأحزاب السياسية القديمة. فحاول الرئيس الراحل عبدالناصر استغلال الارتباك والانقسام داخل الجماعة بالتقرب للقيادات الشابة، وإقصاء المرشد الهضيبي وإضعاف سيطرته. لقد كان تقدير الهضيبي صائبا في استغلال نفوذ الاخوان الجماهيري للسيطرة على السلطة ومن ثم إقصائهم، وهذا ما حدث فعلا فقد رفض عبد الناصر أن يكون لهم دورا قياديا في رسم السياسات، واكتفى بعرض مناصب ثانوية عليهم. وفي العام 1954، حاول شاب من الإخوان اغتيال عبد الناصر وكانت هذه المحاولة كل ما يحتاجه لتصفية الإخوان، وتنظيماتهم وخصوصا النظام السري.

الثانية: طبيعة السياسات الناصرية التي تبناها لاستيعاب الطبقة الوسطى الحديثة أي

القاعدة الاجتماعية للإخوان، وكسب تأييدهم، وذلك من خلال سياسات الاصلاح الزراعي والتعليمي وارتفاع نسبة الطلاب والمتعلمين الجامعيين، إضافة الى محاولة استيعابهم في سوق العمل؛ حيث أصدر القانون (185) المعروف بسياسة التعيين الذي يلزم الحكومة بتعيين كافة الخريجيين في وظائف حكومية أو في القطاع العام.

المرحلة الثالثة: اعتمدت خطة الاستيعاب التي انتهجها الرئيس عبدالناصر بالكامل على النمو الاقتصادي والخطة الخمسية. لكن هذه الرأسمالية لم تحقق النجاح الذي يسمح لها بالاستمرارية. لقد أدى هذا الانكماش الاقتصادي بعد فشل الخطة الخمسية الى انهيار سريع في المستوى المعيشي، وفرص التشغيل لخريجي الجامعات، ولم يعد النظام قادرا

على استمرار استيعابه لتلك الطبقة. على الجانب الآخر كان سيد قطب يحاكم، ويعدم شنقا لمحاولة إحياء تنظيم الإخوان ومعارضته للنظام. لعبت المفارقة، بأن التقدميون متواطئين مع النظام، والرجعيون يناهضونه، دورا في تشكيل الوعي السياسي في تلك الفترة. أدت هزيمة 1967 الى اندفاع شباب الطبقة الوسطى الحديثة للبحث عن بدائل سياسية وأيديولجية. وكان ذلك متزامنا مع محاولات إعادة إحياء الحركة الإسلامية. وتسرب عدد من شباب الإخوان داخل التنظيمات اليسارية، وقادوا مظاهرات ضد عبد الناصر.الا أن الهيمنة في تلك الحقبة ضلت في يد اليساريين (نجيب، 2006: 67-76).

استمرت الجماعة بعد مقتل حسن البنا ثلاث سنين بدون مرشد عام، حدثت خلالها العديد من الصراعات بين قادة التنظيمين السري والعلني في مكتب الإرشاد للإخوان المسلمين، ولكنهم اتفقوا على حل وسط بتعيين حسن الهضيبي من خارج الإخوان ليكون المرشد الثاني للجماعة (ربيع، 2011: 132).

باختفاء البنا زادت الانشقاقات داخل الجماعة؛ وتجسدت هذه الانشقاقات في:

1- الخلاف حول خلافة المرشد ومسألة اختيار حسن الهضيبي.

1- الخلاف حول عبد الناصر وبرزت ثلاثة اتجاهات بشأنه الأول لا يعلق عليه آمالا وتمثل في الهضيبي، والثاني يراهن على تطبيقه الشريعة وتمثله القيادات الوسيطة، والثالث يطلب فرصة للتحقق من موقفه ممثلا ب عبد القادر عودة.

3- الخلاف عقب صدور قرار تنظيم الأحزاب في العام 1952حول إذا ما كانت الجماعة حزبا سياسيا أم جمعية دينية، فقد قررت الهيئة التأسيسية تسجيلها كحزب سياسي على خلاف رأي الهضيبي.

4- الخلاف حول دور الجهاز السري، ومطالبة الهضيبي بإلغائه بعد أن رفض قائده عبد الرحمن السندي الأمر الصادر له بتقديم كشف بأسماء أعضائه ومهماته.

5- الانشقاق الذي ترتب عن رغبة الإخوان في المشاركة بحكومة ثورة يوليو وتجسد في انشقاق الباقوري (عبد العاطي، 1995 :312-314).

هادن الهضيبي القصر الملكي ورحب بالسعديين المتهمين بقتل البنا مما أسهم في اتساع الشقاق في الجماعة، لم يكن لدى الهضيبي مؤهلات الخطابة وكان يتقمص شخصية القاضي في التعامل مع الآخرين، وكان متعاليا في التعامل مع المسؤولين، وقد ظهر ذلك في لقاءاته مع الملك وعبد الناصر. وأعلن المواجهة ضد الجيش بعد اختفائه في الاسكندرية، وبين أن البلاد لن تهدأ حتى يؤخذ برأي الإخوان. واقتصرت اهتمامات الجماعة في زمنه على الانقلاب والاغتيال السياسي والوصول إلى الحكم. وفي العام 1954 خرج الإخوان في مظاهرات عابدين لتأييد اللواء نجيب في خلافه مع عبد الناصر، ويتحمل الهضيبي مسؤولية القبض على 31 آلاف إخواني بسبب التنظيم السري الذي أمر عليه سيد قطب (الوصيفي، 2010: 30-31).

أما فيما يخص التطور الفكري للجماعة، فقد شهدت أفكار سيد قطب تحولا كبيرا، واقتنع بأفكار العنف والتكفير، وجاهلية المجتمع، وتكفير الحاكم وبدأ سيد قطب بوضع تصوراته لشكل المجتمع المصري، والعلاقة ما بين الحاكم والمحكومين وموقف الدين من ذلك. ووضعها في مؤلف أسماه معالم على الطريق. وخلال الفترة من 1960وحتى 1963 انتشرت أفكاره واعتنقها الكثير من العناصر الجديدة حيث شكل كل من محمد عبد الفتاح رزق، وعبدالحميد الشاذلي، وعبد الفتاح اسماعيل مثلث الإخوان الجديد؛ فعمل هؤلاء على الشروع في إحياء الجماعة من جديد والاتفاق على المنهج وخطة عمل التنظيم، وشكلوا مجلس الشورى لحسم أي خلافات في الرأي قد تنشأ مستقبلا، وتم اختيار عناصر شابه غير معروفة لدى الأجهزة الأمنية لتنفيذ المهام الجديدة، وتشكيل مجلس شورى تولى سيد قطب رئاسته (إمام، 2013: 85-87).

كما تولى قيادة النظام السري الذي حاول أن يحييه الإخوان في محاولة لإسئناف عمليات العنف مرة أخرى في مواجهة النظام، إلا أنه تم القبض عليهم وقدموا للمحاكمات،

وحكم على بعضهم بالإعدام وفي مقدمتهم سيد قطب؛ حيث شكل ذلك نقطة تحول خطيرة على صعيد الحركة الإسلامية فيما بعد (علي، 2013: 63).

3.2.2.3 المرحلة الثالثة: تنظيم الجماعة والرئيس الراحل أنور السادات من العام 1970 ولغاية 1981

مثلت فترة حكم الرئيس السادات مرحلة انفتاح اقتصادي وبداية انفتاح سياسي وإعلامي وديني. فقد حاول استثمار المكون الديني المتنامي بعد هزيمة 1967 فكانت الفرصة لتعبئته، والاستجابة لنمو مطالبه بتجاوز الهزيمة، وأصبح السادات الرئيس المؤمن (تمام، 2010 :43).

كما كانت أيضا مرحلة تحول سياسي جديد في مصر، فقد انتهى العصر الروسي وبدأ العصر الأمريكي الذي اخذت ملامحه تتضح بالتدريج، كما أتاح بعض الحرية للشعب المكبوت للتخلص من بقايا النظام القديم؛ مما أسهم في عودة الحركة الإسلامية الى الساحة واتضح مدى نفوذها الشعبي في كافة الميادين والمدارس والجامعات والنقابات (علي، 2013 :72).

اختفت الجماعة عن الساحة السياسية المصرية حتى وفاة الرئيس عبدالناصر، وعادت إلى ممارسة عملها العلني في العام 1971 عندما أفرج السادات عن 118 من كوادر المعتقلين من الجماعة. بدأ السادات اتصالاته السرية مع الإخوان في عهد عبدالناصر وبتكليف منه (علي، 2013: 63-64).

واستمرت هذه الاتصالات والتحالفات الدينية بين السادات والاتجاهات الدينية الجديدة واستثمرها في تحقيق أهدافه السياسية. شكلت الحركة الطلابية اليسارية خطرا على حكم الرئيس السادات؛ لذلك سعى إلى تربية وتفعيل نشاط شباب مسلمين ليكونوا ركيزة له في الجامعة. فأوعز ل محمد عثمان تلك المهمة وحدد له مخصصات مالية وصلاحيات مطلقة لتنفيذ هدفين: الأول: خلق تيار اسلامي يوازي الاتجاه اليساري في المجتمع ككل.

والثاني: أن يكون هؤلاء الشباب أداة لضرب الناصريين والشيوعيين داخل الجامعات

(علي، 2013: 66-71).

اجتمع السادات مع مرشد الإخوان حسن الهضيبي، تم بعدها الإفراج عنه وعن قيادات ورموز إخوانية، وتمت الصفقة بين الطرفين لتحقيق مصالحهما المشتركة المتمثلة بكيفية مساعدة الإخوان للسادات في مواجهة الحركة الطلابية اليسارية المعارضة، فيما يبحث الاخوان عن أمل لإحياء الحركة من جديد. لقد كانت الحركة منقسمة بين اتجاهين: الأول معتدل بقيادة التلمساني والذي يدعو الشباب بإلغاء فكرة العنف كليا، والاعتماد على تقويض المجتمع المدني من خلال السيطرة على مؤسساته المتمثلة في الأحزاب والنقابات والبرلمان. والثاني متشدد متمثل في رجال النظام الخاص، من أمثال كمال السنانيري ومصطفى مشهور، الذي كان يدير كل شيء بالخفاء.

ونتيجة للحرية التي منحها السادات للإخوان، بدأت الحركة الإسلامية نموها الجديد بالاستناد إلى خبرات الماضي والاستفادة منها، وانتشر بين شبابها وعي عميق بأن العدو الداخلي لا يقل خطورة عن الخارجي، واستمرت الجماعة في الانتشار والعودة في كافة المدن والقرى في المحافظات مدعما بقوة الدولة من جهة، والدعاة والعلماء من جهة أخرى. واقترنت هذه الخطوة بمجموعة من الظواهر، منها:

1- عودة الكوادر الإخوانية المهاجرة والذين حققوا ثروات طائلة في بلاد المهجر ليضيفوا القوة الاقتصادية للتنظيم، كما أعادت الجماعة إصدار مجلة الدعوة لتكون المنبر الإعلامي للحركة.

2- بداية ظهور جماعات جديدة أكثر تطرفا تحت مسميات جديدة.

3- تنافس التنظيمات الدينية ومنها جماعة الإخوان على عناصر الجماعات الدينية المنتشرة في جميع المحافظات (علي، 2013: 66-73).

لقد تمكنت الحركة من تجنيد المزيد من الأنصار والأعضاء، وخصوصا بين صفوف الطلبة ومؤسسات التعليم العالي، التي تحولت إلى أهم ساحات التأطير لفكر الحركة من

خلال محاضرات محمد الغزالي وسيد سابق. وقد استخدم نظام السادات الكثير من التوجهات ذات الرمزية الدينية فهو الرئيس المؤمن، والدولة هي دولة العلم والإيمان، كما قام بدعم المؤتمرات الدينية داخل وخارج مصر، واهتم بالأزهر ووزارة الأوقاف وزادت البرامج الدينية في الإذاعة والتلفزيون، كما زادت المساجد (البدري، 2007: 45-50).

بدأ الحوار الأمريكي الإخواني في هذه المرحلة، حيث حاولت أمريكا تجنب حدوث النموذج الإيراني المباغت خلال الثورة الإيرانية، فقد ظهرت وثيقة تؤكد على وجود اتصال مسؤول القسم السياسي للسفارة الأمريكية بعمر التلمساني. أما الدليل الثاني فهو تصريح للسادات في جامعتي اسيوط والمنيا بأن الأمريكيين يريدون التلمساني (هلال، 2006: 70).

لقد آذن عام 1979 ببداية نهاية العلاقة ما بين الجماعة والسادات؛ حيث قام السادات بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد. اتخذ التلمساني المرشد الثالث للإخوان موقفا يتسم بالمراوغة فيما يتعلق بسياسة السادات تجاه قضية فلسطين، والصلح مع اليهود. وقام موقفه على أساس تأييد مبدأ المفاوضة إذا كان معناه رد الحقوق لأصحابها في الوقت الذي عارضت فيه الجماعة هذه الاتفاقية، وما ينتج عنها، وكانت المقالات في مجلة الدعوة تتوالى في مهاجمتها، مما تسبب في ضيق للسادات للمعارضة العلنية التي أبدتها الجماعة. وبذلك بدأ الصراع ما بين الطرفين، وتمثل ذلك بمجموعة من القرارات التي اشتملت على اعتقالات طالت المرشد العام وقيادات الجماعة، بتهمة تشكيل تنظيم سري جديد. مع العلم بأن الساحة كانت تجهز لاغتيال السادات على يد إحدى الجماعات الدينية التي سمح لها السادات بالتوغل في المجتمع (علي، 2013: 81).

بدأ نشاط الجماعة مباشرة بعد الافراج الذي قام به الرئيس السادات عن قيادات وكوادر الإخوان؛ فقد حاول مصطفى مشهور أحد كوادر النظام الخاص لإعادة تشكيل الهيكل التنظيمي في المحافظات، وكان ذلك في عهد المرشد الثالث عمر التلمساني. قام التنظيم الدولي، في ظروف الحظر الأمني الذي كانت تعانيه الجماعة ووجود قياداتها في

المعتقلات بإدارة الجماعة في إطار مؤسسي إقليمي أطلق عليه المكتب التنفيذي للإخوان المسلمين في البلاد العربية، وتشكل من مجموعة من الأفراد من الدول العربية المختلفة. وبعد الإفراج عن الهضيبي وفي ظل ظروف الانقسامات في الأقطار، وفي ظل سريان قرار الحل في مصر، والاعتراف بعودتها دون سند قانوني؛ حدد الهضيبي أولوياته في إعادة البناء التنظيمي لحركة الإخوان المسلمين العامة اي التابعة للأقطار، واخضاعها لسلطة مكتب الإرشاد العام باعتبار أن المبايعة للمرشد لا زالت قائمة. قام رجال النظام الخاص في الجماعة وخصوصا بعد وفاة الهضيبي في العام 1973 الى خطة تهدف إلى ضم شباب الجماعات الدينية الذي بدأ ينتشر في الجامعات المصرية عقب هزيمة عام 1967 في محاولة جادة لإعادة بعث الجماعة من خلال كوادر جديدة، وفي نفس التوقيت، بدأ تشكيل أولى خلايا تنظيم الفنية العسكرية الذي كان يهدف الى القضاء على الحكم، والوصول للسلطة، وإقامة الدولة الإسلامية. كما تمكن الإخوان من السيطرة على الاتحادات الطلابية، وضم كوادر الجماعة الإسلامية لأطرها التنظيمية (علي، 2013: 64-75).

ركز الإخوان في هذه الفترة على الجانب الدعوي ولغاية منتصف الثمانينات حينما اكتمل اندماج الجماعات الاسلامية في صفوف الحركة، وكان ذلك بالتوازي مع نمو التنظيم عبر المحافظات والقرى المصرية (تمام، 2010: 43).

4.2.2.3 المرحلة الرابعة: تنظيم الجماعة والرئيس السابق حسني مبارك من العام 1981 ولغاية تنحيه عن الحكم عام 2011

امتدت العلاقة مابين الجماعة ونظام حكم مبارك لأكثر من ثلاثة عقود متواصلة، مرت بها الجماعة بالعديد من التحولات في: الفكر، والممارسة، والتحالفات، والمناورات السياسية، فقد امتازت هذه الفترة بالواقعية السياسية وتغليب المصلحة، إضافة إلى حسابات الكسب والخسارة. استطاعت الجماعة في هذه الفترة أن تشكل لنفسها أكبر قاعدة جماهيرية من خلال ما تقدمه من خدمات للمجتمع، كما استطاعت أن تفرض نفسها كأكبر معارضة

سياسية في مواجهة النظام من خلال سيطرتها على النقابات والاتحادات والمشاركة في مؤسسات المجتمع المدني.

مرت العلاقة مابين النظام السياسي للرئيس حسني مبارك والجماعة بثلاث مراحل:
1- المرحلة الأولى: النهج المتسامح

انتهج مبارك نهجا متسامحا مع الإخوان المسلمين خلال عقد الثمانينات؛ ويرجع ذلك للعديد من العوامل، وهي:

أ- التغيير الملموس في فكر الجماعة واستراتيجيتها الحركية منذ بداية السبعينات، واستمرت في الثمانينات من خلال تقبل الجماعة للنظام القائم، وتأكيدها على الالتزام بالعمل في إطاره، كما نبذت العنف والإرهاب كأسلوب للعمل السياسي.

ب- رغبة الرئيس مبارك في تثبيت دعائم حكمه وإعادة الهدوء والاستقرار للحياة

المصرية بعد الأزمات التي مرت بها سابقا؛ منتهجا استراتيجية تهدئة الأزمات من خلال سعيه لإصلاح العلاقات مع الأحزاب وقوى المعارضة. فبدأ بالإفراج عن المعتقلين السياسيين عام 1981 وكان منهم عمر التلمساني.

ج- احتفاظ النظام بورقة عدم المشروعية القانونية للإخوان لاستخدامها في حال تجاوز الجماعة الخطوط الحمراء.

د- محاولة ادماج الإخوان في النظام السياسي القائم، دون منحهم حق الوجود القانوني، لكي يتسنى له التفرغ لسياسة المواجهة مع الجماعات المتطرفة والعنيفة.

ه- يمنح التسامح النظام التعرف على مدى الحجم الحقيقي للجماعة في المجتمع وكوادرها؛ مما يضمن له ولحزبه الاستمرارية عند التخطيط لصياغة مستقبل الأوضاع السياسية(إبراهيم، 1998: 18-21).

تمكنت الجماعة على المستوى الداخلي للتنظيم، في هذه المرحلة، من إعادة بناء هيكلها، وتوسيع دائرة العضوية، وفتح قنوات اتصالها بالمجتمع وأحزاب المعارضة. وبهذا

استطاعت أن تفرض نفسها كطرف فاعل في الحياة السياسية.هذا الأمر دفع النظام لتغيير سياسته تجاهها في التسعينات. تتجسد أهم ملامح الدور السياسي والاجتماعي للجماعة في هذه الفترة ب:

أ- التأثير المتزايد للإخوان على بعض الأحزاب السياسية القائمة كالوفد الجديد والتجمع العلمانيين مما دفع هذه الأحزاب إلى إظهار بعض الأبعاد الإسلامية في الخطاب السياسي والفكري .

ب- المشاركة في الانتخابات البرلمانية. حيث شارك الإخوان مع حزب الوفد الجديد في انتخابات 1984 وتمكن مرشحوا الإخوان من الفوز ب (7) مقاعد من أصل(58). وفي عام1987، خاضوا الانتخابات بالتعاون مع حزبي العمل والأحرار وحصلوا على (36) مقعدا من اجمالي (60). وكشفت هذه الانتخابات عن القدرة التنظيمية والتعبوية العالية للإخوان المسلمين مقارنة بأحزاب المعارضة.

ج- الممارسة البرلمانية للإخوان، تمكن نواب الإخوان من إثارة الكثير من القضايا

والممارسات التي لاتتفق مع الشريعة الإسلامية، وخصوصا أن الدستور ينص على أن الشريعة الإسلامية هي مصدر التشريع فسبب ذلك حرجا للنظام وكان ذلك في برلماني (1984-1987) و(1987-1990).

د- بروز دور الإخوان في العديد من تنظيمات المجتمع المدني منذ مطلع الثمانينات. حيث تغلغل الإخوان في الأحزاب السياسية، كما استطاعوا تجذير دورهم في النقابات المهنية الهامة مثل نقابات الأطباء والمهندسين والصيادلة. بالإضافة إلى دورهم في الاتحادات الطلابية ونوادي أعضاء هيئات التدريس.

ه- نتيجة لتراجع دور الدولة وأجهزتها في تقديم الخدمات للمواطنين وخصوصا في الأحياء الفقيرة ، قام الإخوان بتأسيس شبكة واسعة من المؤسسات الاجتماعية والتربوية والثقافية التي تقدم خدماتها مجانا أو بأسعار رمزية للمواطنين في الأحياء الفقيرة لتراجع

دور الدولة في هذا المجال. فشكلت هذه المؤسسات قنوات تواصل ما بين الجماعة والمجتمع.

و- ساهمت الجماعة وبفاعلية في تحديد قضايا الأجهزة السياسية، فأخذت تصدر البيانات التي تعكس رؤاها ووجهات نظرها بشأن القضايا الهامة الداخلية والخارجية على حد سواء (إبراهيم، 1998: 21- 29).

2- المرحلة الثانية: التحول إلى المواجهة

شعر النظام بالقلق، في التسعينات، من النفوذ المتزايد للجماعة في المجتمع المصري على الرغم من حظرها، وقرر أن يتحول إلى سياسة المواجهة معها، وذلك في محاولة منه للسيطرة عليها وتحجيم دورها، وضرب مصادر قوتها. وقد كان هنالك العديد من العوامل التي عجلت في هذا التحول، وهي:

أ- تمكن الأجهزة الأمنية من محاصرة جماعات التطرف والعنف، وحصر نشاطها في بعض مناطق الصعيد. هذا الإنجاز دفع النظام إلى توسيع نطاق المواجهة ليشمل الإخوان، وذلك لخوفه من استفادة الجماعة من غياب تلك الجماعات واستقطاب الشباب لصفوفها، فتصبح الجماعة المسيسة الوحيدة التي ترفع شعاري الإسلام هو الحل وتطبيق الشريعة الإسلامية، وهذا يضيف مصدر قوة جديدة لها.

ب- اتخذ النظام بعض الإجراءات لإنهاء سيطرة الإخوان على النقابات المهنية ومجلسي الشورى والشعب، بالإضافة إلى تحديد المسرح السياسي لانتخابات 1995 مع الحرص على عدم بروز الإخوان كجماعة منظمة، كما حرص النظام على إنهاك الجماعة سياسيا وأمنيا، وحجم دورها قبل الانتخابات البرلمانية لدورة (1995-2000) بالذات لأن هذا البرلمان هو الذي سيرشح رئيس الدولة حيث أن الفترة الرئاسية الثالثة كانت ستنتهي بحلول عام 1999.

ج- تزايد خوف النظام من تمدد الدور السياسي للإخوان في المستقبل لأنه يرتكز على عدة مصادر قوة منها الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية.

د- تزايد الخوف لدى النظام من وجود اتصالات ما بين الجماعة والإدارة الأمريكية. حيث صرح مبارك بأن واشنطن على صلة بجماعة الإخوان الإرهابية، وانتقد الاتصالات التي أجراها المسؤولون الأمريكيون معهم (إبراهيم، 1998: 34-46).

3- مرحلة الصراع المباشر

سعى النظام السياسي في هذه المرحلة إلى تقليص دور الجماعة وتحييدها عن دورها كفاعل سياسي في توجيه الشارع المصري، وكأنها دولة داخل دولة. شكلت مقاطعة الجماعة للانتخابات النيابية عام 1990، تحت مبررات الفساد السياسي واستمرارية العمل بقانون الطواريء، أولى مظاهر الصراع المباشر للجماعة مع الحكومة. إضافة إلى تباين موقف الجماعة والنظام فيما يتعلق بتدخل قوات دولية في حرب الخليج الثانية، وظهور الجماعة بمظهر حكومة ظل في إدارتها لأزمة الزلازل وتقديمها لمساعدات إنسانية للمتضررين عام 1992.

تعرض أبناء الجيل الثاني في الجماعة للإعتقال والمحاكمات العسكرية والاستهداف للمرة الأولى خلال تجربتهم، وتمثلت هذه الصراعات ب:

أ- تنظيم سلسبيل للكمبيوتر عام 1992: كانت هذه القضية من أبرز قضايا الصراع المباشر بين الجماعة و النظام الحاكم. يملكها محمد خيرت الشاطر وحسن مالك، داهمتها قوات الأمن عام 1992 واستولت على كافة الأجهزة والملفات مظهرة ما عرف وقتها بخطة التمكين، وهي من أخطر وثائق الإخوان المسلمين السرية وتتضمن مهمة التغلغل في كافة قطاعات المجتمع والمؤسسات الفاعلة فيه. مما يجعل قرار المواجهة مع الجماعة أكثر صعوبة ويفرض حسابات معقدة على النظام. كما تؤكد الوثيقة على إشعار الغرب وأمريكا بأنهم لا يمثلون خطرا على مصالحهم. وأخطر ما تشير إليه الوثيقة هو أنها توضح كيفية السيطرة على الحكم ومرحلة إدارة الدولة. وقد ألقي القبض على العديد من القيادات والعناصر إلا أنه تم الإفراج عنهم، وتم الاكتفاء بكشف كافة عناصر التنظيم ومخططاته (علي، 2013: 237-241).

ب- استخدام أساليب المحاكم العسكرية ضد قيادات الجماعة: صدر قرار جمهوري في عام 1995 ويحمل رقم (279) بإحالة (49) من قيادات الإخوان إلى المحكمة العسكرية في القضية رقم (8) لسنة 1995 جنايات عسكرية، وقد شكل هذا القرار منعطفا خطيرا على العلاقات الإخوانية مع النظام. ويعد هذا القرار سابقة منذ قرار عام 1965 في القضية المعروفة بقضية سيد قطب؛ حيث حكم فيها على ثلاث قيادات إخوانية هم عصام العريان وخيرت الشاطر ومحمد لبيب، من بعدها انتهجت المحاكمات العسكرية سياسة الإجهاض المبكر مع قيادات الإخوان (شبكة فلسطين للحوار، 2009: عن الموقع الالكتروني).

من مميزات هذه المرحلة بالنسبة للإخوان:

أ- استطاعت الجماعة أن تثبت وجودها في مؤسسات الدولة والتغلغل والانتشار.

ب- قامت الجماعة بإصدار وثيقة الإصلاح السياسي في عام 2004، حيث رسمت الخطوط العامة للخطاب السياسي والفكري للجماعة. وشكلت هذه الوثيقة السخة الأول لبرنامج حزب الجماعة عام 2007.

ج- عملت الجماعة على بناء جسور مع الأحزاب السياسية مثل حزب الوفد وحزب التجمع وغيرهم لتضغط على النظام لإحداث تعديلات سياسية ودستورية تسمح بالمنافسة الحرة في الانتخابات الرائاسية والبرلمانية.

د- دخول الجماعة في تحالفات سياسية مع عدد من قوى المعارضة الجديدة مثل حركة كفاية وحزب الكرامة والغد، ضمن ما أطلق عليه الجبهة الوطنية للمعارضة المشكلة في عام2004، خاصة بعد اخفاق الحوار بين أحزاب المعارضة والحزب الحاكم(العناني، 2011: عن الموقع الالكتروني).

لقد كان لمواقف الإخوان من العملية السياسية علاقة بالتركيبة الداخلية. حيث اتسمت هذه الفترة بالاختلاف الأيديولجي المخترق للخط الجيلي في الجماعة ويتقاطع مع تجربتي

السجون والمشاركة الانتخابية، مما يجعلهم الممثلين للأيديولجية الإسلامية بحكم الشرعية التاريخية، وهو ما يمنعهم من تحقيق اختراق طبقي للمجتمع يسمح لهم بتمثيل جموع الناخبين؛ بل يحولهم الى طائفة كبيرة بسبب غياب الثقة في مشروعهم (تمام، 2010: 199-200).

لم تستطع الجماعة أن تحصل على الشرعية القانونية في عهد الرئيس مبارك وفقا للجنة الأحزاب، ولكنها تمكنت من تحقيق الشرعية على أرض الواقع من خلال مشاركتها السياسية؛ فقد أضحت القوة المعارضة الأولى في مصر، وخصوصا مع ضعف الأحزاب الموجودة والمفرغة من محتواها الفكري السياسي، وبهذا أثبتت الجماعة بأنها تشكل لاعبا رئيسيا ومحوريا؛ لا يمكن تجاوزه أو تخطيه في أحداث الثورة المصرية، والمرحلة الانتقالية مابعد الثورة، وصولا إلى سدة الحكم.

الفصل الرابع

التنظيم العالمي للإخوان المسلمين ودول الثورات العربية: مصر وتونس من 2010-2013

انتصرت العولمة الليبرالية منذ أكثر من 25 عاما متجسدة في تحرير الاقتصاد، وفتح الأسواق، وإخضاع الوطن العربي لهيمنة شركات أجنبية. بدا في حينها، أن قوى السوق ستحل مشاكل الفقر والتنمية. منذ ذلك الوقت، سادت فكرة أن الاحتجاج الاجتماعي لم يعد محرك التاريخ، وأن الثورات الاجتماعية والسياسية، لم تعد واردة من قبل المدارس الفكرية في المجتمع العربي.

شهد العالم العربي في الفترة مابين عامي 2010-2013 العديد من الاحتجاجات الشعبية المتتالية وكانت البداية من تونس في كانون الأول 2010، وامتدت بعد ذلك الى معظم الدول العربية (إسماعيل، 2013: 97-107).

لعبت هذه الاحتجاجات دورا كبيرا في تغيير الخريطة السياسية، حيث نجح عدد منها في الإطاحة بالنظم القائمة، كما حدث في كل من تونس ومصر، ومنها ما أدى إلى عمل إصلاحات جذرية في تلك الدول. فكانت هذه بداية لتأسيس عقد اجتماعي جديد بين الحاكم والمحكوم، منهية العلاقة السابقة والتي كانت قائمة على القمع والاستبداد والاستعباد.

انخرط الإسلاميون من مختلف الأحزاب والجماعات الفكرية والسياسية، ومنهم الإخوان المسلمون، في هذه الاحتجاجات. حيث وجدوا فيها فرصة مواتية لفرض وجودهم، وتحقيق حلمهم بالوصول إلى قيادة الشعوب العربية، ومنها إلى أستاذية العالم، كما طمح المؤسس حسن البنا.

1.4 الحركات الاحتجاجية والثورات العربية: مفهومها، وأسبابها، ودوافعها وأدواتها، والقوى البارزة فيها، وخصائصها، والمخاطر التي تهدد نجاحها

1.1.4 مفهوم الحركات الاحتجاجية ونشأتها

تحدت الحركات الاحتجاجية، التي تحولت إلى ثورات في كل من مصر وتونس في الفترة 2010-2013، بطابعها السلمي وعدم استخدامها للعنف، الا في حالة الدفاع عن النفس، كافة النظريات التيتناولت وتتناول مفهوم الثورات والحركات الاجتماعية، والعنف السياسي.

ارتبطت الحركات الاحتجاجية بفكرة الجماهير الغاضبة التي تهدد النظام القائم بسبب سلوكها والذي يقع خارج مباديء الفعل السياسي المتعارف عليها، فتلجأ الجماهير للاحتجاج الاجتماعي خارج قنوات السياسة التقليدية، ولذلك عادة ما توصف بالعنف فهي تشكل ردود أفعال آنية على سياسات، أو قرارات تمسها؛ فهي أقرب إلى هزات اجتماعية (تمام، 2010: 55).

ويعرف ابراهيم غانم الحركات الاجتماعية بأنها:" تلك الجهود المنظمة التي يبذلها مجموعة من المواطنين بهدف تغيير الأوضاع، أو السياسات، أو الهياكل القائمة لتكون أكثر اقترابا من القيم الفلسفية العليا التي تؤمن بها الحركة". ويشير إلى وجود نوعين من الحركات الاجتماعية، هما: الحركات التي تسعى إلى تغيير القواعد والأحكام المعمول بها، والحركات التي تهدف الى تغيير القيم وتجديد الأخلاق. يشير العديد من علماء الاجتماع بوجود المكون الديني في هذه الحركات، وإنها تنشأ عادة في الأزمات ومن أهم عناصر الأزمة التي تسبب في ظهورها: أزمة الديمقراطية، الآثار السلبية للتحول الرأسمالي (غانم، 2004: عن الموقع الالكتروني).

غالبا ما تكون الاحتجاجات مطلبية ومرتبطة في الحركة العمالية وتكون متعلقة أساسا بالأجور والأسعار وإعادة توزيع الثروة. شهدت الاحتجاجات في نهاية الستينات تغيراً فتجاوزت الجماهير الشعبية، وامتدت لتشمل فئات أخرى من المجتمع متخذة طابعا حقوقيا؛ فظهرت حركات السود، والحركات النسوية، والدفاع عن البيئة، ومجموعات الخضر لتعبر عن حركات اجتماعية جديدة في الولايات المتحدة، وأوروبا الغربية، وأمريكا اللاتينية. وقد طالبت هذه بالدخول الى المجال السياسي المنحصر في ذلك الوقت من قبل أحزاب وبرلمانات محددة، كما أسهمت في تحقيق أجواء الانفتاح السياسي والخروج من الحكم

العسكري؛ وهذا منحها صفة الحركات الاجتماعية الديمقراطية لارتباطها الوثيق بقضايا الاصلاح السياسي. إضافة لمطالبتها بإعادة رسم التوافق الديمقراطي على أسس قيمية جديدة تضمن الوصول للحقوق المطالب بها ك: حقوق الأقليات، والنساء، والبيئة، والسلام العالمي. إن ما يزيد من أهمية هذه الحركات أنها تخترق كل طبقات المجتمع. كما تمكنت من تجنيد تكنولوجيا الإعلام والاتصال المرتبطة بالعولمة كأدوات فعالة لتحقيق أهدافها (تمام، 2010: 55-56).

تتلاقى التعريفات الشارحة لمفهوم الثورة على كلمة أساسية هي التغيير الشامل والجذري؛ فالثورة وفقا لذلك تعني:" التغيير الجذري والشامل للأوضاع السائدة، والاتجاه نحو إحلال أوضاع جديدة بدلا منها تتجاوز الواقع إلى المأمول، وهو ما يطمح إليه الشعب". كما تعني التحرك الشعبي أو الجماهيري لإسقاط النظام القائم وتغييره بنظام آخر يتفق وأهدافه وطموحه لإحداث نقلة نوعية شاملة. وهي بهذا تختلف عن الحركات الاجتماعية التي تستهدف تغيبا جزئيا، أو تحقيق مطالب محدودة، ولكن هذه الحركات عادة ما تكون مقدمة للثورات (زهران، 2012: 134-135).

2.1.4 الأسباب والدوافع التي قادت إلى الثورات العربية

ترجع أسباب الثورات إلى ظروف داخلية أو خارجية. أما الداخلية فتتلخص في وجود طبقات من الشعب تمنع التطور الطبيعي له، وهذا يدفع بالمجتمع أن يتدخل عن الطريق الثورة لإحداث التطور المنشود. فالثورات تقوم من أجل طموحات وأماني العقل الجمعي في المجتمعات؛ وهذا ما حدث في ثورات الوطن العربي لتحقيق هذه الأماني المكبوتة من قبل النظام المستهدف فيها. أما الظروف الخارجية، فتتجسد في وجود غزو أو هجرة مثال ذلك غزو العرب لمصر في القرن السابع الميلادي مما أحدث فيها ثورة شاملة لكل النظم الاجتماعية (قويدر، 2012: 137-139).

يمكن اختصار أسباب الثورات العربية بثلاثة أسباب، وهي: الوضع السياسي في العالم العربي، والوضع الاقتصادي، والنظرة التبادلية: مابين الحكام والشعوب والغرب. سيتم

تفصيلها على النحو التالي:

1.2.1.4 الأوضاع السياسية للثورات في العالم العربي

شهد العالم العربي صحوة واحدة كانت موجهة ضد الدولة العثمانية والتي قيل عنها أنها ضد الاستعمار الأجنبي، أما ما عداها مما يقال عنها ثورات فلم تكن سوى انقلابات عسكرية. صدم الشباب العربي حكامهم المستبدين، حيث أتتهم الضربة من فئة لم تكن في حساباتهم السياسية مطلقا (أبو فطيم، 2011: الثورات العربية في القرن الواحد والعشرين:17).

وكنتيجة حتمية لاستبداد الحكام وفسادهم وغياب دولة القانون؛ فقد توفرت لهذه الفئة المحفزات التي تدفع بهم للثورة، من أهمها: الديكتاتورية والاستبداد والظلم، واتباع الأساليب القمعية في الحكم، التبعية والانقياد للغرب، وانفراد فئة قليلة بحكم هذه الشعوب ولزمن طويل، وملاحقة الإسلاميين وتضييق الخناق عليهم، والعمل على توريث الحكم بالالتفاف، وغياب الديمقراطية وتزوير الانتخابات، وعدم القبول بمبدأي الاختلاف والمناصحة، وتنامي الرغبة في التغيير وسط الشعوب، ووفرة وسائل الاتصال وارتفاع الوعي وسط الأجيال، وتحالف أصحاب المال والسلطة للسيطرة السياسية والاقتصادية على البلاد(إسماعيل، 2013: 78-79).

2.2.1.4 الأوضاع الاقتصادية للثورات العربية

واجه الاقتصاد العربي العديد من التحديات؛ وذلك لعدم وجود توافق بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني؛ مما أدى إلى ارتفاع في نسب البطالة وفي معدلات الفقر، على الرغم من توافر الموارد الطبيعية التي تؤهل الدول العربية لوضع اقتصادي أفضل، إلا أنهم أساءوا استخدامها من خلال تخصيص جزء كبير من إيراداتها للجيش لقمع شعوبهم بها. تجسدت الأوضاع الاقتصادية السيئة والتي دفعت للثورة ب: سياسيات برامج إعادة الهيكلة والاصلاح الاقتصادي التي فرضتها سياسات صندوق النقد والبنك الدوليين، وتبديد ثروات البلاد لصالح فئة محدودة مستفيدة من علاقاتها مع الفئة الحاكمة، وإدخال

الشعوب الى عالم الاحتكار بإسم سياسات السوق، ورفع أسعار السلع على المواطنين، وإعادة هيكلة المنشآت لفصل المزيد من العاملين (أبوفطيم، 2011: 23–26).

3.2.1.4 النظرة التبادلية مابين (الحكام، الشعب، الغرب)

جذر الحكام العرب لدى شعوبهم مفهوم انعدام الثقة بأهدافهم وتوجهاتهم والشك بتصرفاتهم ومدى ولائهم لدولهم نتيجة لعلاقاتهم مع الغرب، واستشراء الفساد في بلادهم ونهب خيراتها ومقدراتها وتمركزها في يد فئة مقربة من السلطة الحاكمة، كما أنهم عملوا على مصادرة الحريات وحدوا من حرية الصحافة، إضافة إلى ممارسة العنف والاستبداد من خلال التعذيب في السجون والمحاكمات العسكرية وفرض قانون الطوارىء على الشعوب. أما نظرة الشعوب العربية للغرب، فتتحصر في أن أي شعارات يتخذها الغرب هي فقط من أجل تحقيق مصالحه في المنطقة العربية. ولا أدل على ذلك من الازدواجية الأمريكية التي تنادي بالحرية والديمقراطية والاصلاح والتداول السلمي للسلطة؛ في حين أنها تدعم الحكام بكل وسائل التعذيب والقتل لاستخدامها ضد شعوبها (أبو فطيم، 2011: 28–31).

فيما تتمحور نظرة الغرب للعرب على أنهم شعوب تعودت على السلطوية بسبب الدين الإسلامي الذي هو دين سلطوي بنظرهم؛ ولذلك تجد الازدواجية في تعاملهم مع العرب فهم يريدون تدعيم مفاهيم التحرر والديمقراطية، ولكنهم يخشون وصول الجماعات الدينية للسلطة والحكم. فتجد الغرب يطالبون الحكام العرب بالإصلاح وإطلاق الحريات. أما نظرتهم للحكام، فهم يدركون جيدا مدى فسادهم وعمالتهم وقمعهم، كما يدركون أيضا متى يتخلون عنهم كما تخلت أمريكا عن حسني مبارك الذي خدمها لمدة ثلاثين عاما. مستخدما كافة الوسائل لإرضائها فقمع الشعب المصري وجوعه، وملأ السجون بالإسلاميين وصادر الحريات، لكن كل ذلك لم يشفع له (أبو فطيم، 2011: 35–36).

أما نظرة الحكام للغرب، وخصوصا أمريكا، متمثلة في أن الغرب لديه القدرة على إبقائهم في السلطة، ولذلك لابد من تقديم فروض الولاء والطاعة، واخترعوا أدوات لكي

تبقيهم أمريكا فيها، ومن هذه الأدوات ما يطلق عليه الفزاعات وقد استخدموها لإثارة مخاوف الغرب، وخصوصا من الدين الإسلامي، وهي أربعة: فزاعة القاعدة، والأصوليين، والقبلية، والطائفية. أما فيما يخص نظرتهم لشعوبهم فهي مرتبطة؛ إما بكون الشعوب موظفين لديهم، أو أنهم جزء من أملاكهم ومكتسباتهم (أبو فطيم، 2011: 36-40).

لقد أسهمت الأوضاع السابقة وبشكل متكامل إلى زيادة الضغط على الشعوب العربية، حيث أوصلتها إلى نقطة الغليان التي لم يعد معها إمكانية السكوت لعدم وجود ما تخسره؛ فما كان منها الإ أن تثور في وجه أنظمتها؛ لعلها بذلك تفتح لها بابا على حياة كريمة قائمة على الديمقراطية، والتوافقية، وتداول السلطة، والحرية، والمساواة.

3.1.4 الأدوات التي ساهمت في قيام الثورات العربية

أسهمت مجموعة من الأدوات على توفير القاعدة الرئيسية لانطلاق الثورات العربية، وهي:

1.3.1.4 دور التركيبة السكانية للشعوب العربية في الثورات العربية

يتوزع الوطن العربي على 22 دولة ممتدة من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي، وتتمركز منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومعظمهم مسلمون يتحدثون اللغة العربية. شهدت التركيبة السكانية لهذه الدول ارتفاعا في الأعداد بشكل ملحوظ يشكل الشباب ما نسبته (40%)، ويتميزون بالقوة والإرادة والإصرار ولا يقبلون الخضوع والكبت والتجويع. كما أنهم يرغبون في التعاطي بلغة تحاكي همومهم ومشاكلهم، ولم يدرك الحكام طبعا حاجة هؤلاء إلى إشراكهم في القرار، والبناء والاستفادة من طاقاتهم؛ فكلفهم ذلك غاليا حيث أن هذه الفئة هي التي عملت على تحريك الثورات وإسقاطهم (أبو فطيم، 2011: 49-52).

2.3.1.4 دور قطاع الاتصالات في الثورات العربية

لقد ساهم التطور في قطاع الاتصالات في قيام الثورات العربية، خصوصا، في قطاع

الإنترنت. فقد بلغ عدد مستخدمي الانترنت في تونس (2.8) مليون مستخدم، أما في مصر فقد بلغ (4.2) مليون مستخدم. يتصف الإنترنت بصفات تؤهله لأن يكون عاملا محفزا للمشاركة السياسية، فيرى تولبرت وماكنيل بأنه مصدرا للأخبار يمكن بواسطته معالجة الخلل لدى بعض وسائل الإعلام التقليدية في نقل الأحداث والقضايا السياسية. أما شبكات التواصل الاجتماعي، فهي تلعب دورا في التمكين والتحفيز السياسي، وزيادة ميل الأفراد للتعبير عن آرائهم عن طريق بناء العلاقات (سيد، 2012: 267-268).

لعب الإنترنت دورا في إيجاد البيئة المناسبة لتطبيق نماذج التغيير والتحول السياسي في العالم العربي؛ حيث بدأت هذه المحاولات بسقف منخفض في البداية اقتصر على المطالب المعيشية، واحترام حقوق الإنسان، ومحاربة الفساد، والحصول على هامش أكبر من الحرية السياسية. وساعدت شبكات التواصل الاجتماعي المصريين في كشف انتهاك السلطة لحقوق الإنسان والحريات المدنية. أما التحول الكبير لاستخدامها كان في عام 2011، فقد كانت أداة لحشد الجماهير عبر الإنترنت، ورافق ذلك التحول ارتفاع في سقف المطالب، وانعدام الخطوط الحمراء في كل من مصر وتونس. اعتمدت الاحتجاجات التونسية والمصرية بشكل كبير على وسائل الإعلام الالكتروني، وبخاصة شبكات التواصل الاجتماعي، في التواصل الجماهيري؛ وبهذا ضمن الشباب التونسي والمصري وصول صوتهم إلى قطاع كبير من الشباب في البلدين إضافة إلى العالم الخارجي. لقد قامت الشبكات بأربعة أدوار: النجاح في حشد الجمهور وتحقيق الشعبية، وإبراز المواطنة الفاعلة والإيجابية، وأدوات مضادة للدعاية والإشاعات، وساعدت الناس في تحليل بيانات الحكومة. كما ساهمت بفاعلية في تشكيل وعي جديد، وربط النشطاء ببعضهم، وتنسيق حركتهم الميدانية، وخلق بيئة اتصالية تغيرت فيها أنماط التواصل الاجتماعي والسياسي. واستغل الشباب تشابك وترابط وفاعلية الإنترنت من أجل نشر المعلومة على أكبر عدد من مواقع الشبكات الاجتماعية ووسائط الويب، وقاموا بإغراق الإنترنت بمعلومات وصور؛ فما ينشر على يوتيوب يستغل على الفيسبوك والتويتر (الرعود، 2011: 62-74).

وهكذا تمكنت شبكات التواصل الاجتماعي من كسر احتكار السلطة الاستبدادية ومنعها وسائل الإعلام من العمل في بلدانها، فأصبحت مواقع اليوتيوب والفيس بوك النافذة التي تهرب منها الأخبار إلى العالم، وفتحت بذلك عهدا جديدا يعجز أمامه النظام عن منع شاب من استخدام هاتفه في التصوير وبثه عبر الإنترنت (الظفيري، 2012: 141).

3.3.1.4 دور وسائل الإعلام في الثورات العربي

يبلغ عدد القنوات الفضائية في العالم أكثر من (5) آلاف قناة فضائية غير مشفرة. يبلغ عددها في العالم العربي (696) قناة تبث من خلال (17) قمرا صناعيا كالعرب سات والنايل سات ونور سات، أما القنوات الإخبارية فيبلغ عددها (34) قناة ويرجع هذا النمو في عددها إلى :

1- فتح المجال للبث الفضائي.

2- توفير التسهيلات والبنية التحتية لقطاع البث الفضائي خاصة إنشاء المدن الإعلامية الحرة، مثل: مدينة دبي للإعلام، ومدينة الإنتاج في مصر.

3- أسهم استثمار رجال الأعمال العرب في نمو القطاع الإعلامي. فيقدر حجم الاستثمارت بأكثر من (10) مليارات دولار.

تعد وسائل الإعلام من أهم الأدوات التي ساهمت في قيام الثورة من خلال تغطيتها لأحداثها. وخصوصا وسائل الإعلام الفضائي كقناتي الجزيرة والعربية. كما حقق الإعلام المقروء والمسموع نموا بمعدلات عالية في الوطن العربي. حاولت الحكومات العربية أن تسيطر على مضامين وسائل الإعلام خاصة الفضائية ولكن صعب عليها ذلك لبث هذه الفضائيات لمضامينها عبر أقمار صناعية مثل: العرب سات، والنايل سات، إلا أنها لجأت إلى إنذار بعض القنوات التي تعاكس سياساتها بالخروج من الدولة، أو قامت بالتشويش على القنوات كما فعلت الحكومة الليبية بباقة الجزيرة والعربية. أو منعت إحدى القنوات من إنشاء مكاتب لها أو وجود مراسلين كما حدث لقناة الجزيرة في تونس أيام الرئيس بن علي، أو سحب التراخيص من المكاتب والمراسلين مثلما حدث لقناة الجزيرة في

الثورة المصرية. وبرغم كل هذه المحاولات فقد فشلت في السيطرة على المحتوى الإعلامي لأن حرية الإعلام المرئي لم تعد تحت سيطرتهم (أبو فطيم، 2011: 61–63).

على الرغم من الممارسات التعسفية للحكومات العربية تجاه وسائل الإعلام، ومنها قناة الجزيرة، ومنعها من العمل على أراضيها؛ إلا أن شبكات التواصل الاجتماعي ومواقع الفيس بوك والتويتر؛ أوجدت نافذة تهرب بها الأخبار من هواتف المواطنين وبث مضامينها على الإنترنت. لقد تنبهت الجزيرة لأهمية هذه المواقع قبل سنوات؛ فأنشأت إدارة للإعلام الجديد القائمة على مختصين في عالم الانترنت والشبكات الاجتماعية؛ بدأ عملها في تأسيس صفحات للأخبار والبرامج على كافة الشبكات الاجتماعية؛ لذا فقد وجدت المضامين التي يبعثها شباب الثورة من يتلقاها، ويتأكد من صحتها، ومن ثم يبثها من جديد عبر شاشة الجزيرة؛ فامتلأت النشرات الإخبارية بالتقارير المفصلة عن مجريات الأحداث وأصبح لدى الصحفيين ما يساعدهم على انتاج تقاريرهم. فتصدر الحدث التونسي كافة النشرات الإخبارية على مدار الساعة، وتفاعل الشباب التونسي في عملية التوثيق ورفع المواد على الانترنت. تمكنت الجزيرة من تغطية الأحداث ومواكبتها، وخصوصا عندما وصلت الاحتجاجات للعاصمة التونسية، فسلطت الأضواء عليها واستضافت في استديوهاتها عدد من الصحفيين والمحللين والمعارضة التونسية (الظفيري، 2012: 141–143).

أما في ثورة مصر، فقد كثفت الجزيرة من جهودها على ميدان التحرير، الذي احتشد فيه الشعب المصري، كإستجابه لدعوات على مواقع التواصل الاجتماعي ليوم غاضب في 25 كانون ثاني\ يناير. ألغت إدارة القناة كل الأخبار الرياضية والاقتصادية وغيرها، وركزت على النشرات الإخبارية وإطالة مدتها لمتابعة الثورة المصرية (الظفيري، 2012: 150–153).

أبدعت التغطية الفضائية للثورة العربية من خلال قنوات الجزيرة، والعربية، وBBC بالعربية، فقد علقت الجزيرة والعربية برامجها وهيكلتها لتغطية الثورات مباشرة على مدار

الساعة، وعرضت أبرز التطورات والأحداث. ولايمكن أن نغفل دورها في في إسقاط حسني مبارك. لقد تميزت هذه القناة عن غيرها بتوفر الكفاءات الإعلامية والقدرة الخلاقة في مجال الإعلام؛ فقد تمكنت من تغطية الثورة التونسية بطريقة مبدعة على الرغم من عدم وجود أدوات لها في تونس. لقد ساهمت كل وسائل الإعلام بنشر الثورة العربية ونقلها من دولة لأخرى وإزالة الحكم وفضح استبدادهم أمام العالم (أبو فطيم ،2011: 64-66).

4.3.1.4 دور المنظمات الدولية في الثورات العربية

تندرج المنظمات الدولية تحت ما يسمى بالمجتمع المدني. ويعرف المجتمع المدني بأنه:" المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي".أو هو" مجموع البنى الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والقانونية والسياسية التي تتوفر فيها شروط معيارية هي: الاستقلال عن سلطة الدولة ماديا وإداريا، والهدفية، والطوعية" (العيدي، 2008: بلا).

بلغ عدد المنظمات الدولية وغير الدولية، وشبكاتها العالمية 44 ألف منظمة.

استطاعت أن تلعب دورا هاما في ملاحقة الخارجين عن الأعراف الدولية، وأسهمت في رفع الظلم عن الشعوب، وتعزيز الديمقراطية في العالم، ومراقبة التجاوزات الحكومية ضد المدنيين ومن أبرزها منظمات حقوق الإنسان. يرجع النمو الكبير في منظمات المجتمع المدني إلى نمو الصراعات المسلحة في القطر الواحد. استفاد شباب الثورات من هذه المنظمات لتحقيق الحرية من خلال التواصل معها وتزويدها بالأحداث، وكشف ممارسات السلطة في قمع الانتفاضة، واستخدامها للعسكر في قتل المدنيين العزل (أبو فطيم، 2011: 67-69).

4.1.4 القوى الأكثر فاعلية في تداعيات أحداث الثورات العربية

ابتدأت الثورات العربية من تونس ثم انتقلت إلى مصر ومنها إلى العديد من الدول العربية الأخرى، استطاعت هذه الثورات أن تسقط عددا من الأنظمة الاستبدادية. لكن من الذي قام بهذه الثورات ومن المستفيد منها، ويملك أدوات التغيير والإرادة. لقد برزت في هذه الثورات ثلاث مجموعات كان لها الدور الفاعل والأبرز على تداعيات الأحداث في الثورات العربية. وتتجسد في كل من: الشباب، والأحزاب الإسلامية، والجيش. سيتم تناولهم بشيء من التفصيل.

1.4.1.4 دور الشباب في تداعيات الثورات العربية

لقد عكست الثورات العربية رغبة الشباب في تغيير أوضاعهم، ورسم مستقبلهم بعد أن كان مظلما، ولا يتجه إلى شيء. شباب تميزوا بالإرادة والعزيمة على تغيير الواقع المرير. تميزت ثورتهم بعناصر كثيرة، وأساليب حديثة خاصة بشباب القرن الواحد والعشرين. فقد رسموا لأنفسهم قاعدة وفكر جديدين، وميزوا ثورتهم بعدم تبني أي أيديولجية سواء كانت: دينية، أو قومية، أو عربية، أو إمبريالية، أو ماركسية. ولم يرفعوا شعارات دينية ليكسبوا التعاطف والتأييد. كما أنهم لم ينتموا إلى أي أحزاب سياسية، فجاءت ثورتهم بعيدة عن سياسات الأحزاب وصراعاتها وتوجهاتها. ينتمي هؤلاء الشباب لكافة الشرائح المجتمعية فهم ليسوا من الفقراء فقط؛ أي أن ثورتهم ليست ثورة جياع؛ إنما ثورة على الظلم والفساد في سبيل استعادة الكرامة المهدورة، وسعيا للحرية والديمقراطية (أبو فطيم،2011: 75-81).

2.4.1.4 دور الجماعات الإسلامية في أحداث الثورات العربية

برز دور الجماعات الإسلامية في دعم الشباب والوقوف إلى جانبهم وتمويلهم. كان تحركهم في البداية في الخفاء، وذلك لما لقوه من الحكام من تضييق على أنشطتهم وسياساتهم إلى أن سقطوا. عندها تحركت الجماعات في العلن، وبدأت تجتمع مع قياداتها في الداخل والخارج. وخصوصا أن كل المؤشرات أظهرت خلو الساحة أمامهم إلا من

بعض الأحزاب اليسارية المتهالكة والمفككة. فعمدوا إلى جمع ملفاتهم، وخططهم للاستحواذ على السلطة. يرى الغرب بأن الاعتدال الذي أظهرته هذه الجماعات ما هو إلا تكيفا مع الظروف الحالية، وأنه بمجرد شعورها بالحرية، ستعمد إلى تهديد كل نظام ديمقراطي حديث في الدول العربية، كنتيجة لغياب خبرة الأنظمة الحديثة في التعامل معها. كما أنها ستهدد منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والعلمانية وقادة المجتمع المدني الذين يختلفون مع فكرها. ويشير الغرب أنه لحل مشكلة الإسلاميين يتوجب إدماجهم في الحياة السياسية والنظام الجديد مما قد يؤثر فيها ويجعلها تتخلى عن أيديولوجيتها (أبو فطيم،2011: 83-85).

3.4.1.4 دور الجيش في أحداث الثورات العربية

تعامل الجيش مع الثورة بطريقة السياسيين المحنكين معتمدا سياسة النفس الطويل في التعامل، فوضع نفسه بين نفوذ الحاكم وثورة الشباب، موهما الحاكم بأنه معه للنهاية، ومظهرا للثوار أن الجيش لحمايتهم. لذلك فقد حصد تقدير الجميع والكل دعا لمشاركته، فجاءته الثورة على طبق من فضة فتدرج في مواقفه ليحسم نتائج الثورة لصالحه وفقا لمخططاته، فاتخذ المواقف التالية:

1- مرحلة التعاطف: حيث اتخذ الجيش موقف المتعاطف من الثوار ومطالبهم، وفي نفس الوقت يؤدي التحية للرئيس، ويتركه يرتكب المجازر، ويترك الشرطة تتفرد بالشعب دون التدخل.
2- مرحلة الترجيح: حيث كان يؤيد مطالب الشعب ويطالبهم بالهدوء ويصدر البيانات،

ويجتمع مع الرئيس ويطالب بالإصلاح وتنفيذ مطالب الثوار.

3- مرحلة الحسم: فقد وجد أن المعركة تتجه لصالح الثوار فنزل إلى الميادين، و أعلن نجاح الثورة ممسكا بزمام الأمور وأصبح الحاكم (أبو فطيم،2011: 89-91).

5.1.4 الخصائص العامة للثورات العربية

اتسمت الثورات العربية بمجموعة من الخصائص والسمات المميزة لها عن غيرها، أهمها:

1- يطغى الشعار الداخلي في حين تغيب الشعارات الخاصة بالقضايا الخارجية.

2- عدم وجود قيادات واضحة يمكن تحديدها كقيادة ظاهرة لهذه الثورات سواء في في تونس أو مصر.

3- تداعي الثورات وانتقالها بسرعة من قطر عربي إلى آخر وبإيقاع متشابه.

4- تباين مستوى العنف من حالة لأخرى فدول قد تصل لحرب أهلية، فيما أخرى تطالب بالتغيير وأخرى تترقب.

5- امتداد الثورات إلى معظم الدول واتساع قاعدتها، إضافة إلى مشاركة كافة شرائح المجتمع فيها.

6- حل دور الجيش لاحقا للثورة كمؤيد لها على غير ما هو متعارف من اتخاذ الجيش الحركة الأولى في الثورات وسعيه للحصول على التأييد الشعبي لاحقا.

7-كانت شاملة لأنماط مختلفة من النظم السياسية: نظم ملكية، وجمهورية، و نظم فقيرة، وغنية، ومدنية، وغيرها.

8- تضييق الخناق على الأجهزة الأمنية في إشارة إلى بدء مرحلة تأسيس قواعد لحرية سياسية وفكرية (عبد الحي، 2011: 113- 117).

6.1.4 المخاطر التي تهدد الثورات العربية

تتعرض الثورات العربية إلى مجموعة من التهديدات والمخاطر التي قد تتسبب في إجهاضها، من هذه المخاطر:

1- التهافت في العلاقة مع أمريكا وأوروبا من أجل مباركة الثورات العربية: لقد تهافت الكثير من الأفراد والجماعات إلى استرضاء أمريكا وأوروبا وطمئنتها في محاولة لاستدراج التنازلات المسبقة والمجانية حتى قبل أن يصل المرشح للسلطة؛ فمنهم يتحدث عن هدنة طويلة مع الكيان الصهيوني، ومنهم من يقول باحترام المعاهدات والاتفاقات السابقة مشيرا إلى أن ذلك من مقتضيات المرحلة.

2- شح القيادات وسط الثورات الشبابية: تميزت الثورات العربية بعدم وجود قيادات متميزة لهذه الجماهير الهائلة؛ ويرجع ذلك إلى انتهاج الأنظمة الحاكمة إلى تصفية أي معارض للوضع السياسي الذي كان قائما، مما قلص من وجود المعارضة في الداخل، إضافة إلى فشل الأحزاب والحركات التقليدية وابتعاد الشباب عنها بسبب جمودها وعجزها عن تفهم روح العصر وتجديد رؤاها.

3- الدولة العميقة: يشير هذا المفهوم إلى وجود دولة داخل دولة، بحيث إذا أزيل الرأس ظهرت الدولة العميقة التي كانت تحكم تحت مظلة الرئيس وزبانيته. وأن مثل هؤلاء ينتظرون الفرصة السانحة، والوقت المناسب للانتقام. فقد تتماشى الدولة العميقة مع الثورة وأهدافها إلى أن تحدث انشقاقات وفتنة في صفوف الثوار فتظهر متمثلة في الجيش، والأمن، وفلول الحزب الحاكم سابقا، مجددا فتحل المجالس المنتخبة، وتعود إلى أساليبها الأولى (إسماعيل، 2013: 111-115).

7.1.4 الثورات العربية والصعود الإسلامي

شهدت الدول العربية تحولا استراتيجيا منذ اندلاع الثورات العربية في نهاية العام 2010، أدى إلى صعود الإسلاميين وبروزهم على الساحة السياسية، وأدى إلى فوزهم في الانتخابات البرلمانية والرئاسية؛ لأنهم، وعلى الرغم، من الممارسات القمعية، والتسلطية، والإقصائية التي كانت تمارس ضدهم، لإبعادهم عن الحياة السياسية، إلا أنهم تمكنوا من المحافظة على تماسكهم كأكبر قوة معارضة بفضل نظامهم الداخلي القائم على السمع والطاعة.

قدم الإخوان المسلمون أنفسهم، منذ تاريخ ظهورهم، على أنهم أصحاب مشروع إصلاحي قائم على المرجعية الإسلامية، واعتبروه مشروعا شاملا ومتعددا لكل مناحي الحياة، وعدوا وصولهم للحكم على أنه الأداة التي ستحقق هذا المشروع وتخرجه إلى حيز الوجود. فوظفوه لإقناع الناس في إيصالهم إلى الحكم وفوزهم في الانتخابات. ويتكون من ثلاثة محاور:

1- المحور الأول: قضية الدولة: يعاني الإخوان المسلمون من عدم وضوح رؤيتهم السياسية فيما يخص مفهوم الدولة المشكلة للرؤية السياسية الاستراتيجية، التي تعني كليات متكامله مرتبطة ببعضها، وكل واحدة تقود إلى الأخرى، وتتشكل هذه من:

أ- مفهوم الدولة وفكرتها: حيث يقدم الخطاب الإسلامي عدة مفاهيم لتعريف الدولة وتحديدها: كالمدنية، والمدنية ذات المرجعية الإسلامية، والديمقراطية، دون الحديث عن الدولة الإسلامية في مقابل العلمانية. إضافة إلى مفهوم الخلافة الذي ينطلقون منه. ويتوجب على الإخوان أن يوضحوا مفهوم الدولة النموذج الذي يسعون إلى تأسيسه عبر الممارسة السياسية.

ب- طبيعة الدولة وخصائصها: تبرز الإشكالية هنا بوجود طبيعة مزدوجة لنموذجية الدولة المجسد بعنوان دولة مدنية ذات مرجعية إسلامية، والذي يقتضي توضيح الحدود ما بين المدني والإسلامي وما يثيره من إشكاليات عملية.

ج- وظائف الدولة وأدوارها: تترجم الدولة من خلال وظائفها إرادة الأمة، فهي تحدد طبيعة العلاقة واتجاهاتها بين الدولة والمجتمع، وطبيعة العلاقة ما بين وظائف الدولة ودورها في تحقيق المشروع الإسلامي (قويسي، 2012: 51-57).

2- المحور الثاني: طبيعة العلاقة مابين الدولة والمجتمع واتجاهاتها، تحضر أجهزة ومؤسسات الحكومة في المجتمع وبالتالي تحدد طبيعة علاقاتها به. ويكون ذلك من خلال (4) نماذج بناء على معيار القوة:

أ- الدولة القوية\ المجتمع القوي: حيث تستمد الدولة قوتها من المجتمع المحكوم المتمتع بحد أدنى من الاتفاق على قواعد العمل الجماعي، وهذا النموذج هو المستهدف للوصول

إليه.
ب- الدولة القوية\ المجتمع الضعيف: حيث تطغى الدولة وتهيمن على المجتمع مما يؤدي إلى التسلط والاستبداد.
ج- الدولة الضعيفة\ المجتمع القوي: يشكل نموذجا مختلا، حيث أن الدولة بضعفها وعدم قدرتها على إدارة شؤون المجتمع فهي تعمل على إضعافه مهما كانت مصادر قوته.
د- الدولة الضعيفة \ المجتمع الضعيف: وهي ما يطلق عليه الدولة الفاشلة بسبب التدخلات الخارجية، والانقسامات الداخلية سياسيا ودينيا وعرقيا. والمطلوب هو الالتزام بتحقيق النموذج الأول من قبل الإسلاميين عند وصولهم للحكم.
3- المحور الثالث: طبيعة النظام السياسي الذي يسعى إليه الإسلاميون. عادة ما يشكل الدستور فلسفة الحكم فهو الذي يحدد ماهية النظام السياسي وطبيعته وكيفية تكوين السلطات واختصاصتها، ويرسم المحاور الأساسية للممارسة السياسية. يوجد أمام الإسلاميين الذين وصلوا للحكم (9) نماذج مطروحة كالنموذج الماليزي، والإيراني، والأفغاني، والتركي وغيرها. كلها يمكن الإستفادة منها وتطوير نموذجا جديدا يتناسب واقعيا مع الظروف المحيطة مستفيدين من نقاط القوة والضعف في كل نموذج (قويسي، 2012: 57-61).

2.4 التنظيم العالمي للإخوان المسلمين والثورتين التونسية والمصرية

استطاعت الثورات العربية التي ابتدأت من تونس في 17 كانون أول 2010، ومن ثم انتقلت مصر فالدول العربية الأخرى، أن تسقط العديد من الأنظمة العربية المعروفة بالتسلط، والفساد، والقمع، وطول البقاء، فيما تصارع البقية للمحافظة على وجودها. نجحت الشعوب العربية في صياغة المرحلة الجديدة من عمر هذه الأمة، ولعبت دورا مهما في رسم خريطة جديدة للقوى السياسية والحزبية، إضافة إلى أثرها العميق في بنية التيارات والحركات السياسية من حيث الفكر والتوجهات، ومن هذه الحركات تنظيم الإخوان المسلمين.

لقد كان واضحا منذ بداية التحول الاستراتيجي للمنطقة، بروز الإسلاميين وظهورهم في الفترة اللاحقة للثورات. كشفت انتخابات مصر وتونس عن الوزن المجتمعي والسياسي للإسلاميين؛ فقد فازوا في جميع الانتخابات البرلمانية والرئاسية بأغلبية الأصوات. وبهذا انتقل الإسلاميون من المعارضة إلى سدة الحكم والسلطة فهم من سيدير هذه المرحلة الانتقالية، مما يشكل عبءًا وتحديا كبيرا لهم. وهذا ما سيتم التطرق إليه في المبحثين التاليين.

1.2.4 التنظيم العالمي للإخوان المسلمين وملف الثورة التونسية

1.1.2.4 الحركات الاحتجاجية التونسية في عهد الرئيس السابق زين العابدين

انتهج زين العابدين الرئيس التونسي السابق سياسات خاطئة في إدارته لشؤون الدولة، وعمل على إقصاء مؤسسات المجتمع المدني، ولم يعرف مفاهيم الديمقراطية والحرية وتوافقاتها في تعامله مع الشعب؛ فقد انحسر همه في كيفية محافظته على مصالحه وبقائه في الحكم. انعكست هذه السياسات في التسعينيات سلبيا على منظمات المجتمع المدني، فقد اتسمت العلاقة بين النظام الحاكم وقوى المجتمع المدني بالعداء، إلا أن ذلك لم يثنها عن الدفاع عن مؤسساتها والمطالبة بالحقوق، وإمكانية الفعل السياسي. لذلك، بادرت مجموعة من كافة المشارب والتوجهات السياسية والفكرية الليبرالية واليسارية والقومية والإسلامية بتشكيل المجلس الوطني من أجل الحريات في تونس يترأسه منصف المرزوقي في نهاية عام1998، وصدرت عنه وثيقة تحت عنوان ميثاق المجلس الوطني من أجل الحريات في تونس، تضمن شرحا للوضع التونسي وتدهوره وإقصاء المواطنين وبإيمانهم بضرورة إيجاد إطار للعمل لوضع حد لهذا التدهور. شهدت الحياة التونسية انفراجا داخليا محدودا، أسهم في إعادة بناء الجمعيات ذات النضال الديمقراطي. عقدت هذه الجمعيات في عام 1999 لقاءا شكل بداية خجولة لتحقيق الحريات الديمقراطية. إلا أن هذه الانفراجة سرعان ما اختفت عندما طالبت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، والمجلس الوطني، ومختلف فاعليات المجتمع المدني، بإطلاق سراح كافة المعتقلين

السياسيين؛ حيث نفى بن علي وجود سجناء سياسيين، علما أن جمعيات ومنظمات حقوق الانسان ومنظمات دولية قد قدرت أعداد المعتقلين من أعضاء الحركة الإسلامية التونسية بألف سجين في ذلك الوقت. هذا بالإضافة لانتقاده هيئات الدفاع وحقوق الإنسان غير القانونية، وحذر بأنه لا يمكن تشكيل هيئات غير قانونية تعطي نفسها صفة الجمعيات أو المنظمات. بإشارة الى المجلس الوطني الذي يقوده المرزوقي وعليه تم فصله في إطار الانغلاق السياسي من عمله لأنه انتقد سياسة النظام التونسي. كما تطور الصراع ما بين السلطة وأعضاء الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، عندما فشل الرجال المحسوبين على السلطة في الوصول لقيادتها، فقامت السلطة بتجميد حركتها ونشاطها، على الرغم من، أنها أبرز مؤسسات المجتمع المدني، والتي تعمل في إطار القانون، ووفقا للدستور التونسي. لكن سعى النظام إلى حل الرابطة، وإبعادها عن مسارها الديمقراطي في إرساء القانون. كما اتهم المرزوقي رئيس المجلس الوطني للحريات وحكم عليه بالسجن زورا؛ لأنه انتقد بشدة الصندوق الوطني المعروف بالرمز (26\26) الذي كان يشرف عليه بن علي، وكانت تنقصه الشفافية. كل ذلك أدى إلى تزايد أعداد المعارضين من كل الأطياف السياسية المطالبين بديمقراطية جذرية تحترم فيها دولة القانون، وحقوق الانسان في تونس. أما أبرز هؤلاء المعارضين: حركة الديمقراطيين الاشتراكيين وحركة النهضة الإسلامية والمعارضين العلمانيين. يعتقد هؤلاء بأنه حان وقت الإصلاح الديمقراطي الجذري على الدولة التونسية. في حين أن النظام لازال يؤمن بالانغلاق السياسي مما يزيد من الاحتقان، ومضاعفة الاحتجاج في الداخل والخارج بسبب انتهاك حقوق الإنسان، وقمع الحريات (المديني، 2011: 162-175).

2.1.2.4 بداية الثورة التونسية

كانت الفجوة بين النظام الحاكم والشعب التونسي تتوسع شيئا فشيئا، وينعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي؛ حيث عمد الرئيس السابق بن علي على إجراء تعديلات على الدستور التونسي تنص على مركزية النفوذ، وزيادة السلطات والصلاحيات

الممنوحة له على حساب مبدأ فصل السلطات، كما عمد على تقييد الحريات العامة والفردية، وسعى إلى فرض الرقابة، والضبط على المواطنين، وتنامت المعالجة الأمنية للقضايا السياسية، إضافة إلى انتهاجه سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي في الاقتصاد التي أضرت بعملية التطور الديمقراطي هذا من ناحية. أما من الناحية الأخرى، فإن ارتفاع أسعار الغذاء، وزيادة الفقر وارتفاع معدلات البطالة الذي يشكل (35%)، وتجاهل النظام لهذه المشكلات.

حقنت السياسات التي انتهجها الرئيس السابق الشعب فأوصلتهم إلى نقطة الانفجار ،ناهيك عن ليلى الطرابلسي، زوجة الرئيس، التي أحكمت سيطرتها على أموال الدولة التونسية، وشكلت عالما إجراميا قاتما من الفساد والمحسوبية، فتسببت بكره وحنق الشعب التونسي عليها (برادلي، 2013: 37-38).

جاءت الثورة التونسية بإحراق البوعزيزي نفسه في 17 كانون أول 2010 في منطقة سيدي بوزيد، ثم امتدت من المناطق الداخلية في وسط البلاد وجنوبها، لتصل الى المدن الساحلية فوسط العاصمة، واتخذت الإضرابات أشكال جديدة متنوعة المظاهر من الاحتجاجات إلى التظاهرات، والاعتصامات، والإضرابات والمسيرات، والوقفات الاحتجاجية. شاركت فيها فئات مختلفة من المجتمع وبرز فيها الشباب كأهم فاعل في المشهد السياسي. ارتفع سقف المطالبات فانتقل من الحقوق الوظيفية، والتشغيل إلى المطالبة بالانفتاح السياسي، والحريات العامة، وحق المواطنين في الإعلام، ومحاربة الفساد، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ثم المطالبة بتنحية الرئيس (عبد النور، 2012: 145-166).

3.1.2.4 سمات الثورة التونسية

اتسمت الثورة التونسية بمجموعة من الخصائص، وهي:

1- الشباب هم القوة المحركة للثورة من البداية ولغاية سقوط بن علي. دحضت الثورة التونسية الإدعاء بأن الإسلاميين هم الوحيدين الذين يملكون القوة الأيديولوجية والتنظيمية

لمواجهة الأنظمة التسلطية في العالم العربي. فكانت الثورة مدنية لا عسكرية ولا إسلامية ولا يسارية، على الرغم من التحاق إسلاميي النهضة، وحزب العمال الشيوعي التونسي، وتنظيم الوطنيين الديمقراطيين، والمجموعات القومية الراديكالية فيها بعد اندلاعها. تمكن هؤلاء الشباب من توظيف ثورة وسائل الاتصالات الحديثة كالفيس بوك، والتويتر في التعبئة والحشد للمظاهرات التي عمت المدن التونسية.

2- كانت بداية هذه الثورة من المحافظات المهمشة والمحرومة مثل سيدي بوزيد.

3- تحول مضمون الثورة الى مفهوم الحرية والكرامة بسبب انحياز الاتحاد العام التونسي للشغل إلى جنبها فهو لديه القدرة على حسم الصراع لمصلحة طرف على آخر، كما أنه الوحيد الذي لديه القدرة على التصادم مع النظام.

4- قدرة نخب المجتمع المدني التونسي المتنوعة من العلمانيين، والإسلاميين، والحقوقيين، والطبقات الوسطى على النشاط السياسي، والمشاركة في الشأن العام. وتتميز هذه النخب في الترابط بين النضالات من أجل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، والنضالات المتعلقة ببناء دولة القانون، وإرساء مجتمع مدني حديث وعادل.

5- دور الجيش التونسي البناء في مساندة الثورة (المديني، 2011: 265-273).

4.1.2.4 المرحلة الانتقالية نحو تونس ديمقراطية

تنحى الرئيس بن علي عن الحكم في 14 كانون ثاني 2011، وتسلم الوزير الأول محمد الغنوشي الرئاسة بالوكالة بناء على الفصل (56) من الدستور. إلا أنه وكنتيجة للمعارضة، تدخل المجلس الدستوري وأكد شغور منصب الرئيس إثر رحيله وعين فؤاد المبزع رئيسا بالاستناد الى المادة (57) من الدستور. كُلِف محمد الغنوشي لتشكيل حكومة جديدة تضم أحزاب المعارضة بهدف تنظيم انتخابات جديدة خلال 60 يوما. إلا أن المعارضة التونسية اعتبرت هذه الخطوة غير كافية في السير نحو دولة ديمقراطية قائمة على اصلاح جذري ديمقراطي، فحكومة الائتلاف الوطني تستهدف إبقاء طبيعة النظام السابق ورموزه. وتألفت حكومة الوحدة الوطنية التي يرأسها الغنوشي من الحزب

الديمقراطي التقدمي، وحزب التكتل من أجل العمل والحريات، وحركة التجديد. لكن خرجت مظاهرات ضدها طالبة تخلي الرئيس المخلوع عن السلطة (المديني، 2011 :274-275).

انشقت الثورة التونسية بعد سقوط النظام الى تيارين: الأول: تقوده جبهة 14كانون ثاني 2011، بقيادة جلول عزونة، باعتبارها إطارا سياسيا يعمل نحو تحقيق أهداف الثورة والتصدي لقوى الثورة المضادة والعمل على صياغة دستور ديمقراطي جديد. وكان هدفها الرئيسي إسقاط حكومة الغنوشي أو أي حكومة تضم رموز النظام السابق والعمل على حل حزبه ومصادرة مقراته وأملاكه وأرصدته باعتبارها أموال الشعب. أما التيار الثاني: فهو يضم المعارضة اليسارية المعتدلة مثل الحزب الديمقراطي التقدمي، وحركة التجديد، تكمن رؤيته في أن تونس دخلت مرحلة وتحديات جديدة تتطلب تضافر مختلف الأطياف لتحقيق طموح الشعب التونسي في بناء نظام ديمقراطي جديد. وإن الذي يسعى لإسقاط الحكومة إنما يهدف إلى دفع البلاد للفوضى والعنف، ومن ثم تدخل الجيش للسيطرة على أوضاع البلاد مما يعني انتكاس الثورة. لقد عانت الثورة التونسية من مفهوم الدولة العميقة التي هددت إنجازاتها، لكن تمكنت الحركة الشعبية التونسية يمثلها الاتحاد العام، والمجتمع المدني من إحداث تعديلات في حكومة الغنوشي تأتي في مصلحتها في توازن القوى، من خلال الإضرابات والتحركات الاحتجاجية في ساحة القصبة وتحت نوافذ مكتب الرئيس. وبهذا تكون الثورة الشعبية قد حققت نجاحا جديدا تمثل بإقصاء ما تبقى من رموز الحزب الدستوري، وأجبرت الحكومة الانتقالية على الفصل بين الدولة وحزب التجمع الديمقراطي، وحل اللجنة المركزية التابعة له (المديني، 2011 :275-281)

قاد الصراع بين المعارضة، وبقايا النظام السابق إلى الإطاحة بالحكومة؛ فقد تهاوت الحكومة باستقالة رئيس الوزراء محمد الغنوشي في الاحتجاجات التي حدثت في ميدان القصبة للمرة الثانية من قبل الشباب الذين أتوا من كل أنحاء البلاد. لعب حزب النهضة والحزب الشيوعي التونسي دورا كبيرا في إطاحتها، إضافة الى أعضاء المجلس من أجل

الجمهورية، والذي كان له تأثير كبيرا مما أسهم في إدخاله الى المجلس التأسيسي في مابعد كأكبر ثاني قوة (Alahmar, 2011:5-6) .

شهدت تونس انفجارا هائلا في أعداد الأحزاب المسجلة فقد بلغت 100 أو أكثر في الفترة التي تسلم فيها القائد السبسي منصب رئيس الوزراء، وشكلت هذه معضلة لأحزاب المعارضة التقليدية، وخصوصا اليساريين الذين يتصفون بالتقدمية والحداثة التي انقطعت علاقاتهم مع الجماهير نتيجة القمع والملاحقة من قبل النظام. وبهذا فقد وجدت هذه الأحزاب أنه ليس عليها بناء جسور مع الجماهير فقط، وإنما يتوجب عليهم تأسيس مفاهيم فكرية جديدة، ومشتركة مع القادة الكبار في السن، متمسكين بحقهم في الاستفادة من الثورة. في حين، لم تعان الجماعات الإسلامية بنفس الطريقة للعديد من الأسباب، أهمها: مرجعية الأيديولجية الإسلامية، لكن هذا لا يعني عدم وجود حالات من الانقسامات، ودخولهم الانتخابات كمستقلين. إلا أن هذا لم يؤثر على أداء النهضة بسبب وجود الشخصيات التاريخية البارزة في تاريخه مما أضفى حضورا رمزيا عظيما، وشكل من الحماية لقادته من حملات التشهير؛ سواء كانت مغرضة، أو مبنية على حقائق، والخبرة التنظيمية؛ حيث قدموا أنفسهم كمؤمنين مسلمين بغض النظر عن الطبقة الاجتماعية أو الدين. منذ بداية الثورة وجد الحزب نفسه في استقطاب متصاعد مع العلمانيين، ودخل في نقاشات حول العديد من المفاهيم كالدين والدولة والهوية نجحوا في إظهار أنفسهم كقوة سياسية معتدلة تعزز اختلاف المرجعيات الثقافية وتتبنى المشاركة الديمقراطية، وتدعم فصل الدولة عن الدين (Arieff, 2012: 4).

ظل حزب النهضة الإسلامي حذرا في مشاركة بقايا رموز النظام السابق في حكومة الغنوشي، على الرغم، من معارضة عدد من أعضائه المتطرفين على ذلك في الاحتجاجات التي حدثت في ميدان القصبة. كانت أهم خطوة اتخذها الحزب هو إعادة انتشاره في البلاد (Alahmar, 2011: 7-9).

بعد جدال طويل ما بين الأحزاب، والكتل السياسية، والهيئات تحدد موعد الانتخابات

في 23 تشرين الأول من العام 2011. كان هنالك إحجام من الشعب التونسي عن المشاركة السياسية في الوقت الذي يتطلب منهم المشاركة لإنجاح أهداف ثورتهم، ويرجع ذلك إلى عدم ثقة المواطنين في كل ما يأتي من جهة الدولة نتيجة موروث الرئيس السابق بن علي القمعي والانتخابات المزورة، إضافة إلى ضبابية الدور المرتقب لهذا المجلس. بدأت الحملات الانتخابية من قبل الأحزاب والمرشحين متوددة للجماهير بمضامين برامجها الحداثية، والتقدمية، وغير الشعبوية. كشفت الحملات عن قوة مادية كبيرة رتبت الأحزاب في شكل هرمي توزعت في الأوزان والأحجام، فمنها: ماظهر غنيا ماديا وفكريا، وآخر ظهر غنيا ماديا ومفلسا فكريا، ومنها ماكان ضعيف ومحدود الأثر. وهذا يدل على دور المال السياسي في الدعاية في تحديد ترتيب الأحزاب السياسية، والذي شكل مثار جدل مجتمعي تركز حول أهمية احترام الديمقراطية، وعدم توظيف المحظور في المنافسة. وظف اللاعبين السياسيين المجالات الافتراضية بشكل متفاوت وفقا للأهداف التي يرمون إليها، وظهر ذلك جليا في الرسائل الذكية الدافعة باتجاه التصدي لمحاولات إرباك السلوك (التايب، 2012: 2-13).

استطاعت الثورة التونسية اجتياز مرحلة الخطر، ودخول مرحلة التوافق الوطني بعيدا عن الفوضى والاضطرابات الشاملة. فقد اتفقت النخبة السياسية التونسية على مرحلة الانتقال الديمقراطي فنتجت انتخابات حرة ونزيهة أفرزت حكومة ائتلاف وطني ثلاثي يتكون من حركة النهضة، واستحوذت على المجلس الاستشاري بالفوز بأكثرية (41%) من إجمالي الأصوات (برادلي،2013: 51)

فاز حزب النهضة الإسلامي ب (89) مقعدا من أصل (217) من مقاعد المجلس التأسيسي، منذ اندلاع الثورة التونسية واستطلاعات الرأي تشير إلى إن الحزب المستفيد منها هو حزب النهضة، الذي تنتشر قاعدته الشعبية في المناطق النائية الريفية، وفي أحياء الطبقة العاملة. أنكر الحزب أي علاقة له في أعمال العنف الدامية بعد الثورة. وأصر أن يكون ضمن الهيئة التي ستقوم بكتابة الدستور. وأدان الغنوشي رئيس الحزب

الإرهاب والعنف، وأظهر تأييده للديمقراطية كنظام حكومي ووسيلة للتغيير إلى الحد الذي تتوافق فيه مع الإسلام. أثبتت النهضة كفاءة غير عادية في تحقيق أهدافها السياسية العاجلة عن طريق لجنة الإصلاح السياسي الجهة الأكثر أهمية في إدارة المرحلة الانتقالية (برادلي، 2013: 41-48).

شُكلت ترويكا بالاشتراك مع حزب المؤتمر من أجل الجمهورية بزعامة المنصف المرزوقي الذي تولى رئاسة الجمهورية، والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات بزعامة مصطفى بن جعفر، الذي تولى رئاسة المجلس التأسيسي. وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية، وحزب التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات. أسهمت سياسة التوافق التي قامت عليها مؤسسات النظام السياسي، بمراكزه الثلاث: المجلس التأسيسي، ورئاسة الجمهورية، ورئاسة الدولة، بأن تحقق التواصل في سير مؤسسات الدولة، وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين في أصعب الظروف (عبد السلام، 2012: 2 -3).

ثم جاءت بعد ذلك حكومة حمادي الجبالي في عام 2011، وهو قيادي في حزب النهضة؛ حيث ورثت أوضاعا صعبة ناهيك عن عدم قدرتها على مجابهة الإعاقات الموضوعة لها من قبل المعارضة ورموز الدولة العميقة. وهذه تجسدت على شكل اعتصامات وإضرابات عشوائية فعملت على تعطيل دورة الإنتاج وأضرت بالاقتصاد الوطني. كما تراخى المجلس التأسيسي في صياغة الدستور متجاوزا مدته النيابية؛ فتسبب ذلك ببعثرة أوراق الحكومة وغياب الرؤية السياسية الواضحة؛ مما ضيع العديد من فرص الاستثمار الداخلية والخارجية، وساهم في تفاقم البطالة، فتعالت أصوات المعارضة، وزادت الاحتجاجات حتى وصلت إلى الإضراب العام. هذا أدى إلى تدهور في الاقتصاد، وانفلات أمني أدى إلى اغتيال شكري بالعيد الزعيم اليساري وأمين عام حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد؛ وكنتيجة للاغتيال قام حمادي بالإعلان عن تشكيل حكومة تكنوقراط لم يأخذ عليها تصريحا من حزبه، ولا من بعض أحزاب المعارضة، فاضطر للاستقالة (الحبوبي، 2013: عن الموقع الالكتروني)

ثم تلتها حكومة الترويكا الثانية التي قام بتشكيلها علي العريض في آذار 2013 بعد العديد من المشاروات. وقد نالت ثقة المجلس التأسيسي بواقع (139) صوتا. جاءت هذه الحكومة في مناخ عسير جدا وأكثر تعقيدا من الذي تشكلت فيه حكومة الجبالي. هذا دفع بالاستقطاب الثنائي بين الحكومة والمعارضة إلى أقصى درجاته، فجاءت هذه الحكومة لتعكس التوزان الراهن في الحياة السياسية التونسية بين إرادتين متعارضتين بشكل كلي، هما: إرادة الحكومة من جهة ممثلة في الترويكا، والتي كانت تهدف ليس البقاء في السلطة فحسب، وإنما توسيع قاعدة الحكم بدمج أحزاب سياسية واستقطاب عدد من الكتل النيابية من حركة وفاء، وكتلة الحرية، والكرامة في المجلس، وإرادة المعارضة الممثلة بالجبهة الشعبية والتحالف من أجل تونس، وقد سعت هذه لإسقاط الحكومة وإعادة تشكيل المشهد السياسي. تمكنت الترويكا من البقاء والصمود في مواجهة المحاولات المتكررة لإسقاطها وتفكيكها. لكنها عجزت عن التوسع، فأعادت إنتاج نفسها، وتخلت عن الوزارات السيادية لفائدة كفاءات مستقلة نتيجة لضغوطات المعارضة، فيما حققت المعارضة مكسبا من خلال فرض تنازلات حقيقية على الحكومة ولكنها عجزت عن إسقاط الترويكا. وقد جاءت تشكيلة الحكومة انعكاسا لذلك. تكمن أهمية تحييد الوزارات السيادية في هذه المرحلة في:

1- كسر الاستقطاب الحاد بين المعارضة والترويكا، وتشير النهضة بأن تخليها عن الوزارات السيادية لأنها تغلب المصلحة الوطنية والتخفيف من توتر البلاد، وتوفير الظروف الملائمة للانتخابات القادمة وإزالة أي مبرر للتشكيك فيها وهذا ما أكده كل من المنصف المرزوقي، ورئيس المجلس التأسيسي مصطفى بن جعفر. فيما تراه المعارضة تنازلا موجعا من الترويكا.

2- وجود تغيير في ثلث الحقائب الوزراية، إضافة إلى العائدين من الحكمة السابقة.

3- غياب التمثيل النسوي والشبابي والجهوي في هذه الحكومة.

أعلن العريض بأن مهمة الحكومة ستنتهي مع نهاية 2013، وتتحدد أولوياتها في: تهيئة الظروف للانتخابات القادمة، وبسط الأمن، ومقاومة الجريمة، والنهوض بالاقتصاد،

والتشغيل، والحد من رفع الأسعار، ومقاومة الفساد، والمحاسبة، وتفعيل العفو العام. وبهذا تنهي تونس المرحلة الانتقالية وفقا لخارطة طريق الثورة وأهدافها بحيث يسلم العريض السلطة للحكومة الدائمة. ولكن يبقى هذا مرتهنا في المجلس التأسيسي وانتهائه من صياغة الدستور، وقيام الهيئة العليا للإنتخابات (مركز الجزيرة للدراسات، 2013: عن الموقع الإلكتروني).

تم انتخاب المجلس التأسيسي بنسبة انتخاب (70%)، وتشكل من حكومة ائتلافية. اجتمع المجلس في قصر باردو واتفق على اتخاذ ترتيبات دستورية مؤقتة في كانون الثاني من العام 2012، وعمل على إقرار نظام داخلي يتحكم في النظم الداخلية للمجلس التأسيسي إلى حين إقرار الدستور الجديد. لم ينطبق النظام الداخلي لمجلس النواب على المجلس التأسيسي وذلك لاختلاف بين طبيعة المؤسستين، إلا أنه قد جرى استخدامها كنقطة بداية (بروكتر، 2012: 11-12).

فقام المستشارين باستخدام الفصول التي كانت تنطبق على نفس المجال المعني بأعمال الهيئة البرلمانية السابقة ووضعوها في برنامج عملي بعد إدخال بعض التعديلات عليها. غابت موضوعات كصياغة النظام الداخلي وتنفيذ التقنيات التشاورية المناسبة، وإطار قانوني فعال، مما يوسع المناقشات والتوترات الحادة بين أعضاء المجلس، حيث وجهت اتهامات للمعارضة بعرقلة عمل المجلس وإضاعة الوقت من قبل الأغلبية البرلمانية، فيما اتهمت المعارضة الأغلبية البرلمانية بتبني سلوك استبدادي والنية المتعمدة لحرمانهم من حقوقهم في التعبير عن آرائهم. تعرض المجلس للنقد لاستغراقه وقتا أطول من المتوقع للانتهاء من النظام الداخلي، وقد صرح الرئيس منصف المرزوقي وراشد الغنوشي رئيس حزب النهضة بأنه سيتم الاعلان عن إطار زمني نهائي في تشرين الأول 2012، على الرغم من عدم وجود إلزام قانوني بالانتهاء من المشروع في زمن محدد (بروكتر، 2012: 12-13). بعد ثلاث مسودات تم الانتهاء من الدستور التونسي، وإقراره بعد المصادقة على كل فصوله في 23 كانون ثاني من العام 2014.

5.1.2.4 التحديات الداخلية للحكومة التونسية في هذه المرحلة

يعتقد الشعب التونسي بأن الحكومة تمتلك حلولا لكل المشاكل التي يواجهها وفي أقرب وقت. بالنظر لما ورثته الدولة من أزمات اقتصادية، واجتماعية، وفقدان الثقة بين الطرفين. فتتشكل أهم التحديات الداخلية في:

1- المشكلة الاقتصادية: تعد من أهم التحديات التي تواجه الحكومة التي يقودها حزب النهضة. واجهت هذه الحكومة انتقادات شديدة لإيجاد حلول لمشكلة البطالة حيث بلغ عدد العاطلين (700) ألفا، وارتفاع نسبة الفقر، خاصة في المناطق المحرومة والأحياء الشعبية. فقد أقر البنك المركزي التونسي بتفاقم العجز التجاري وبتراجع الموجودات الصافية من النقد الأجنبي. هذا بالإضافة إلى تراجع الاستثمارت الأجنبية وتراجع قطاع السياحة. ناهيك عن عدم استرجاع الأموال التي نهبها بن علي وأسرته على الرغم من تعهد الاتحاد الأوروبي باسترجاعها (عبد الحليم، 2012، عن الموقع الالكتروني)

2- المشكلة الأمنية: دفعت التوترات مابين الحكومة والاتحاد العام التونسي إلى عمل إضراب عام في منطقة سليانه 2012 تخللته العديد من المواجهات العنيفة بين قوات الأمن والمتظاهرين، والاستغناء عن المحافظ المحسوب على النهضة، وحدوث اشتباكات في منطقة قفصة بين محتجين ضد السياسة الحكومية، ومجموعة مؤيدين لحزب النهضة الحاكم. ومواجهات عنيفة في تطاوين على إثر المسيرة، ومواجهات عنيفة مابين عناصر سلفية وقوات الأمن في ولاية منوبة. ولكن أخطر الحوادث تمثل بهجوم عناصر من السلفيين على السفارة الأمريكية في الوقت الذي كانت فيه حركة النهضة تقنع التونسيين بأنها تحترم القيم الديمقراطية الليبرالية، إلا أنه وجه لها انتقادات لأنها متسامحة مع السلفيين، واضطر المسؤولين بالتصريح أن الحزب سيحاكم الفاعلين وفقا للقانون. وكنتيجة

لتداعيات هذه الأحداث وغيرها اضطرت الرئاسة التونسية إلى تمديد حالة الطواريء في دليل واضح على التدهور الأمني.

3- مشكلة الشرعية: كان الاتفاق مابين أطراف الثورة منذ البداية إجراء انتخابات لعمل

المجلس التأسيسي لشؤون البلاد على أن لا يتجاوز السنة، إلا أن البلاد تعرضت للعديد من المشاكل السياسية المرتبطة بطول الفترة الانتقالية لهذا المجلس لتأخره في وضع مسودة الدستور، مما ترتب عليه تأخير الانتخابات التشريعية. هذا بالإضافة إلى ضعف الأداء الحكومي (عبد الحليم، 2012: عن الموقع الالكتروني).

6.1.2.4 التحديات الخارجية التي تواجه الحكومة التونسية

يدفع المحيط الطبيعي والجغرافي والسياسي تونس إلى أن تكون ذات حضور استراتيجي وتحرك دبلوماسي لأنها تقع في محيط الدائرة المغاربية، والمتوسطية، والإفريقية لكي تخدم مصالحها وتحافظ على توازن في علاقاتها الخارجية. حيث يتوجب عليها المحافظة على علاقات مع الاتحاد الأوروبي والذي يستأثر على (80%) من مبادلاتها التجارية. أما فيما يخص الجوار المغاربي، فهي ترتبط بعلاقة مميزة فيه كونها عضوا في الاتحاد المغاربي، وقد نشطت الدبلوماسية في هذا المجال، وتوجت جهودها في عقد اجتماع للدول المكونة للاتحاد والتحضير لقمة مغاربية. كانت العلاقات المغربية قد شهدت تراجعا في عهد الرئيس السابق بن علي حيث لم يعط هذه العلاقات أي أهمية. أما بالنسبة للعلاقات العربية فقد تقرر فتح سوق عربية مشتركة (عبد السلام، 2012: 4-5).

أما فيما يخص العلاقات الخارجية فيما بعد الثورة، فقد أكد المسؤولون في حزب النهضة الحاكم على الاستمرار في العلاقات السياسية الخارجية، والالتزام بالاتفاقيات التي تم توقيعها في عهد الرئيس بن علي، وأظهروا رغبتهم في توسيع الاستثمار الأجنبي والتجارة الدولية. لذلك كان لا بد لهم من المحافظة على العلاقات مع دول العالم. وفيما يلي استعراض لأهم هذه العلاقات:

1- العلاقات التونسية الأمريكية: ترجع العلاقات التونسية الأمريكية لعهد الرئيس بن علي. تميزت هذه العلاقات بالحيوية والنشاط؛ حيث لعب الرئيس السابق دورا حيويا في المبادرات والسياسات الأمريكية في المنطقة العربية. كجولات الاتصالات السرية ثم المفاوضات الرسمية بين الأمريكان والفلسطينيين. إضافة إلى التعاون العسكري بين

الطرفين في تلك المرحلة حيث تم تشكيل اللجنة العسكرية التونسية–الأمريكية. وعلى الرغم من الاتفاق على السياسات الخارجية؛ إلا أن العلاقة بين الطرفين كانت تمر بمراحل من التوتر نتيجة للتدخل الأمريكي في سياسة الرئيس بن علي الداخلية، ومطالبتهم له بالاتجاه نحو سياسات ديمقراطية، ومنح مساحة أكبر من الحرية، وممارسة الحقوق. تكمن عيوب النظام التونسي من وجهة النظر الأمريكية في عدم تقبله للنقد، والنصيحة، وأنه يرتكز على جهازه الأمني لفرض سلطاته على الشعب وفقا لتسريبات ويكيليكس. تجاهلت الإدارة الأمريكية التعليق على الاحتجاجات التونسية ولم يشيروا إليها في خطاباتهم وتصريحاتهم، والتزم البيت الأبيض الصمت على الرغم من العنف الممارس ضد المحتجين. ويشير المفكر تشومسكي في تحليله للموقف الأمريكي من الثورات العربية بأنه ينبثق من الخطة الأمريكية المتمثلة في أربعة نقاط، هي: الوقوف بجانب الدكتاتور المفضل لآخر لحظة، إنه في حال توقف الجيش عن دعمه تقوم بإرساله خارج البلاد، وإطلاق التصريحات الرنانة عن حب الديمقراطية، والإبقاء على النظام القديم لكن بأسماء جديدة خدمة لمصالح وسياسات الأمريكيين (عبد الحليم، 2012: 38–60).

عندما شعر البيت الأبيض بقرب سقوط الرئيس بن علي صرح أوباما " مظهرا أن القيم الأمريكية تقدر كرامة بائع متجول في تونس أكثر من القوة الغاشمة لديكتاتور". في عام 2012، وقامت وزيرة الخارجية هيلاري كلنتون بزيارة إلى تونس، وصرحت أن ما جرى كان انتصارا للديمقراطية التونسية. ولكن الأهم هو ضمان تطور اقتصادي مكافيء للتطور السياسي. كما قام القائد السبسي بزيارة الى البيت الأبيض في عام 2011، واتصل أوباما ليهنيء الجبالي بمنصبه. إضافة إلى زيارة الغنوشي بزيارة الولايات الأمريكية ولكن لم يظهر في العلن. أما على الجانب التونسي، فتظهر الأولويات لتشمل المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية، إضافة الى الدعم التقني، والدبلوماسي لاستعادة الأصول المجمدة للنظام السابق. وقد أشارت الإدارة الأمريكية إلى تقديرها للعمل مع الإسلاميين مثل حزب النهضة. كما دعمت وزير الخارجية الأمريكية المفاوضات نحو اتفاقية تجارية ثنائية. كما عرضت إدارة أوباما مجموعة من المساعدات الخارجية التي تهدف إلى دعم

المرحلة الانتقالية، فضلا عن تنشيط التجارة. قدرت قيمة هذه المساعدات ب (300) مليون دولار (Arieef, 2012: 14-16) .

2- العلاقات التونسية والاتحاد الأوروبي: تعززت العلاقات التونسية الأوروبية عن طريق اتفاقية الشراكة، وتقديم المساعدات، والقروض؛ بحيث ترتبط أكثر من (62%) من التجارة التونسية في الاتحاد الأوروبي. دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في عام 1998، وتم استثناء التعريفات الجمركية، والعديد من الحواجز التجارية على السلع التصنيعية، وأنشئت مناطق تجارة حرة بين الجهتين. لقد ركزت أوروبا على تقديم مساعدات إضافية وتعاون تكنولوجي لتونس في مرحلتها الانتقالية وعملت على إعادة بدء المفاوضات معها من جديد وفقا للمستجدات الراهنة وهذا سيعود على تونس بفوائد تجارية، وقد تتضمن إعفاء من الديون. وتأمل أوروبا بأن تلعب المساعدات دورا في تقليل الهجرة غير الشرعية، وأن التكامل الاقتصادي قد يعمل على تحفيز الديمقراطية وحقوق الإنسان. أما فيما يخص فرنسا فقد سعت إلى تحسين علاقاتها مع السلطات الجديدة، وهنأت النهضة بفوزها، ولكسب الحكومة الجدية؛ عملت على تغيير سفيرها وجمدت الأصول المالية للنظام السابق، وأوفدت مسؤولين كبار لعرض المساعدات (Arieff, 2012: 13-14)

3- العلاقات التونسية الإسرائيلية: يتعاطف التونسيون مع الفلسطينيين حيث كانت تونس مقرا لهم في الفترة الواقعة مابين 1982-1993. وبرغم ذلك كان للتونسيين مكتب مصالح في إسرائيل في عام 1996، كما كانت هنالك لقاءات تجمع بين وزراء الخارجية في البلدين في عهد الرئيس السابق. أما في عهد الثورة، فقد أشار الغنوشي رئيس حزب النهضة الحاكم إلى إسرائيل على أنها دولة احتلال، وأن إنشاء الدولة الفلسطينية شرط مسبق لأي مناقشات تونسية إسرائيلية. لقد استقبلت الحكومة التونسية زيارتين من كبار قادة حماس والرئيس الفلسطيني محمود عباس. وصرحت الحكومة بأنها ستدعم مسعى الفلسطينيين لاعتراف الأمم المتحدة بهم. في حين اعتبر نقاد النهضة بأنها تصالحية تجاه إسرائيل (Arieff, 2012:13-16).

2.2.4 التنظيم العالمي للإخوان المسلمين وملف الثورة المصرية

انتقلت الثورة التي ابتدأت من تونس إلى مصر حيث بدأت انتفاضة شعبية غير مسبوقة يوم الثلاثاء الخامس والعشرين من يناير 2011 احتجاجا على الأوضاع المعيشية والسياسية والاقتصادية السيئة، وما اعتبر فساداً في ظل حكم الرئيس محمد حسني مبارك.

1.2.2.4 الحركات الاحتجاجية المصرية في عهد الرئيس حسني مبارك

يمكن تحديد طبيعة نظام الحكم في مصر والذي اعتنقه دستور سنة 1971 فهو من جهة أولى نظام جمهوري ومن جهة ثانية نظام ديمقراطي نيابي يأخذ ببعض مظاهر الديمقراطية شبه المباشرة ومن جهة ثالثة نظام نيابي مختلط يجمع بين بعض مظاهر كلا من النظامين البرلماني والرئاسي.

تجسدت فترة حكم الرئيس مبارك والتي امتدت لثلاثين سنة بالفساد والنخبوية وتكون نخبة فاسدة تسعى للدفاع عن مصالحها بقبضة أمنية قوية. واتسمت الدولة في عهده بأنها دولة رخوة –بحسب نظرية عالم الاقتصاد والاجتماع السياسي جنار ميردل–تسعى الى اصدار القوانين دون تطبيقها ليس لما فيها من ثغرات؛ بل لأن الكبار لا يبالون بتطبيقها لما لديهم من مال وسلطة تحميهم، والصغار يتلقون الرشوة لغض البصر. كما أسهمت سمات مبارك الشخصية في زيادة رخاوة الدولة، وفسادها، وذلك لضعف آرائه وثقافته، وافتقاده للعمق، وهزالة الخبرات والتجارب السياسية. اتسم الواقع السياسي المصري في عهده ب:

1– انقسام المجتمع المصري الى فئتين: فئة قليلة تملك السلطة والقوة تتولى تخصيص الموارد بمعزل عن الأغلبية، وفئة الأغلبية الشعبية التي لا تملك شيئا.

2– تمثل الفئة الحاكمة الفئة العليا اقتصاديا واجتماعيا وعملية النفاذ اليها من الأغلبية عملية صعبة وبطيئة.

3– سياسات النخبة لا تعكس مطالب الأغلبية.

4– تأثير النخبة الحاكمة في الغالبية أكثر من تأثرها بها (الزناتي، 2012: ص 3–8)

لقد انعكس فساد النخبة في عملية اختيار المسؤولين الكبار في الأجهزة التنفيذية في الدولة؛ فلم تكن المهارة والمؤهلات هي المعيار في التعيين بل العلاقات الشخصية التي شكلت المحور في تولي المناصب الحساسة. وتعمقت بؤرة الفساد بدخول جمال وعلاء ابني الرئيس وتشكيلهما لمنظومة الفساد في الدولة فلا يوجد قضية فساد كبرى في الدولة ليس لهما يد فيها.

ومن سمات الفساد الأساسية تمتع الرئيس مبارك بسلطات غير عادية تمكنه من السيطرة على السلطة التنفيذية وعلى جهاز أمن الدولة مما مكنه من السيطرة على السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية. وأصبحت السياسات تصنع بتبادل الآراء بين الحاكم وحاشيته بعيدا عن رأي النخبة السياسية، وادت هذه السياسة الى احتلال مصر مرتبة خطرة في مؤشر الدول الهشة كونها من الدول التي تتعرض لأخطار تهدد امنها واستقرارها السياسي (الزناتي، 2012: 3-8).

وكنتيجة لما سبق فقد شهدت الحياة السياسية المصرية خلال فترة التسعينات من القرن العشرين حالة من الركود السياسي الى أن جاءت الألفية الثالثة التي تميزت بحالة من الحراك السياسي والاجتماعي الذي أخذ بالتطور خلال العشر سنوات الأخيرة ليمثل حالة فريدة في تاريخ الحياة السياسية المصرية المرتكزة على حركة الاحتجاجات الاجتماعية واسعة النطاق. حيث تسبب النظام المصري بعد حرب الخليج الثانية عام1991 بهذه الحالة من خلال تضييق المساحة المسموح بها من حرية الرأي والتعبير، وحرية العمل السياسي بشكل عام، بحجة التخوف من مد الحركات الإسلامية العنيفة في تلك الفترة. بالإضافة الى تراجع القوى السياسية التقليدية، والطفرة الاقتصادية التي شهدتها تلك الفترة، واستخدام السلطة خطابا قوميا لتبرير دورها في حرب الخليج الثانية (العجاتي، 2011: 193).

تميزت هذه الفترة بحصول مصر على مكافأة مشاركته في تحرير الكويت وشطب نصف ديونه، كما بدأت مصر في تطبيق سياسة الاصلاح الاقتصادي، واعادة الهيكلة بما شمله ذلك من إعفاءات ضريبية للشركات الاجنبية وبيع بعض شركات القطاع العام،

وارتفاع في السيولة وكذلك جذب استثمارت اجنبية متمثلة في الشركات متعددة الجنسيات وتراجع معدلات التضخم (الجبور، 2010: 197-198).

ولكن هذا كله لم يكن الا طفرة اقتصادية حيث تعرض الاقتصاد المصري لثلاث صدمات رئيسية في نهاية التسعينات وهي: الأزمة المالية لبلدان شرق آسيا، والاعتداء الإرهابي على السياحة في الأقصر، والانخفاض الحاد في أسعار النفط، مما أدى الى ارتفاع معدلات التضخم وانحسار الاستثمار نتيجة لنقل الشركات لمواقعها لدول أخرى بعد انتهاء استفادتها من التسهيل الضريبي. فبدأت موجة من البطالة، وخصوصا لدى الشباب، الذي أصبح مهيئا لحركات الاحتجاج (الجبور،2010 :200).

سمح نظام مبارك للأحزاب بالقيام بأعمالها بشكل مشروع ابتداءا من منتصف الثمانينات؛ حيث قدم حزب الوفد طلب للسماح له بممارسة أعماله بشكل علني، ولكنه كحزب ليبرالي مني بالفشل على أرض الواقع نتيجة لأفكاره، في التسعينات المتراخية والمتقاربة من المواقف الحكومية، مما أضعف التعاطف الشعبي معه، وخصوصا فئة الشباب.

ومثل حزب اليسار الممثل بحزب التجمع الصوت الأكثر راديكالية في الشارع المصري ولكن هذا الحزب أصيب، بسقوط الاشتراكية، بحالة من الارتباك دفعته الى بناء تحالف مع الدولة ضد الإرهاب الديني، وتحولت مهمته الى معركة مع الفكر الأصولي، بدلا من محاربة سياسات نظام مبارك، مما أفقده الكثير من المشروعية والشعبية، وخصوصا لدخوله في صفقات مع النظام.

أما حزب العمل، فهو من أهم الاحزاب، وقد بدء ببرنامج وتوجهات اشتراكية لكنه نزعها تدريجيا، وتقارب مع جماعة الاخوان المسلمين، وانضمت عناصر ذات توجه إسلامي له، ونتيجة لهذا التحالف اشتدت الأزمات الداخلية للحزب، وفاز التيار الإسلامي في انتخاباته، مما حدا بالاشتراكيين الى الانشقاق وتكوين لجنة داخلية موازية للأولى، فضعف هيكل الحزب الأصلي أمام الرأي العام.

لقد عول الكثيرون على الحزب العربي الديمقراطي، الذي ولد في التسعينات لتغيير المشهد

السياسي المصري؛ إلا أنه ولد منقسما على نفسه. وكنتيجة لخلافات الفصائل الناصرية فيه، ضعفت فاعليته، وشلت قدرته، مما أدى الى الانسحاب منه.

أما فيما يخص جماعة الاخوان المسلمين، فقد بدأت في التسعينات، وقد مكنها ذلك من التسامح مع النظام لفترة قصيرة حتمتها ضرورات مواجهة النظام مع الجماعات الجهادية العنيفة، ولكن لم تخل من بعض المناوشات مثل قضية سلسبيل في عام 1992، وقد حاربها النظام لكسر شوكتها من خلال المحاكمات العسكرية، وسن التشريعات لتقليل وجودها في النقابات والاتحادات والمجالس المحلية. وذلك لإنهاكها واستنزاف قوتها دون الدخول في معركة معه لا يحتمل تكاليفها. بالإضافة لوجود قوى ذات كثافة وفاعلية على الساحة المصرية وهي الجماعات الإسلامية منها: الجهاد الاسلامي، والجماعة الاسلامية، وهي تنظيمات سلفية عنيفة متطرفة، تحكم بجاهلية الدولة لأنها لا تحكم بالدين الاسلامي، وتنتهج أسلوب العنف المسلح. وعلى الرغم من سجن معظم قياداتها في السبعينات الا أنها خرجت، واستطاعت أن تبني نفسها مرة أخرى، وازدادت حركة وفاعلية (الجبور، 2010: 194-197).

بسبب ذلك، وكنتيجة أيضا لضعف الأحزاب الموجودة، والبعد بين النظام الحاكم والمواطنين. فقد برز مصطلح جديد في التسعينات، أطلق عليه اسم المجتمع المدني حيث يمارس هذا المجتمع نشاطا تكميليا لدور الدولة المتراجع ويسد الفجوة بين المواطنين والدولة من ناحية. ومن ناحية أخرى، يساعد على إشاعة قيم المبادرة والاعتماد على الذات، ومن ثم خلق ثقافة مختلفة، قد تكون دافعة لتحول ديمقراطي على الساحة المصرية. إضافة الى النمو غير المسبوق لظاهرة الاعلام المستقل، وبهذا شهدت بداية القرن الواحد والعشرين حراكا سياسيا غير مسبوق في مصر .كانت بدايته في عام 2000، حيث ثارت مجموعة من التظاهرات والتحركات السياسية التضامنية في مصر على إثر اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية لتطالب بالدعم والتضامن وجمع التبرعات وقوافل المساعدات للفلسطينيين باعتبارهم جزء من القضية المصرية وهم إنساني عام، وكانت البيئة داعمة للحراك المصري سواء بسبب التراجع الاقتصادي أو التطور الاعلامي

المتمثل أنذاك بقناتي الجزيرة والعربية. حيث كانت الضغوط الدولية وخصوصا أمريكا تدعو الى تغيير الأوضاع السياسية والاقتصادية لأنها مفرخة للإرهاب مما حدا بالحزب الوطني الحاكم الى عمل تغييرات إصلاحية في هيكله بقيادة جمال مبارك لتحسين صورة الحزب في الشارع المصري. وعلى الرغم من ان التغييرات ليست جذرية ولكنها كانت مهمة وذات دلالة مؤثرة. بالاضافة الى ظهور حركات مناهضة للعولمة في العالم، وفي داخل مصر. كان جوهرها تحدي الشركات الكبرى، والمؤسسات المالية الدولية. لقد كان للتحركات الدولية صداً واسعا في مصر، فتحرك الشارع المصري تضامنا مع قضايا المنطقة. ومنها ابتدأ النشاط والحراك الشعبي منطلقا من الانتفاضة مرورا بأحداث 10 أيلول في ميدان التحرير، وفي 2002 بلغت المظاهرات الشعبية أشدها نتيجة لحصار إسرائيل لرام الله وجنين، وكانت بمشاركة نخب تنتمي الى تيارات فكرية مختلفة. ولكن كنتيجة لحملة الاعتقالات التي تلقاها الناشطون تراجع نشاط اللجنة الشعبية إلا أن العامل الخارجي؛ أسهم في دعم عملها للأمام. وذلك من خلال الهجوم الأمريكي المحتمل على العراق. فحشدت اللجان كل الفئات، ومن أهم البنى التنظيمية الشعبية، حركة كفاية وهي حركة منفتحة على كافة الاطياف السياسية الأخرى وقد أحدثت هذه الحركة أثرا كبيرا في الساحة المصرية، كما جذبت انتباه وسائل الاعلام العالمية والإقليمية الى وجود قوى داخلية تطالب بالإصلاح السياسي في مصر. وقد نشأ من رحم هذه الحركة حركات شقيقة، منها: حركة استقلال الجامعة–9مارس، وحركة أطباء بلا حدود تعمل بالاتجاه نفسه (العجاتي،2011 :204–217).

ولم تكن البيئة المصرية غائبة عن هذه التطورات فمع استمرار الأزمات الاقتصادية وتعاظمها وارتفاع معدلات البطالة، تعمق الشعور لدى المواطنين بغياب امكانية تحسين الأوضاع الاقتصادية، وأن المشكلة تكمن في سوء توزيع الدخل حيث توجهت المشاريع الى الشريحة الثرية من المجتمع مما خلق الشعور بالاجحاف، وخصوصا في الطبقة الوسطى مما دفعها للإلتحاق بحركة الاحتجاج (العجاتي، 2011 :217–218).

كما برز دور الصحف المستقلة الأكثر جرأة في اختراق الحدود الحمراء في هذه الفترة،

وأصبح في مصر صحافة مستقلة لاتخشى الانتقاد المباشر للمسؤولين وعلى رأسهم رئيس الجمهورية وعائلته، كما وتحولت نقابة الصحفيين الى منبر لإطلاق تظاهرات كفاية الأمر الذي جعلها تحت حصار شبه دائم من أجهزة الأمن. وبذلك تكون تحركات القضاة وحركة كفاية وغيرها، قد ساهمت في رفع سقف الحرية في حين شكلت الصحافة المصرية صوت هذه الحركات الى الرأي العام والشارع المصري (العجاتي، 2011 :218-219).

استمر النظام المصري في تكرار أخطائه بعد الانتخابات الرئاسية في عام 2006، وفي عام 2008 بعد الإضراب؛ حيث سعى إلى محاربة جماعة الإخوان المسلمين وحركة كفاية، والمدونيين، والقضاة، والصحفيين. فحرم الإخوان من ممارسة نشاطهم السياسي، وأصدر ضدهم أحكاما عسكرية، وأوقف حزب العمل والوسط والكرامة. ثم دخل معارك الكادر الخاص، والحصول على الخبز ومعارك الغلاء، وأحداث المحلة، والعنف الأمني في مواجهة الشارع، والقبض على جورج اسحق قيادي كفاية (حبيب، 2010: 360-361).

كما زادت الاحتجاجات الاجتماعية والتي كانت في معظمها احتجاجات مطلبية، أو فئوية ذات أبعاد اقتصادية-اجتماعية وذات ارتباط مباشر بالحياة اليومية، وكانت بعيدة عن المطالب السياسية التي نادت بها حركة كفاية وأخواتها. بعد ذلك أخذت الاحتجاجات بالانتقال من العفوية الى الفئوية، ومن ثم أخذت بالتوسع نحو قطاعات جديدة وغير مألوفة من أبرزها: اعتصامات موظفي الضرائب العقارية في 2007على إثر ارتفاع الأسعار. يضاف الى ذلك آثار الأزمة المالية والاقتصادية التي أدت الى تزايد الغضب العمالي؛ نتيجة تقليص الشركات لحجم عمالها، والتعدي على أجورهم للتغلب على آثار الأزمة. بالإضافة الى تعامل الحكومة بتجاهل مع آثار الأزمة مصرحة بعدم تأثر الاقتصاد المصري في البداية (العجاتي، 2011 :220-235).

تم التعامل تاريخيا مع الاحتجاجات العمالية على أنها ملف أمني بالكامل، ولكن في التسعينات تم التعامل معها، إما بتحقيق المطالب، أو إعطاء العمال إجازات لتهدئة حدة الأوضاع، حيث أن هذه القرارات كانت تتخذ بدوافع أمنية وسياسية فحسب على أساس ان

الدولة هي صاحب العمل وإن الاحتجاجات موجهة ضدها (العجاتي، 2011: 239).

أما على المستوى الإقليمي والدولي فكانت مصر مضطرة نتيجة للضغوط الداخلية عليها الى تقديم تنازلات في ما يخص فلسطين، ووقعت اتفاقية كويز مع أمريكا لتكون أسواق لمنتجاتها الصناعية على أن تكون (11.7) مكونات إسرائيلية، بالإضافة الى غيرها من الاتفاقيات التي تسعى الى التطبيع مع اسرائيل كإتفاقية تصدير الغاز لإسرائيل بثمن يتراوح مابين (70) سنتا-(1.50) دولار في حين سعر التكلفة (2.65) وقد دفعت هذه الاتفاقية الى احتجاج العديد من النواب في مجلس الشعب، وأصبحت قضية منظورة أمام القضاء (العجاتي، 2011: 219-221).

لقد أثرت هذه الحركات على العديد من القطاعات في المجتمع، وساهمت في تغيير ثقافة الخوف والسلبية التي ظلت سائدة لسنوات طويلة في الشارع المصري، بالإضافة الى العامل الاقتصادي وأثره على الاستقرار، وتشابك ذلك مع مساحات الديمقراطية المتاحة لهذه الحركات للتطور، وانتزاع مساحات للحركة من السلطة. كما أسهم العامل الاقليمي في مصر بتطوير هذه الحركات، بل كانت محركة لها في كثير من الأحيان. لقد بلغت هذه الحركات مرحلة بلورة المطالب المشتركة في صورة مطالب بعيدة المدى تصحح الهياكل القائمة، وليس فقط الحصول على مطالب آنية.

2.2.2.4 الأسباب التي أدت إلى قيام الثورة المصرية

كان للثورة التونسية الشعبية التي أطاحت بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي؛ أثرٌ كبيرٌ في إطلاق شرارة الغضب الشعبي في مصر تجاه استمرار نظام مبارك. وتركزت الشرارة التي اندلعت بسببها الثورة المصرية في عدة نقاط، أهمها:

1- قانون الطوارىء: وهو القانون المعمول به منذ عام 1967، باستثناء فترة انقطاع لمدة (18) شهرا في أوائل الثمانينات، وبموجب هذا القانون توسعت سلطة الشرطة وعلقت الحقوق الدستورية وفرضت الرقابة، وقيد القانون بشدة أي نشاط سياسي غير حكومي مثل "تنظيم المظاهرات، والتنظيمات السياسية غير المرخص بها، وحظر رسميا أي تبرعات مالية غير مسجلة". وبموجب هذا القانون احتجز ما يزيد عن (17.000)

شخص، ووصل عدد السجناء السياسيين كأعلى تقدير إلى (30.000) سجين. ويمنح قانون الطوارىء الحكومة الحق في أن تحتجز أي شخص لفترة غير محددة لسبب أو بدون، ولا يمكن للشخص الدفاع عن نفسه وتستطيع الحكومة أن تبقيه في السجن دون محاكمة. وقد عملت الحكومات المتوالية في مصر على إبقاء العمل بهذا القانون بحجة الحفاظ على الأمن القومي.

2- سطوة رجال الشرطة: ففي ظل العمل بقانون الطوارىء عانى المواطن المصري من الظلم وإنتهاك حقوقه التي تتمثل في طريقة القبض والحبس والقتل، ومن أشهر هذه الأحداث مقتل الشاب السكندري خالد محمد سعيد الذي توفي على يد رجال الشرطة في منطقة سيدي جابر في السادس من يونيو 2010، بعد أن تم ضربه وسحله حتى الموت أمام عدد من شهود العيان. ووفاة شاب آخر هو السيد بلال أثناء احتجازه في مباحث أمن الدولة بالإسكندرية، بعد تعذيبه في إعقاب حادثة تفجير كنيسة القديسين بالإسكندرية. ويصل إجمالي ضحايا عنف وزارة الداخليه المصريه لنحو (350) شخص في آخر ثلاث سنوات، حسب تقديرات المنظمات المعنية بحقوق الإنسان. لقد تنامى الدور الأمني وتسلطه في فترة حكم الرئيس مبارك، وأصبح ظاهرة غالبة في المجتمع المصري، وتجلت مظاهره في: استعراض القوة واستخدامها، وتطور مفهوم أمن الدولة، وفلسفة إهانة المواطن، وظاهرة البلطجة السياسية (الزناتي، 2012: 3-8).

3- وجود حسني مبارك في الحكم: استمرار الفترة الرئاسية لحسني مبارك منذ عام 1981، وطوال ثلاثين عاما تعرضت فيها مصر للسرقة والنهب من حاشيته ووزراء حكوماته المتعاقبة؛ ما كان له الأثر الكبير على التدهور الإقتصادي والإجتماعي. بالإضافة إلي التراجع الملحوظ في مستوى التعليم، وإرتفاع معدلات البطالة، وانتشار الجرائم.

4- سوء الأوضاع الإقتصادية والاجتماعية والسياسية: في تقرير لمنظمة الشفافية الدولية (وهي منظمة دولية لرصد جميع أنواع الفساد بما في ذلك الفساد السياسي) قيّمت مصر بـ (3.1) عام 2010 استنادا إلى تصورات درجة الفساد من رجال أعمال ومحللي الدولة.

حيث أن (10) تعني نظيفة جدا و (0) تعني شديدة الفساد. وتحتل مصر المرتبة (98) من أصل (178) بلد مدرج في التقرير. ومع انتهاء العام 2010، وصل إجمالي سكان مصر الذين يعيشون تحت خط الفقر نحو (40٪)، بإجمالي دخل الفرد منهم نحو دولارين فى اليوم.

5- زيادة معدلات الفقر: ساهمت الزيادة الكبيرة في عدد السكان (ما يزيد
عن 81,713,517 حسب آخر التقديرات عام 2008)، وتركز النسبة الأكبر من هذا العدد في الشريط الضيق على ضفاف النيل في مساحة حوالي (40000) كيلومتر مربع (15000 ميل مربع) في زيادة معدلات الفقر والبطالة (نافعة، 2011: عن الموقع الالكتروني).

6- تصدير الغاز لإسرائيل: في عام 2004 أبرمت أربعة عقود تقوم بموجبها مصر بتصدير الغاز الطبيعي لإسرائيل، يمتد العمل بها حتى عام 2030. وتسببت هذه العقود في أزمات عدة بسبب معارضة خبراء بترول وسفراء سابقين. خاصة أن التصدير لا يجب أن يبدأ إلا في حالة وجود فائض، وهو مالا يتوفر في مصر. واعتبرت تلك العقود إهداراً للمال العام، ومجاملة لإسرائيل. ما دعا المحكمة الإدارية العليا لإصدار أحكام ببطلان قرار وزير البترول سامح فهمي لتكليفه مديري شركات عامة ببيع الغاز لشركة حسين سالم، التي تقوم بدورها بتصديره إلى شركة الكهرباء الإسرائيلية.

7- انتخابات مجلسي الشعب والشورى: قبل نحو شهرين من اندلاع الاحتجاجات أجريت الإنتخابات البرلمانية في مصر لمجلسي الشعب والشورى، والتي حصد فيها الحزب الوطني الحاكم على ما يزيد عن (95%) من مقاعد المجلسين، ماحياً بشكل كامل أي تمثيل للمعارضة، الأمر الذي أصاب المواطنين بالإحباط، ودفع قوى سياسية عدة لوصفها بأسوأ إنتخابات برلمانية في التاريخ المصري؛ لأنها تناقض الواقع في الشارع المصري. بالإضافة إلى انتهاك حقوق القضاء المصري في الإشراف عليها بعد أن أطاح النظام بأحكام القضاء في عدم شرعية بعض الدوائر الانتخابية. ومُنع الإخوان المسلمون من المشاركة فيها بشكل قانوني.

8- تفجير كنيسة القديسين بالإسكندرية: حدثت عملية إرهابية فى الإسكندرية في أول أيام العام 2011، وسط الاحتفالات بعيد الميلاد للكنائس الشرقية. وأسفرت هذه العملية عن وقوع (25) قتيلًا بينهم مسلمين، كما أصيب نحو (97) شخصًا آخرين. المثير في الأمر أن بعض الأوراق التي تم العثور عليها تصف تورط وزارة الداخلية المصرية، وأنها وراء التفجير بمساعدة جماعات ارهابية. وتشير الأوراق بأن هناك سلاح سري تم تأسيسه من اثنين وعشرين ضابطا، وتحت اشراف وزير الداخلية "حبيب العادلي" لترهيب المواطنين، وزعزعة إحساسهم بالأمن، والترويج لأفكار الفتنة الطائفية.

9- ظاهرة البوعزيزية: تنسب هذه إلى التونسي محمد البوعزيزي الذي أشعل الانتفاضة التونسية بإحراق نفسه، وأدت إلى إطلاق شرارة الثورات العربية، لقد قام أربعة مواطنين مصريين في 18 يناير 2011 بإشعال النار في أنفسهم بشكل منفصل احتجاجاً على الأوضاع المعيشية، والاقتصادية، والسياسية (نافعة، 2011: عن الموقع الالكتروني).

10- مواقع التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت: ربما لا يمكن تصنيف مواقع التواصل الاجتماعي " فيسبوك وتويتر" كسبب رئيسي لقيام ثورة "اللوتس"، لكنها تبقى حلقة وصل ومحرك مهم للأحداث. فمن خلال صفحة أو مجموعة "كلنا خالد سعيد" على فيسبوك، تمت الدعوة لمظاهرات يوم الغضب في الخامس والعشرين من يناير 2011، كما كان لها دور كبير في التنسيق بين الشبان، ونقل صدى المواجهات مع رجال الأمن. فالثورة عندما بدأت يوم 25 يناير كانت مكونة من الشباب الذين شاهدوا أو انضموا لصفحة " كلنا خالد سعيد"، ثم تحولت الى ثورة شاركت فيها جميع طوائف الشعب المصرى (رمضان، 2011، عن الموقع الالكتروني)

11- التوريث: برز نجل الرئيس المصري جمال مبارك على مسرح السياسة المصرية، في بداية الألفية الثالثة، وبدا واضحا أن القيادة المصرية لم تعد مشغولة بشيء قدر انشغالها بترتيب عملية نقل السلطة من الأب إلى الإبن (نافعة، 2011: عن الموقع الالكتروني).

ويشير أبو الغيط إلى أن كل المؤشرات كانت تدل على بناء جمال مبارك لقاعدة

سياسية تتيح له السيطرة على السلطة في أي لحظة، على الرغم من إنكار مبارك لذلك في كافة المناسبات (أبو الغيط، 2013: 496).

كل هذه الأسباب سابقة الذكر، مصحوبة بنجاح الثورة التونسية في تغيير الحكم، شكلت عاملا مغريا وتحفيزا للمصريين ليعملوا على تصعيد الاحتجاج وهذا ما كان فعلا. اندلعت الثورة المصرية في 25 كانون الثاني 2011.

3.2.2.4 بداية الثورة المصرية وتنحي الرئيس محمد مبارك

هبت الثورة المصرية في 25 كانون الثاني 2011 في كل أنحاء البلاد، لم يكن لها مثيل في الحجم، والشمول الجغرافي، والطبقي، والديني. اشتملت على جماهير من مختلف أنواع الانتماء السياسي، والمستوى التعليمي. لم تكن مطالب الثورة محددة وواضحة في البداية. تمثلت في المطالبة بتغيير جوانب متعددة من الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية (أمين، 2013: 160-161).

أخذت المطالب الثورية للمتظاهرين بالتبلور شيئا فشيئا حتى وصلت لإسقاط الرئيس مبارك فقد ظهر ذلك بوضوح في يوم الغضب المخصص من قبل المصريين لإسقاط النظام، وبهذا تأكد بأن خارطة الشرق الأوسط لن تبقى على حالها. تميز تركيب الحشود بأنه خلطة من الشباب والكهول، والذكور والإناث، والمسيحيين والمسلمين. استخدم المصريون يوم 25 كانون الثاني على موقع التويتر لنشر الأخبار، ورسائل التشجيع عن مسار المظاهرات. فوقف المتظاهرون أمام المقر الرئيسي للحزب الديمقراطي الحاكم وبدأوا بالهتاف مطالبين الرئيس بمغادرة البلاد. وفي نفس الوقت كانت المظاهرات مشتعلة في الإسكندرية والمحلة والتي تعد مركزا للحركة العمالية والنشاط السياسي، وطالبوا بتنحي الرئيس مبارك إلغاء قانون الطوارئ المعمول به منذ تولي مبارك الحكم. حاولت قوات الأمن أن تفرض سلسلة بشرية لصد المتظاهرين، لكنها فشلت أمام موجات المتظاهرين حينها لجأت إلى قنابل الغاز المسيل للدموع على الجموع الغفيرة. وعلى الرغم من الخطابات التي ألقاها حسني مبارك على الجماهير موضحا بها عدم رغبته في الترشح للإنتخابات القادمة إلا أن المطالب الشعبية لم تتأثر، ولم يبد المتظاهرون أي نية للتراجع.

هدف الرئيس مبارك من تردده ومماطلته في الاستجابة أن يقوم المتظاهرين بنشر الفوضى في مصر. وعمد النظام إلى قطع الانترنت، وأُغلِقت البنوك والبورصة، وتوقفت القطارات، وعانت المتاجر من نقص في الإمدادات (لينش، 2013: 100-111)

استمر المتظاهرين في الاحتجاج، والمطالبة بالإفراج عن المعتقلين السياسيين بدون محاكمة، ووضع حد للفساد. أضيف لهذه مطالب أخرى وهي القبض على المسؤولين عن انسحاب الشرطة، وفتح السجون، وتقديمهم للمحاكمة، ثم جاءت موقعة الجمل في 2 شباط، وتمت المطالبة بالقبض على المسؤولين عنها (أمين، 2013: 160)

كشفت هذه الموقعة عن عدم قدرة النظام وأعوانه على إدارة البلاد إلا بعقلية الأمن والبلطجية فاستأجروا خيالة وجمالين لقمع المتظاهرين في ميدان التحرير، وتم نقل هذه الأحداث من قبل وسائل الإعلام العالمية. كما حشدت في نفس اليوم مظاهرات مؤيدة للنظام فوقعت بينهم اشتباكات عنيفة حاول فيها المتظاهرون المؤيدون اقتحام ميدان التحرير (فريد، 2012: 24).

لعب الإخوان دورا هاما في هذه الموقعة فقد أصدروا بيانا للثبات في الميدان ونصرة من يعتدى عليه، وانتصر الثوار في هذه الموقعة (عبد اللطيف، 2012: 226).

لم تكن هذه المرة الأولى التي يستخدم فيها النظام البلطجية المأجورين للسيطرة على التجمعات، فقد كانت هناك العديد من السوابق؛ وقد استخدم هذا الأسلوب سابقا، في العام 2005، مع مئات من الناشطين اليساريين الذين تجمهروا وسط القاهرة من أجل الإصلاح السياسي؛ إلا أن المباحث طوقتهم وأطلقت البلطجية عليهم. وتم تكرار الأمر مع حركة كفاية في العام 2006 (لنش، 2013: 115-116).

كانت مشاركة السلفيين في الثورة هزيلة، وتجسدت في مشاركة شباب من التيار السلفي بشكل فردي؛ لأنهم يعدونها بدعة، وصدرت لهم فتاوى بتحريم المشاركة في المظاهرات. إلا أنه وبعد الثورة طرأ تغيير مهم ونوعي فحاولوا المشاركة في الحياة السياسية من خلال مطالبتهم بالحصول على الشرعية القانونية لتأسيس أحزاب سياسية، والانخراط بقوة في العمل العام (عبد اللطيف، 2012: 221-222).

نشرت الصحف تقدير الخبراء لثروة مبارك وعائلته بنحو(70) مليار دولار مودعة في حسابات سرية في الخارج، فزادت الاحتجاجات لتشمل هذه المرة مصريين مغتربين في لندن أمام إحدى فلل جمال مبارك، إضافة إلى تلك الموجودة في الميدان مركزين على شعار "يد واحدة" للتأكيد على الوحدة الوطنية التي أراد النظام أن يفتتها من خلال تأجيج الطائفية. في هذه الأثناء، تم اعتقال مدير مكتب الجزيرة التي كانت تنقل الأحداث أولا بأول، وتوقف خط الغاز المصري لإسرائيل بسبب تفجير أنبوب الغاز.

أجمع الشباب المعتصمين على رفض التعديلات الدستورية المتوافق عليها من قبل عمر سليمان وبعض ممثلي الثورة، وصرحوا بعدم قبولهم إلا بتغيير حقيقي شامل للنظام والدستور، وطالبوا بوجود مجلس رئاسي يضم مدنيين وعسكريين وحكومة انقاذ وطني لتسيير الأعمال. وأكد منسق حركة كفاية عبد الحليم قنديل أن هدف الثورة هو إسقاط الرئيس مبارك. وأجمع المتظاهرون على تحقيق أهداف الثورة. وطالبوا بتنحي مبارك، وحل مجلسي الشورى والشعب، وتولي رئيس المحكمة العليا لشؤون الدولة لفترة انتقالية يتم خلالها الإعلان عن جمعية وطنية لصياغة الدستور، وتشكيل حكومة لتسيير الأعمال، وقيام الشرطة العسكرية بحفظ النظام، والتحفظ على المسؤولين وأموالهم لحين معرفة مصدرها، والإعداد لانتخابات رئاسية وتشريعية وفقا للدستور الجديد (فريد، 2012: 26-32).

ظلت هذه الاحتجاجات مستمرة، وشملت كل محافظات مصر، حتى وصلت إلى نهايتها يوم 11 شباط 2011، بإعلان عمر سليمان تنحي الرئيس مبارك بعد 18 يوم من اندلاعها. معلنة نهاية حكم تسلطي دام لأكثر من ثلاثين عام.

4.2.2.4 دور الإخوان المسلمون في الثورة المصرية

حظيت الثورة المصرية بمباركة من جماعة الإخوان المسلمين، على الرغم من عدم مشاركتهم في البداية؛ إلا من خلال مجموعات من الشباب الذين ينتمون إليها، وجاءت مشاركتهم الفاعلة عندما عملوا على مراجعة استراتيجيتهم الاحتجاجية، حيث أضفت على الجماعة المشروعية في المساهمة لاحقا في بناء النظام السياسي الجديد. تمثل موقف

الإخوان من المشاركة في الثورة في ثلاثة بيانات:

1- صدر بيان يوم 19 كانون الثاني بعنوان الإخوان المسلمون والأحداث الجارية: انتفاضة تونس ومطالب الشعب المصري، تضمن هذا البيان مجموعة من المطالب، تمثلت في: إنهاء حالة الطواريء، وحل مجلس الشعب، والإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين.

2- صدر بيان يوم 21 كانون الثاني؛ يرفض فيها الإخوان التهديدات الأمنية الموجهة ضدهم.

3- صدر بيان يوم 26 كانون الثاني؛ قررت الجماعة فيه المشاركة الكاملة في جمعة الغضب، واستدعت قواعدها الشعبية من كافة المحافظات (عبداللطيف، 2012: 222-224).

حضر عدد من قادة الإخوان إلى التظاهرات يوم 25 كانون الثاني لتقييم الأوضاع، وسمحوا بالمشاركة الاختيارية للشباب. ومن هؤلاء القادة محمد البلتاجي، وجمال حشمت، وسعد الحسيني. انضم عدد من شباب الإخوان إلى التحالف المعروف ب " شباب من أجل التغيير" الذي ضم عددا من القوى والحركات الإحتجاجية، منها حركة 6 إبريل، وكلنا خالد سعيد، وجبهة الدكتور البرادعي، والجبهة الشعبية من أجل التغيير، وحزب الكرامة، وحزب الغد. حيث شارك شبان الجماعة في الكثير من الوقفات الاحتجاجية ومنها مبادرة حراسة الكنائس كرد على تفجير كنسية القديسيين. أما المشاركة الفعلية للجماعة فكانت يوم 26 كانون الثاني، حيث سجلت أول مشاركة جماعية. أصدر الإخوان يوم 3 شباط بيانا أعلنوا فيه عدم رفضهم للحوار الجاد للخروج من هذه الأزمة، حيث قبلوا المشاركة في جلسات الحوار الوطني التي دعا إليها عمر سليمان، فوجهت الانتقادت للإخوان، ورفض الشباب المشاركة فيه وطالبوا بتنحي الرئيس. رفض الإخوان البيان الصادر عن النظام لأنه لا يرقى لمستوى تطلعات الميدان الذي يطالب بالتنحي. وأصدرت بيانا توضح فيه أن التعديلات الدستورية المقترحة من قبل النظام غير شرعية؛ لأنها صادرة عن رئيس سقطت شرعيته بالمظاهرات. في هذه الأثناء، بعث الإخوان المسلمون رسائل لطمأنة المجلس

العسكري بعدم رغبتهم في السلطة أو الترشح للرئاسة. فهم قدروا وعود المجلس الأعلى للقوات المسلحة بنقل السلطة إلى المدنيين سلميا حتى يتفرغ الجيش لمهماته الأساسية (عبد اللطيف، 2012: 224-227).

تسببت ثورة 25 كانون الثاني بحدوث عدد من التغييرات في الجماعة، تمثلت في:

1- تمرد شباب الإخوان على الجماعة بإنشاء حزب التيار المصري؛ وذلك تجسيدا لرفضهم للطريقة التي تدار بها الجماعة، وطريقة تعاطيهم مع الملفات الكبيرة كالتعامل مع المرأة، ودور الشباب داخل الجماعة، والعلاقة بين الدعوي والسياسي.

2- إجراء الجماعة لنقاشات علنية لبعض الشؤون التي كانت سرية، وعقد مجلس شورى الإخوان للمرة الأولى منذ 15سنة.

3- حظيت الجماعة للمرة الأولى بالشرعية القانونية عن طريق تأسيس حزب الحرية والعدالة، الذي أثار نقاشات مهمة حول طبيعة العلاقة مابين الحزب والجماعة، وما مدى استقلال الحزب عن أوامر المرشد، و إذا ماكان الحزب هو الجناح العسكري للجماعة (عبد اللطيف، 2012: 220).

5.2.2.4 دور الجيش في الثورة المصرية

استجاب الجيش المصري من بداية الثورة لرغبات الثوار، فقام بحمايتهم ودعمهم من بطش النظام، ثم مكنهم من الاستمرار في الضغط حتى تم إسقاط الرئيس مبارك وكبار معاونيه، وأيضا في تغيير بعض الوزراء من فترة الرئيس المخلوع، واختيار رئيس للوزراء يتمتع برضا الثوار (أمين، 2013: 154-160).

لعب الجيش المصري دورا كبيرا، وبالتحديد رتبه العليا، في صياغة السياسة، وإجبار الرئيس المصري حسني مبارك للاستقالة نتيجة للضغوط الشعبية المتزايدة. لقد شكل مبارك عبئا على السلطة المؤسساتية في مصر، والعسكرية بشكل خاص؛ وذلك لطول مدة مكوثه في الحكم، ناهيك عن تزايد الفساد. وعندما أحس الجيش برجوح الكفة للثوار، وخشية من حدوث انقسامات فيه قرروا التدخل لمصلحة الشعب مدفوعا بالمصلحة الذاتية لاحتواء المدة الانتقالية، وليكسبوا المزيد من الوقت والمساحة للمناورة. ظهر المجلس الأعلى في

اليوم السابق لاستقالة مبارك، وأفاد بأنه موجود لحماية مصر في الأوقات العصيبة، كما فعل منذ ثورة يوليو 1952(عزام، 2012: 2).

عندما علم الرئيس بشأن البيان العسكري قام بعمل لقاء مع كل من نائبه اللواء عمر سليمان، والفريق أحمد شفيق، والمشير حسين طنطاوي، والفريق سامي عنان، ووزير الداخلية، واللواء نجيب عبدالسلام، وبين لهم بأنهم بذلك قد أعلنوا عن موقفهم، وأن واجبهم ينحصر في حماية الشرعية، إلا أن قادة الجيش صرحوا له بأن هذا موقفهم ولن يتورطوا في إراقة دماء المتظاهرين. وعملوا على سحب الذخيرة الحية من الجيش حتى لا يحدث تصادمات معهم.

وعلى الرغم من محاولات مبارك الكثيرة في خطاباته التي ألقاها والتنازلات المقدمة من قبله لتعديل الأوضاع إلا أن الجماهير لم تستجب له، وطالبت الجيش بالتدخل وحسم الأمور. أما على مستوى المجلس، فقد انتظر أعضاءه وفاء مبارك بوعده بنقل سلطاته الى نائبه عمر سليمان لكنه لم يفعل. لذلك كانت هنالك اقتراحات بعمل انقلاب على الرئيس لتجنيب مصر الويلات إلا أن المشير الطنطاوي رفض ذلك، مع إدراكه بأنهم حماة الشرعية في البلاد، وأن الشرعية في هذه المرحلة لا تتجسد في النظام (بكري، 2013: 16-32).

حاول مبارك أن يحسم الأمر بسرعة بعد بيان الجيش، فألقى خطابا يسلم بموجبه السلطات لنائبه عمر سليمان. حيث قرر النائب بأنه يتوجب على الرئيس أن يسافر إلى شرم الشيخ حتى يتمكن من تسيير الأمور بدون تدخل من قبله. وخصوصا مع عزم الجماهير بالزحف للقصر الجمهوري، ونتيجة لتعالي الأصوات المطالبة بالرحيل قرر المجلس العسكري وعمر سليمان على إبلاغ الرئيس بالرحيل، ولكن برزت مشكلة المخرج الدستوري للبديل الذي سيتسلم السلطة، وبإستشارة المختصين القانونيين كان الخيار المقبول هو تسلم المجلس الأعلى للقوات مهام السلطة في البلاد بناءا على الشرعية الثورية. بعد التحدث مع مبارك، وشرح ما آلت إليه الأمور وأن هنالك خوف من اقتحام القصر من قبل الجماهير. وافق الرئيس على التنحي وتسليم السلطات للمجلس العسكري

(بكري، 2013: 34–46).

6.2.2.4 الثورة والثورة المضادة

تنشأ الثورة المضادة عادة بعد اندلاع الثورة، وذلك للإلتفاف عليها، وإحباطها، ومنع تقدمها، واكتمال تحقيق أهدافها من قبل الأشخاص الذين تضرروا منها. وبالتالي فإن الثورة والثورة المضادة يشكلان الصراع ما بين النظام الجديد، والنظام القديم الذي تجاهد عناصره لاستعادته كما كان أو إعادته بشكل جديد وأشخاص جدد. وتأخذ الثورة المضادة أسلوبا معطلا للثورة أو مشككا فيها وفي قادتها ونواياهم. كما أنها قد تتخذ مظهر الفوضى الشاملة لتضيع أولويات الثورة والتركيز على أولوية الأمن بدلا من استكمال الثورة، أو أنها

تفتعل الأحداث الدامية الفوضوية في محاولة للقضاء على الثورة بالكامل. وتتجسد إعلام

فاسدين يخشون افتضاح فسادهم إذا استمرت الثورة قدما.

شكلت النخب الفاسدة في المجتمع المصري التابعة للنظام السابق بعد تفككها وانهيار أجزاءها مشكلة لقوى الثورة؛ حيث رغبت هذه بإعادة انتاج النظام القديم الذي يخدم مصلحتها (زناتي، 2012: 8).

اختلفت الآراء في تحديد بداية الثورة المضادة في مصر، والراجح بأنها بدأت قبل 11شباط 2011، حيث راهنت قوى الثورة المضادة على أكثر من عامل لإفشال الثورة، أما هذه العوامل، فهي:

1– إحداث الفوضى لإفشال الجيش، وتجلت هذه بانسحاب الشرطة وفتح السجون وهروب آلاف المساجين.

2– إحداث فتنة طائفية تشق وحدة الشعب المصري من خلال استدعاء الفزاعة الإسلامية بنسختها السلفية.

3– التشكيك في نوايا الجيش تجاه الثورة. فمرة يقولون بأنه يعمل لحساب النظام، ومرة أخرى يعمل لصالح الإخوان المسلمين.

4– إحداث تدهور في الاقتصاد عن طريق الحلف الاقتصادي الذي لازال مسيطرا.

ظهرت تجليات الثورة المضادة في:

1- الحشد الشعبي ضد الثورة. حيث تجمعت العديد من الجماهير المؤيدة للنظام كما حدث في موقعة الجمل الشهيرة.

2- المجال الإعلامي. لقد كان أداء الإعلام الرسمي متخبطا وملحقا بالموقف الرسمي، فعملوا على تهويل الفوضى التي ستدخل فيها مصر بسقوط النظام، ولكن ما أن انتهت الثورة أخذوا بتمجيدها (علام، 2012: 387-392).

3- المجال الأمني. تجلى الإنفلات الأمني قبل تنحي الرئيس مبارك، وظهر جليا بانسحاب الشرطة من الشوارع وإطلاق السجناء، لكي يشغلوا الناس في حماية ممتلكاتهم بدلا من متابعة ثورتهم. كما ظهرت الفتنة الطائفية بهدم 3 كنائس وحرقها، واشتباكات دامية في منشأة نصر وإمبابة.

4- المجال الاقتصادي. حيث لا زال معظم المستفيدين من النظام السابق متحكمين في الأسواق ومجال الأعمال في مصر.

5- المجال السياسي والقانوني. عدم إعتراف حكومة أحمد شفيق بتوصيف الثورة فهو يصفها مرة بالاحتجاج وأخرى بالحركة غير مدرك إلى أنه يجب أن يكون في قطيعة تامة عما سبقه من حكومات (علام، 2012: 392-416).

7.2.2.4 المجلس العسكري وحكم مصر في المرحلة الانتقالية الأولى

وضع الدستور المصري الكثير من التعقيدات للمرشحين لمنصب رئيس الجمهورية، والمتمثلة في المواد (67) و (71) من الدستور المصري، حيث يحتاج المرشح لمنصب الجمهورية إلى تأييد (250) عضوا على الأقل من الأعضاء المنتخبين بمجلسي الشعب والشورى، إضافة إلى وضعها قيود على مرشحي الأحزاب، وتشترط أن يكون لكل حزب سياسي ممثل في البرلمان لكي يسمح له بترشيح أحد أعضاء هيئته العليا، وهذا يعني حرمان غالبية الأحزاب من الترشح. أما المادة (78) فتنص على بدء الإجراءات لاختيار رئيس الجمهورية الجديد قبل انتهاء مدة الرئيس ب (60) يوم على الأقل. فيما شكلت المادة (189) عائقا أمام إجراء أي تعديلات دستورية إلا بعد المناقشة، والتي تتطلب

شهرين من ثم عرضها على الشعب للاستفتاء. أما المادة (82) فقد نصت على أنه لا يمكن، في حال عجز الرئيس عن القيام بمهامه، لمن ينوب عنه إجراء أي تعديلات دستورية، أو إقالة مجلس الشعب والشورى أو الحكومة. كنتيجة لهذه التعقيدات الدستورية كان الخيار الأمثل لمبارك أن يكلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد للخروج من الأزمة بمنحه الشرعية الثورية. في يوم 11 شباط 2011، أعلن محسن الفنجري عضو المجلس الأعلى عن تسلم المجلس مهام السلطة وإدارة شؤون البلاد، وأكد على أنه سيتم اصدار بيانات تحدد الخطوات والتدابير التي سيتم اتباعها لتحديد مسار الفترة الانتقالية (بكري، 2013 :45-52).

أصدر المجلس الأعلى يوم 12شباط 2011 بيانا أعلن فيه تكليف أحمد شفيق لتشكيل حكومة الفترة الانتقالية، وأكد على تطلعه للانتقال السلمي للسلطة في ظل نظام ديمقراطي حر، ودعا رجال الشرطة للقيام بعملهم، وأكد على التزام مصر بجميع المعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية لطمأنة إسرائيل بعدم تخلي مصر عن معاهدة كامب ديفيد. وفي 13 شباط تم إصدار بيان ضمن حل مجلسي الشعب والشورى، وتعطيل العمل بدستور 1971، وتولي المجلس الأعلى إدارة شؤون البلاد بصفة مؤقتة لمدة 6 شهور، أو لحين الانتهاء من انتخابات المجالس ورئيس الجمهورية. وقد أحدث هذا الإعلان ردود فعل إيجابية لأنه تبنى خيارات الثورة. وعلى الرغم من ذلك، استمرت الاحتجاجات والمظاهرات العمالية في مختلف القطاعات وفي معظم المحافظات مطالبين بتحسين أوضاعهم. كان كل ذلك يحصل في غياب عناصر الشرطة المختفية، فخشي الكثيرين من الإنفلات الأمني.

قام المجلس الأعلى بوضع علامات تحديد مسار المرحلة الانتقالية المتمثلة في: بناء الدولة المدنية الحديثة المرتكزة على الديمقراطية، والحرية، والعدالة، وسيادة القانون، وتسليم السلطة لإدارة مدنية منتخبة، والتعامل بشفافية، وتحقيق الإصلاح الداخلي، وتفعيل قانون المحاسبة (بكري، 2013: 67-74).

شهدت هذه المرحلة ترديا في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ودفعت باتجاه موجة

من العنف والاحتجاجات نتيجة لتأخر الحكومة عن إحداث التغيير وتوفير الأمن والاستقرار للمواطنين، وسماحها بالبلطجة والعنف بالانتشار والسيطرة على الأمور، فانتشرت الحوادث الطائفية لأتفه الأسباب فجاءت أحداث كنيسة الشهيدين في حلوان، وحدثت اشتباكات في مركز أبو قرقاص، واشتباكات نزلة فرج الله، أحداث شغب مطاي، وصولا إلى أحداث ماسبيرو المطالبة بحقوق المسيحيين وحريتهم في بناء الكنائس. هذا إضافة إلى انتشار أعمال العنف بشكل غير مسبوق في كل أنحاء البلاد، وارتفاع الأسعار بشكل ملفت على كافة السلع والأدوية حيث بلغ الارتفاع (100%) وأحيانا (300%) (عمر، 2012: 145-172).

أما فيما يخص الأوضاع السياسية، فقد سمح المجلس الأعلى بإجراء إنتخابات، لكنه احتفظ بالعديد من جوانب النظام القديم القمعية؛ فوسع من إعمال قانون الطوارىء على إثر الهجوم على السفارة الإسرائيلية. وسمح باستمرار انتهاك حقوق الإنسان فحاكم (12) ألف مدني في محاكم عسكرية، وبالرغم من تصريح المجلس بأن القانون سيلغى جزئيا إلا أنه سيطبق على البلطجية، وهؤلاء يحددهم المجلس وفق رغبته. كما استمرت القيود الصارمة والقمع على حرية التجمع، مما أدى إلى ظهور انقسامات عميقة ما بين الجيش والمتظاهرين، وقبلت أغلبية الأحزاب ومنها الإخوان المسلمين بوعد انسحاب المجلس من صنع القرار بعد الانتخابات الرئاسية تاركين الشباب المحتجين في ورطة. لقد بدى أن الأمن غائب وخصوصا على الحدود في سيناء فقد انشغل المجلس بإحلال النظام العام فيها. قام المجلس بإخضاع وسائل الإعلام إلى تدخل مستمر من خلال التحذير، ومداهمة المكاتب الإعلامية، ومصادرة الصحف. كما عمل مداهمات لمنظمات غير حكومية وهي: المعهد الوطني الديمقراطي والمعهد الجمهوري الدولي، وفريدم هاوس، وهي جماعات غير ربحية مقرها أمريكا، بتهمة تحصيل أموال بطريقة غير قانونية، وعدم تسجيل منظماتهم لدى الحكومة، وكذلك مجتمعات مدنية مصرية، مما حدا بالكونغرس مناقشة مستقبل المساعدات المقدمة للجيش إلا أنها تراجعت عندما سمح لهؤلاء بالسفر خارج مصر (عزام، 2012: 2-5).

لقد كشفت هذه القضية عن التحديات التي سيواجها مجلس الشعب في السياسة الخارجية، وكنتيجة لسفر المتهمين حصلت أزمة ما بين مجلس الشعب والحكومة وطالبوا بسحب الثقة منها نتيجة لضعف أدائها، وتفريطها في السيادة الوطنية (عمر، 2012: 145-172).

ويشار إلى أن هذه المنظمات كانت واجهة لتحريك الأحداث بناءا على أوامر الاستخبارات الأمركية، وإنها كانت تشكل جزءا من المخطط الأمريكي في إعادة ترتيب الشرق الأوسط بما يتناسب مع مصالحها (صالح، 2013: 125-126).

ضخت واشنطن لمنظمات المجتمع المدني في مصر مايقارب مليار ومائتين مليون جنيه من شباط وحتى تشرين الثاني 2011، لتمويل أعمال غير قانونية كان الهدف منها إثارة القلاقل (بكري، 2013: 61-62).

جرت الانتخابات البرلمانية في ظل تغيير جذري في قانون مباشرة الحقوق السياسية الذي عمل على تعديل النظام الانتخابي ليجمع مابين القائمة والفردي بثلين لثلث كتلبية للضغوط الكثيرة من الأحزاب السياسية والقوى المختلفة؛ بالاستناد للإعلان الدستوري الصادر في 30 آذار 2011، وتضمن هذا الإعلان العديد من القوانين المتعلقة في ضمان الحقوق والحريات. أصدر المجلس الأعلى أيضا مرسوما بشأن تصويت المصريين في الخارج، وحمل الرقم (130) لعام 2011، ضمن المرسوم حقوق المصريين في التصويت، وإبداء الرأي في الاستفتاء. بالإضافة إلى إصدار اللجنة العليا للانتخابات ثلاثة قرارات تختص بالاجراءات المنظمة للدعاية الانتخابية، وإصدار التصاريح اللازمة للصحفيين، والمراسلين الأجانب، والمحليين لمتابعة العملية الانتخابية، وتنظيم دور منظمات المجتمع المحلي (عمر، 2012: 146-153).

ظهر مجالان رئيسيان للخلاف حول الدستور الجديد: الأول: كان بين الجيش والقوى الثورية، ومنها أحزاب إسلامية، تتعلق بموقع الجيش في الدولة الحديثة ومحاولة وضعه فوق الدستور سعيا للحفاظ على بعض مقاليد السلطة، وقد اتخذ شكلا رسميا متمثلا بوثيقة السلمي الصادرة عن نائب رئيس الوزراء علي السلمي في 10تشرين الثاني (عزام،

.(3 :2013

تمثلت أهم مقترحاتها في النص على وضع أسس تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور، وأنه في حالة تعارض النصوص مع المقومات الأساسية للدولة والمجتمع المصري والحقوق والحريات العامة التي استقرت عليها الدساتير المصرية المتعاقبة بما فيها الإعلان الدستوري الصادر في 30 آذار 2011، يطلب المجلس بما لدية من سلطات رئيس الجمهورية من الجمعية التأسيسية أن تعيد النظر في النصوص خلال مدة 15 يوما، فإذا لم توافق اللجنة، فإنه يعرضها على المحكمة الدستورية العليا، وعليها أن تصدر قرارا فيها خلال 7 أيام ويكون ملزما للجميع. تصاعدت حملة ضد وثيقة السلمي، وخرجت مليونية ضمت الإسلاميين والتيارات السلفية لإعلان رفضها لتشكيلها قيودا على الشعب في وضع دستوره، كما طالبوا بإقالة السلمي. ونتيجة للضغوط استجاب المجلس العسكري وقرر إلغائها وأقال السلمي بعد استقالة عصام شرف (بكري، 2013: 85-87).

أما الأمر الثاني فقد تمثل في الخلاف حول طبيعة الدستور المصري وتفاصيله، مابين العلمانيين والإسلاميين. لقد سعى الإسلاميون، منذ إزاحة مبارك، لتحقيق توافق آراء لعمل دستور جديد من خلال لجنة مكونة من 100 شخص نصفهم من المجلس والنصف الآخر ممثلة لشرائح المجتمع كالأقباط، والعلمانيين، واليساريين، والناشطات. تفاجأ العلمانيين وغيرهم بانتصار الإسلاميين فرفضوا تشكيل اللجنة لأثر الإسلاميين الكبير عليها (عزام، 2012: 3).

انتهج الإخوان أسلوبا مراوغا منذ تسلم المجلس العسكري الأعلى للحكم في مصر، وسعوا جاهدين إلى تسليم العسكريين للسلطة في أسرع وقت ممكن، حتى يهيمنوا عليها من خلال الإنتخابات؛ لأنهم يمتلكون التنظيم والإمكانات الأفضل من بين الموجودين على الساحة السياسية. رسخت جماعة الإخوان المسلمين في هذه الفترة من وجودها، فأقامت العديد من المقرات دون معارضة المجلس، بالإضافة إلى تشكيل حزب سياسي يحمل اسم حزب الحرية والعدالة (بكري، 2013: 61-74).

شن الإخوان المسلمون حملة تحريضية في المساجد ضد كل الرافضين للتعديلات الدستورية التي قام بها المجلس العسكري، وبدأوا حرب ضد كل المعارضين واستخدموا لغة التكفير لكل من يخالفهم. وضغطوا على المجلس العسكري للحيلولة دون تشكيل لجنة لصياغة الإعلان الدستوري وعرضه للاستفتاء على الشعب. واعتبار الإعلان الدستوري الموجود هو دليل العمل للفترة الانتقالية. كما قاموا باقتحام العديد من مقرات المباحث، وحصلوا ملفات كوادر الإخوان، كما أنهم قاموا بتحريك الشارع ضد وثيقة السلمي حين أشاعوا بأن القوات المسلحة تسعى إلى إيجاد وضع مميز لها يتجاوز دستور 71. فقاموا بتحميل المجلس العسكري المسؤولية عنها على الرغم من التعديلات التي قام بها علي السلمي. وأثناء إعداد الإخوان لحملتهم الانتخابية التي جرت في 28تشرين الثاني، ولإدراكهم بأن المجلس لا يسعى للصدام، زادوا الضغط والتحريض الشعبي ضد المجلس لإجباره على قبول مطالب وشروط الجماعة (بكري، 2013: 74–87).

استطاع الإخوان ولأول مره في هذه الفترة أن يشكلوا حزبا قانونيا، أطلق عليه إسم حزب الحرية والعدالة والذي يعد الجناح السياسي لتنظيم الإخوان المسلمين، وقد تم تأسيسه وفقا لقانون الأحزاب رقم (40) لعام 1977 والمعدل بالقانون رقم (177) لعام 2005 وبالمرسوم رقم (12) لعام 2011. تعرف اللائحة الداخلية الحزب في المادة الثانية، بأنه:" حزب مدني ذو مرجعية إسلامية، وهو حزب لكل المصريين على اختلاف عقائدهم، وأجناسهم، ومراكزهم الاجتماعية دون تمييز، ويمارس نشاطه طبقا للدستور المصري ويعمل على نهضة الأمة، وتحقيق آمال وطموحات الشعب المصري، ومنها أهداف ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011". وتتجسد رسالته والتي ترد في المادة (4) بضرورة إصلاح الفرد والأسرة والمجتمع والحكومة ومؤسسات الدولة حيث يقع هذا ضمن المنهج الإسلامي الشامل المتدرج، ويتبنى مباديء الشريعة الإسلامية، وأهمها الحرية والعدالة وسيادة القانون ومدنية الحكومة فلا هي حكومة عسكرية ولا دينية، ويعتمد الشورى والديمقراطية للتداول السلمي للسلطة، ويتبنى أيضا حرية الاعتقاد، والوحدة الوطنية، واحترام حقوق الإنسان والمواطنة، والمساواة والعدالة الاجتماعية، ويحافظ على حقوق

المرأة، ويدرك أهمية دور الشباب، والتنمية المستدامة. يقع مركزه في مدينة القاهرة، وله أن ينشيء مقار فرعية في الدولة (اللائحة الداخلية لحزب الحرية والعدالة، 2010، عن الموقع الالكتروني).

اختار التنظيم الجمع ما بين مؤسستين الجماعة والحزب. فمنذ تأسيس الجماعة؛ عرفت كحركة اجتماعية دعوية تحمل مباديء عامة، وترفع شعارات تحدد الأسس والثوابت الواجب على الأمة والحكام اتباعها، فحصدت التأييد الجماهيري لما تحمله من فكر. الإ أن رغبتها في إيجاد حزب ينبع من أهمية العلاقة ما بين الحركة الاجتماعية والسياسية؛ فتشكل الحركة الاجتماعية الأساس الجماهيري والسند للحركة السياسية، وهكذا تكون الحركة السياسية هي المؤسسة المكلفة في تنفيذ رؤية الحركة الاجتماعية في المجال السياسي، كما يتوجب عليها السعي للوصول إلى السلطة. إن الثنائية تعمل على تنشيط الحياة الاجتماعية والسياسية معا، وتعمل على تقوية المجتمع حتى يقوم بدوره في التحول الديمقراطي على الأنظمة المستبدة، ويسهم في إقامة حياة سياسية فاعلة في المستقبل عندما تأخذ الأمة بزمام المبادرة (حبيب، 2010: 246-249).

جرت الانتخابات البرلمانية في بيئة قانونية وتشريعية مستندة إلى الإعلان الدستوري الصادر في 30 آذار 2011. وشهدت معدلات تصويت يتجاوز متوسطها (62%) من إجمالي الناخبين على الرغم من وجود محاولات لتأجيلها من قبل بعض الأحزاب والقوى؛ فنضموا مظاهرات طالبوا فيها بإسقاط حكم العسكر وأبدوا عدم ثقتهم به. إلا أن هذه العملية تمت بسلاسة، وبدون عنف، أو تدخلات أمنية. وسعى الجميع إلى إجراء انتخابات آمنة ونزيهة. سيطرت الاتجاهات الإسلامية عليها فحصل الإخوان المسلمون على (47%) من الأصوات فيما حصل حزب النور على (24%) (عزام، 2012: 3).

حصل 20 حزبا على مقاعد في مجلس الشعب من إجمالي 56 حزبا شاركوا في الانتخابات، وهذا يعكس تنوع التمثيل السياسي. أما النتائج فكان توزيعها كالتالي:

1- التحالف الديمقراطي: ويتكون من 10 أحزاب يترأسه حزب الحرية والعدالة حصد (46%) من مقاعد الشعب و حوالي (60%) من مقاعد الشورى. وبهذا أصبح التحالف

صاحب الأغلبية. يرجع ذلك لمجموعة من الأسباب، وهي: التعاطف الشعبي الكبير مع الإخوان لتعرضهم طوال عقود للظلم والسجن، ونجاحهم في التواصل الجماهيري من خلال العمل الاجتماعي والتطوعي، وغياب البديل الحقيقي لهم، وقناعة الناخب بوجود الخبرة السياسية داخل جماعة الإخوان المسلمين.

2- حزب النور: وحصل على (25%) من مقاعد البرلمان. يرجع ذلك إلى: تمتع السلفيين بشبكة اجتماعية واسعة من خلال العمل الدعوي والاجتماعي، وقيادتهم لموجة دينية أعطت لهم دفعة قوية وضعتهم في المقدمة، واعتبار الانتخابات معركة ضد التيارات الليبرالية العلمانية مما أكسبهم تعاطف قطاعات الناخبين.

3- حزب الوفد: حصل على (9%) وهذا يدل على تراجع الحزب لعديد من الأسباب، تتجسد في: الاقتراب من الحزب الوطني وعدم وضوح هويته، وفشل الأحزاب االليبرالية في تنظيم نفسها، والتعامل مع الجماهير ببرنامج واضح، وخروجه من التحالف الديمقراطي.

4- الكتلة المصرية (المصريين الأحرار، التجمع، الديمقراطي المصري): حققت المركز الرابع، ومن أسباب نجاحها: اعتمادها على تأييد الطبقات الميسورة وتأييد الكاتدرائية.

5- تحالف الثورة المستمرة: وحصل على (3%) نتيجة حداثته (عمر، 2012: 153 - 157).

تمت الإنتخابات الرئاسية المصرية في أجواء سياسية غير مستقرة، ويعود ذلك إلى الخلافات ما بين أعضاء المجلس التشريعي حول الجمعية التأسيسية للدستور. سعت الأحزاب الليبرالية إلى إعاقة تشكيل اللجنة التأسيسية للدستور، ومنع هيمنة حزب الحرية والعدالة الإخواني عليها، وإدخال مباديء إسلامية معينة في الدستور، حيث لجأت تارة إلى القضاء الإداري والمجلس العسكري، ونقلت النقاش في هذه القضية إلى المجلس الأعلى العسكري للتدخل فيها. إن مثل هذه الخطوة تعمل على تقويض الثقة في العملية البرلمانية، وتظهر إضطرابا يستغله المجلس العسكري؛ وإن تدخله في العملية الدستورية يؤثر على مدى استقلال مجلس الشعب، كما أنه يؤثر على العملية الديمقراطية بشكل سلبي (عزام، 2012، المجلس العسكري: 3-4).

وتارة أخرى، تلجأ إلى تفكيك التحالف ما بين الإخوان وحزب النور دفاعا عن الدولة المدنية في مواجهة مشروع أسلمة الدولة. شهدت العلاقة مابين المجلس العسكري وحزب الحرية في هذه الفترة العديد من الأزمات تمثلت في: سحب الثقة من حكومة الجنزوي، ودور المجلس العسكري الملموس في وضع التشكيل الثاني للجمعية الدستورية، وتطور هذا الدور بصدور حكم المحكمة الدستورية بحل مجلس الشعب، وبالتالي أصبح من اختصاصه إعادة تشكيل الجمعية التأسيسية وتهدف هذه الخطوة إلى تخفيض نفوذ الحرية والعدالة الذي فشل بتقديم مبادرات تصحيحية لمسار الجمعية التأسيسية، وإعادة تشكيلها؛ مما أدى إلى صدور قرار قضائي بوقف تنفيذ قرار التشكيل باعتباره قرارا إداريا غير خاضع للسلطات التشريعية. شكل هذا الوضع فرصة مناسبة لتدخل المجلس العسكري في الحوار السياسي، فقد سعى إلى ربط الانتهاء من صياغة الدستور، وإنجاز الانتخابات، وهذا يعني تشكيل مجلس رئاسي وتجاوز الانتخابات. الإ أن الأحزاب تصدت له وقللت من هذا الطرح، واستكملت سير العملية الانتخابية (عمر، 2012: 166-169).

ابتدأت الانتخابات الرئاسية في 23أيار 2012، واختلفت الانتماءات الحزبية للمرشحين مع إغلاق باب الترشيح للانتخابات المصرية، وزاد ترشيح الأحزاب ووجود المرشحين المستقلين من تشابك العملية الانتخابية من تعقيد الوضع السياسي، خاصة بترشح عمر سليمان، فقد زاد الخوف من فرص عودة النظام السابق، وإجهاض الثورة، وكذلك الأمر بالنسبة لأحمد شفيق. وتشكلت الخريطة الانتخابية من ثلاثة تصنيفات تمثلت ب: مرشحين يشكلون امتدادا للنظام السابق، ومرشحين مستقلين يشكلون امتدادا لحركات قائمة مثل: حازم أبو اسماعيل، وعبد المنعم أبو الفتوح، وحمدين صباحي، كمرشح مستقل يستند لدوره السياسي: عمرو موسى، وجرت العديد من محاولات الاستبعاد لعدد من المرشحين ك أبو اسماعيل؛ مما يعكس سياسة منهجية لتفريغ المنافسة من المرشحين ذوي الكفاءة والشعبية (عمر، 2012: 165-166).

من الجدير بالذكر أن الإخوان لم يكونوا راغبين في ترشيح أحد منهم للانتخابات الرئاسية، ولم يكن محمد مرسي خيارهم الأول، وأكدوا ذلك لأكثر من مرة وفي أكثر من

مناسبة. ولكنهم عادوا وتراجعوا معللين ذلك بعدم كفاءة المرشحين للرئاسة، إضافة إلى ترشح رجال النظام السابق. لذلك قام مجلس الإرشاد والشورى باقتراع سري رشحوا فيه رجل الأعمال خيرت الشاطر واقترعوا عليه، وكانت النتيجة 56 في مقابل52. عد يوسف ندا، وغيره من الإخوان المسلمين، قرار الجماعة خاطئا بل وكارثيا لأنه يفتقد للرؤية الواقعية، وأن تقديم مرشحهم أظهرهم بمظهر متعارض مع مباديء ثابتة شرعا في الالتزام بالعهد. إلا أن هذا المرشح مع تسع مرشحين آخرين تم استبعادهم من قبل اللجنة العليا للانتخابات وذلك بحجة عدم إزالة الأثار المترتبة للأحكام الصادرة ضده في عهد مبارك (تومسون، 2013 :345–349).

شكلت نتائج الانتخابات الرئاسية في جولتيها جدلا كبيرا، وتم إجراء الجولة الأولى في الفترة 23–24 أيار، كشفت هذه الجولة عن تشتت أصوات الناخبين بين 5 مرشحين، لم يتجاوز أي منهم نسبة (25%) من الأصوات. وهؤلاء هم: محمد مرسي، وأحمد شفيق، وحامدين صباحي، وأبو الفتوح، وعمرو موسى. أما في الجولة الثانية، فقد حصل محمد مرسي مرشح الإخوان على (51.73%)، فيما حصل احمد شفيق على (48.7%)، وهكذا فقد تمكن الإخوان المسلمون من الوصول للسلطة لأول مرة في تاريخ البلاد. يأتي هذا النجاح في مرحلة تحول ثورية مليئة بالعقبات أولها هو التنازع القائم حول صلاحيات رئيس الجمهورية، ودور المجلس العسكري في الحياة السياسية (عمر، 2012: 172–173).

تميزت فترة حكم المجلس العسكري في إدارة مصر بالضعف، مما أدى الى بداية الحوادث الطائفية لأتفه الأسباب كأحداث كنيسة الشهيدين واشتباكات مركز ابوقوقاص وأحداث ماسبيرو، كما شهدت البلاد انتشارا للعنف والبلطجة؛ مما أدى الى فقدان الثقة في المجلس العسكري الذي وجهت إليه اتهامات عدة بالفشل في إدارة البلاد.

8.2.2.4 الرئيس محمد مرسي وتحديات قيادة مصر في المرحلة الانتقالية الثانية

دخلت مصر مرحلة جديدة بفوز الرئيس محمد مرسي بمنصب رئيس الجمهورية وفقا

لإعلان نتائج الانتخابات يوم 24 حزيران 2012، وعكس هذا الإعلان مدى احترام مؤسسات الدولة للإرادة الشعبية، وإمكانية عمل انتخابات نزيهة وحرة. كما بدأت مرحلة التأسيس لبناء اجتماعي وسياسي جديد يتوافق مع متطلبات الوضع الراهن، وبناء دولة مصرية مدنية قائمة على الديمقراطية، والحرية، والتعددية السياسية، واحترام الأقليات، وحقوق الإنسان.

تسلم الرئيس المصري سلطاته كأول رئيس مدني للجمهورية بعد اتخاذ المجلس الأعلى للقوات المسلحة سلسلة إجراءات دستورية لتقييد سلطات الرئيس ممثلة في الإعلان الدستوري المكمل والصادر في 17حزيران 2012، وبهذا عادت السلطات التشريعية للمجلس بعد حل البرلمان المصري من قبل المحكمة الدستورية، ومنح المجلس سلطة تشكيل جمعية تأسيسيه لكتابة الدستور، كما احتفظ بالسلطة على الشؤون العسكرية. حاول الرئيس مرسي إعادة مجلس الشعب إلا أنه مني بالفشل (مركز الجزيرة للدراسات، 2012: 2).

ونتيجة لما سبق قام مرسي بتشكيل الحكومة الجديدة في سياق أزمة سياسية، تكونت من متغيرين: الأول تنازع السلطات بين الرئيس والمجلس العسكري حيث أصبحت اختصاصات الرئيس محددة ومراقبة من قبل المجلس مما شكل عائقا أمام الانتقال السياسي، أما الثاني فقد تعلق بالالتزامات المتبادلة أثناء الانتخابات وصدرت على شكل وثيقة تلزم بمشاركة كافة الأطراف في المؤسسات السياسية وخصوصا تكوين الفريق الرئاسي أو الوزارة. تم تكليف هشام قنديل بتشكيل الوزراة الجديدة في 24تموز 2012، وقد واجهت هذه الحكومة تحديات كثيرة منها: ثنائية السلطة بين الرئيس والمجلس حيث ثار جدل حول أولوية اختيار الوزراء وحق المجلس في اختيار الوزارات السيادية مع احتفاظه بوزارة الدفاع، كما ثار جدل سياسي حول محاولة سيطرة الإخوان على الوزارات الخدمية، واختار حزب الحرية أن يوسع المشاركة السياسية لتشتمل على كافة الأحزاب السياسية، ودمج المؤسسات السياسية في العملية الانتقالية؛ فوسع دور القضاة، وأعاد تشكيل المجلس الأعلى للصحافة، وحقوق الإنسان. انعكست هذه السياسة على مشاركة

الحزب السياسية وتمثيله بمتوسط (30%) من الوظائف العامة. وبالرغم من هذه السياسة امتنعت كثير من الأحزاب من المشاركة من بابين: الأول إعداد نفسها للانتخابات التشريعية، والثاني إعطاء فرصة كاملة لحزب الحرية لتنفيذ برنامجه (عمر، 2012: 95-110).

حصل في 5 آب 2012 هجوما على القوات المصرية في جنوب رفح المصرية، أسفر عن مقتل 16 جنديا، وساد الارتباك في الأوساط الشعبية والسياسية على حد سواء؛ وخصوصا الأجهزة الأمنية، والعسكرية المصرية التي شعرت بالإهانة. حاول البعض استخدام هذه الحادثة ضد الرئيس؛ مسببين له إحراجا، ووضعه أمام تحد كبير، إلا أنه تمكن من إظهار قدرته العالية في التعامل، واستغلال الفرص؛ فتجسد موقفه من خلال حملة من الإقالات طالت رتبا عالية في الجيش والأمن، فمنحت المرحلة الانتقالية مظهرا جديدا. بالإضافة إلى قيامه بإلغاء الإعلان المكمل للدستور؛ حيث تمكن من منح نفسه هامشا أوسع لممارسة صلاحياته (برغال، 2012: 111-118).

أظهر المصريون التأييد لقرارات الرئيس الحازمة وإجراءاته، والتي كانت مفاجئة للجيش، والدوائر السياسية، وحتى المجتمع. أصدر الرئيس إعلانا دستوريا جديدا، ألغى فيه الإعلان المكمل، واستعاد فيه صلاحياته التنفيذية والتشريعية في غياب البرلمان. كما أصدر قرارا يقتضي بتعيين عبد الفتاح السيسي قائدا عاما للجيش ووزيرا للدفاع، وصدقي صبحي رئيسا للأركان وأحال المشير الطنطاوي والفريق عنان للتقاعد مع اختيارهما مستشارين له. بهذا قطع مرسي الالتباس في السلطة، وأصبح يتمتع بسلطات تفوق سلطات الرئيس السابق (مركز الجزيرة، 2012: 3).

أثار الإعلان الدستوري الصادر عن الرئيس مرسي في 22 تشرين الثاني 2012 ردود فعل قوية في الدوائر الحزبية، والمؤسسة القضائية. ضم الإعلان الدستوري سبع مواد تم إعلانها في الصحيفة الرسمية وتتضمن: تحديد ولاية النائب العام، وإعادة محاكمة مسؤولي النظام السابق، وتحصين الجمعية التأسيسية ومجلس الشورى، ومنح الرئيس اتخاذ إجراءات إضافية وإستثنائية لحماية الثورة، وتحصين كافة قرارات الرئيس وإعلاناته

الدستورية بمعنى أنه لا يمكن للقضاء البت في قانونيتها ودستوريتها. كان الهدف منه: التخلص من النائب العام عبد المجيد محمود كإستجابة للمطالب الشعبية، وتفادي استصدار المحكمة الدستورية حل الجمعية التأسيسية والتشكيك بدستورية إعلان الرئيس الذي أطاح بالمجلس العسكري، وتفادي فتح التحقيق حول حدوث تزوير في الانتخابات الرئاسية لتكون بداية للدعوة لانتخابات جديدة. إضافة إلى وجود نشاطات عربية تستهدف الرئيس مرسي والإخوان. ولد الإعلان الدستوري في جو سياسي منقسم، ومخاوف من الأطراف السياسية المختلفة. وكنتيجة له، حشدت القوى السياسية والقضائية وحتى بعض الإسلاميين ضده وتجمهرت في ميدان التحرير كنوع من الاعتراض على الصيغة المستفزة للإعلان، وطريقة تقديمه للشعب (مركز الجزيرة للدراسات، 2012: 1-6).

استكملت التظاهرات في 4 كانون الثاني أمام قصر الاتحادية مما أدى إلى حدوث اشتباكات عنيفة ما بين المؤيدين والمعارضين.

9.2.2.4 الرئيس مرسي والتحديات الداخلية في المرحلة الانتقالية

واجه الرئيس مرسي العديد من التحديات الداخلية في فترة حكمه تجسدت في:

1- على المستوى السياسي والأمني:

أ- الدستور: شكل الدستور أهم التحديات لحكم مرسي والإخوان لأنه هو المحدد لملامح وتوجهات الدولة الجديدة. وبرزت العديد من الصراعات ما بين الإسلاميين والعلمانيين، وما بين الإسلاميين أنفسهم في أعقاب الاستفتاء على الدستور، إن ظهور هذه الصراعات يرجع إلى غياب الإطار القانوني الحاسم الذي يحظى بالشرعية، حيث ظلت الخلافات مستمرة حول طرق صياغة قانون مباشرة الحقوق السياسية، وغيره من القوانين. ولذلك كان لا بد من صياغة نظام قانوني للدولة على أساس توافق عليه كافة الأطراف والقوى السياسية؛ حيث يتوجب أن يكون هذا الدستور متماسك في أبوابه ومواده لكي يقود الدولة نحو التغيير الاجتماعي المنشود والسير بالدولة قدما (عمر، 2012: 100-102).

تم رفع الدستور المصري الجديد لرئيس الجمهورية مرسي من قبل اللجنة التأسيسية المؤلفة لصياغته في جو من التوتر السياسي، ووسط انسحاب القوى المدنية والكنيسة من

هذه اللجنة لاعتقادهم بسيطرة التيار الإسلامي السياسي على باقي الفصائل المشاركة، لكن تم الاستعاضة عنهم بالأعضاء الاحتياطيين حتى أستكملت الصياغة. وطالب مرسي بالإستفتاء على هذا الدستور في 15 كانون الأول 2012 (ربيع، 2013 :23-24).

أما الأمني، فيتمثل في الأزمات التي افتعلتها الداخلية في إحياء ذكرى أحداث محمد محمود مما أدى إلى حدوث اشتباكات، كما حدثت اشتباكات بين الأمن والمتظاهرين في ذكرى الثورة استقبال حكم محكمة ألتراس أهلاوي بشأن مجزرة بور سعيد، وشهدت بورسعيد كذلك اشتباكات مع الأمن، إضافة إلى احتجاجات الاتحادية التي شهدت سحل أحد المواطنين، والقبض على شباب 6إبريل لتظاهرهم أمام منزل وزير الداخلية. كما تم اختطاف سبعة جنود في سيناء واتحد جنود الأمن والجيش لاستعادتهم ولم يعرف الخاطفين، والأعمال التي قامت بها عناصر لم يكشف عنها مثل البلاك بلوك كل هذا كان قصورا في أداء رجال الأمن (العيسوي، 2014: 6).

ب- الدولة العميقة: لم يتمكن الرئيس مرسي والإخوان من السيطرة على رجال الدولة العميقة والمتمثلين في رجال النظام السابق والذين ناصبوهم العداء، حيث نجحت هذه الفئة في استنزافهم نتيجة لضعف خبرتهم، وقدرتهم في السيطرة على مؤسسات الدولة. وحاول الرئيس مرسي اتباع سياسة الاحتواء، وإعادة ترتيب مؤسسات الدولة لضمان السيطرة عليها مثلما فعل في الشرطة، والقضاء، والإعلام. فمثلا تصالح مع بعض رجال الأعمال مثل حسين سالم، ووزير التجارة والصناعة رشيد محمد رشيد. ولكن فشلت هذه السياسة، ولجأ مرسي والإخوان إلى المواجهة مع مؤسسات الدولة العميقة، وبالذات مؤسسة القضاء لتطهيرها من الفاسدين؛ حيث عمل على إصدار قانون السلطة القضائية دون التفاوض مع القضاة. وشكل ذلك خطأ فادحا للرئيس مرسي وللإخوان. لقد شكل انقلاب 30 حزيران 2013 تجمعا لأطراف هذه الدولة للإجهاز على الرئيس مرسي وجماعته؛ مستغلة حالة الاحتقان، والتوتر الاقتصادي، والاجتماعي لتحقيق هدفها (العناني، 2013: 9- 10).

2- التحدي الاقتصادي: تطلبت مرحلة ما بعد الثورة اتخاذ سياسيات اقتصادية بعيدة

المدى للخروج من الأزمة المالية، وتباطؤ تحسن قطاعي الخدمات والانتاج. لقد تدهور الدخل من القطاع السياحي، كما انخفضت قيمة الصادرات، وتقلصت الضرائب؛ مما أدى إلى استنزاف الاحتياطات النقدية، وأصبحت الدولة معتمدة على المنح والقروض الأجنبية. حيث لجئت مصر للاقتراض عبر صندوق النقد الدولي، وتبنت الدولة موازنة انكماشية. ومع إدراك تزايد الحاجة الاقتصادية وتشوه هياكل الانتاج، كان لزاما إيجاد تدابير للانتعاش الاقتصادي، وتوفير الحدود الملائمة للأمن الإجتماعي، وتلبية المطالب الفئوية لرفع الأجور وخفض نسبة التفاوت الاجتماعي، ومكافحة الفقر (عمر، 2012: 107).

عانى ولازال يعاني الاقتصاد المصري من اختلالات هيكلية عميقة وذلك يرجع لسببين: الانفلات الأمني، والإضطراب السياسي الذي أوشك أن يوصل مصر لحرب أهلية، وإصرار الحكومات بعد الثورة على تبني سياسات اقتصادية وتنموية عاجزة، وتتجسد هذه الاختلالات في: تواضع معدل الادخار المحلي واتجاهه للهبوط الشديد، وضعف معدل الاستثمار المحلي الإجمالي واتجاهه للانخفاض في السنوات الأخيرة، وضعف النمو الاقتصادي، والعجز المزمن في الموازنة وفي ميزان المدفوعات؛ والتي تسببت بها سياسة الانفتاح الاقتصادي. أدت هذه الاختلالات إلى تضخم الدين العام المحلي والخارجي، وتزايد مستوى الاعتماد على الخارج، وإدراج مصر ضمن الدول عالية المخاطر التي قد تعجز عن الوفاء بالالتزامات المالية في مواعيدها، وتجاوز التضخم حاجز (10%) (العيسوي، 2014: 2-6).

انتهجت حكومة قنديل سياسات اقتصادية واجتماعية أدت إلى زيادة التهميش والفقر، وتعميق الظلم، والقهر الاجتماعي الذي تتعرض له الطبقات المتوسطة والفقيرة؛ بل هي نفس السياسة المقترحة من صندوق النقد الدولي لحكومة نظيف قبل الثورة (البدراوي، 2013: بلا).

كان السجل الاقتصادي لفترة حكم مرسي مختلطا فقد كان هنالك تحسن في بعض المؤشرات مثل: ارتفاع معدل الادخار، وانخفاض عجز الميزان التجاري، وازدياد فائض ميزان الخدمات. كما شهد تراجعا في مؤشرات الدين العام (العيسوي، 2014: 6).

3- التحدي الاجتماعي: في حالة الثورة يرتفع مستوى التوقعات والآمال لدى الشعوب ، فتوقع المصريون بأن يصلح الرئيس مرسي الأمور في أيام وكأنه يملك حلولا سحرية لحياة مثالية. اصطدمت التطلعات الثورية بمكونات الدولة القديمة، وتركيبة المجتمع، وموروث النظام القديم بتعقيداته الاجتماعية والا قتصادية حيث يتطلب هذا الأمر وضع أهداف استراتيجية ومرحلية لإيجاد حلول للمشكلات المزمنة وحلها، كما يتوجب إشراك الشباب في العمل السياسي والسلطة، وإعطائهم حق العمل، وبالتالي إفساح المجال أمام الأجيال الجديدة للمشاركة في الشأن العام، والعمل على تلبية الحاجات اليومية مع ضعف البنية الأساسية والقطاع العام مما يرتب تحديا جديدا (عمر،2012: 102-103).

صرح مرسي بأن المسيحيين سيتمتعون بنفس حقوق المسلمين التي ينص عليها القانون، وأنه سيعين مستشارين أقباطا في مؤسسة الرئاسة، كما أنه لم يعارض إنشاء كنائس، أو أحزاب سياسية مسيحية. إضافة إلى تصريحه بأن حقوق المرأة مصونة ولها حرية اختيار ما تلبس (تومسون، 2013 :358).

10.2.2.4 الرئيس مرسي والتحديات الخارجية في المرحلة الانتقالية

تحكم التحديات الخارجية أي صانع قرار في السياسة الخارجية المصرية، كما تحكم الرئيس مرسي، ويتوجب عليه إعداد خطط، وإيجاد بدائل فاعلة، واتخاذ المواقف التي تساعده على مواجهتها، وهي تتمثل في ثلاثة تحديات رئيسية: -

الأول: تحدي الحياة والبقاء، بالعمل على تأمين احتياجات مصر من مياه نهر النيل. حيث تعتمد مصر في سد احتياجاتها من المياه على نهر يمر في سبع دول إفريقية تعرف باسم دول المنبع ودولتي المصب السودان ومصر. ولتأمين وصول مياه النهر سعت مصر على الدوام، خصوصا في فترات قوتها وتمددهاعلى أن يكون لها تواجد ونفوذ دائمين في دول حوض نهر النيل، خاصة في السودان ولمصر "حقوق تاريخية في مياه النيل" قنّنتها اتفاقيات دولية عديدة. وقد حرصت مصر مع التزايد المستمر في عدد السكان ومتطلبات الحياة الحديثة على توفير احتياجاتها المتزايدة من المياه بوسائل عديدة، أهمها: بناء السدود على مجرى النهر لتقليل الفاقد من المياه، والسعي لزيادة حصتها

بالاقتراض من دول أخرى، كما حدث مع السودان. ولم تحدث أزمات بهذا الشأن لوقت قريب إلى أن بدأت بعض دول المنبع تدريجيا تتحدث بإصرار عن عدم عدالة حصص توزيع المياه، وراحت تشكك في شرعية الاتفاقيات المبرمة بدعوى أنها أبرمت خلال الحقبة الاستعمارية، وليس بين ممثلي الدول صاحبة المصلحة في اتجاه لا يخدم مصالح مصر الحيوية. عادت هذه المشكلة للظهور في فترة حكم مرسي لما تشهده منطقة الحوض من فك وإعادة تركيب لظهور المجتمع الدولي فيها في سعيه لاقتسام الموارد كالنفط، كما بدأت الحكومة الإثيوبية ببناء سد النهضة. وهذا يتطلب من مصر إعادة ترتيب وضعها الجيوستراتيجي في إقليم الحوض لما يطرحه من تحديات خطيرة على الأمن القومي المصري، والعمل على صياغة رؤية مستقبلية لمصالح مصر وتحديد أنسب السياسات الملائمة لحالة السيولة الإقليمية في الجوار الإفريقي في منطقة الحوض (عبد الرحمن، 2013: 80-83).

الثاني: تحدي الأمن، بالعمل على مواجهة مصادر التهديد الخارجي أيا كانت، خاصة التهديدات القادمة عبر حدود مصر الشمالية الشرقية. وعلى الجنوبية أيضا. والمتمثل في تفتت السودان إلى عدة دويلات يشكل مصدرا جديدا من مصادر تهديد الأمن الوطني المصري لم يكن قائما من قبل. وقد برز هذا التهديد كما تم ذكره سابقا في حادثة رفح المصرية واختطاف أفراد من الجيش.

الثالث: تحدي التنمية، بالعمل على تهيئة البيئة الإقليمية والدولية المواتية لتدفق الاستثمارات والمساعدات المالية والفنية والمعرفية اللازمة لدفع عجلة التنمية فيها، ومواجهة الأعباء المترتبة على الزيادة السكانية حيث تعتمد مصر في حياتها وبقائها على موارد نهر تنبع روافده على بعد آلاف الأميال من حدودها، وتقع على بحار مفتوحة تجعلها نهبا للأطماع الخارجية، وزُرِعت على حدودها دولة عنصرية عدوانية مرتبطة بالقوى المهيمنة على النظام الدولي، ومن الطبيعي أن تحتل قضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مكانة محورية في سياستها العامة ومنها السياسة الخارجية (نافعة، 2011: بلا).

اهتم الرئيس مرسي بالحفاظ على العلاقات المصرية الخارجية وأولاها اهتماما للحفاظ على مكانة مصر بين الدول، أما أهم هذه العلاقات فتتمثل في:

1- العلاقات المصرية-الأمريكية: سعت الولايات المتحدة منذ معاهدة كامب ديفيد إلى تشكيل الخارطة السياسية في العالم العربي، بما يخدم مصالحها، ويحقق الأمن لدولة إسرائيل. ويشكل استقرار الأنظمة السياسية الضامن الحقيقي لاستقرار المنطقة. لذلك كانت واشنطن متابعة لأحداث الموقف في مصر عن قرب حيث قامت السفيرة السابقة مارجريت سكوبي بإرسال تقارير متتابعة إلى وزارة الخارجية عن تطورات الأحداث. في البداية، ترددت واشنطن في حسم موقفها، والمطالبة برحيل مبارك خوفا من سيطرته على الثورة، وظلت واشنطن تبعث في إنذاراتها بشكل متتالي وفرضت ضغطا على مبارك للبدء في المرحلة الانتقالية هذا من ناحية. وعلى الناحية الأخرى، كانت تبحث عن بديل لحماية مصالحها (بكري، 2013: 53-54).

تجسد هذا البديل في الجماعة التي كانت تسعى لتحقيق مشروعها الإسلامي في إقامة دولة الخلافة وفقا لصانع القرار الأمريكي الذي كان متيقنا من أن الرئيس مرسي يبحث عن دور إقليمي على حساب الوضع الداخلي لمصر (علي، 2013: 7-8).

فوجهت دعوة لرجال الإخوان للسفارة الأميركية ولكنهم طالبوا الأمريكان الحضور لمقرهم وتمت تلبية الدعوة (تومسون، 2013: 349).

هدف الأمريكيون لوصول الاتجاه الإسلامي السني للحكم لسببين: الأول: حماية الأمن القومي الإسرائيلي من خلال التوصل إلى حد الصراع بين اسرائيل وحركة حماس بقطاع غزة، والثاني: إيجاد تحالف سني تحت قيادة مصر والسعودية لإيقاف المد الشيعي، دون أن تورط أمريكا نفسها في تدخلات عسكرية (علي، 2013: 6-7).

تمت العديد من اللقاءات مابين الإخوان المسلمين والإدارة الأمريكية بناءا على تصريحات كلينتون، ومنها لقاء 30 تموز الذي جرى فيه الاتفاق على التزام الجماعة بالاتفاقات الموقعة مع الدول الأجنبية، خصوصا إسرائيل، وأكد كابس على ثقة أمريكا في قيادة الإخوان لمصر في الفترة المقبلة، وحفظ أمن اسرائيل، وإيجاد حل للأزمات ما بين

حماس وإسرائيل (بكري، 2013: 61).

وقد أكد الرئيس مرسي على هذا الكلام عند تصريحه بأنه سيحترم اتفاقية السلام مع اسرائيل وتحالف مصر مع أمريكا (تومسون، 2013: 358).

واجهت أمريكا العديد من التحديات نتيجة الأحداث الدرامية في مصر خلال السنتين السابقتين، حيث وجدت العديد من المصالح على المحك كإستمرارية دخول قناة السويس، والحفاظ على معاهدة السلام، وتعزيز الديمقراطية والنمو الاقتصادي في مصر. قامت الولايات الأمريكية بتقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية لمصر على الرغم من قضية منظمات المجتمع المدني التي تم إغلاقها وإحالة من فيها للسجن بتهمة تقاضيها أموال غير معروفة المصدر، حيث طالبت أمريكا بالإفراج عن المعتقلين في هذه القضية، وإعادة النظر في المساعدات (sharp, 2013: 15-17).

2- العلاقات المصرية- الاسرائيلية: تابعت دولة اسرائيل التغيرات الجارية في مصر والأحداث الثورية والتي صعدت بالإسلاميين لسدة الحكم. رصد الإسرائيليون العديد من المخاطر التي قد تنجم عن حكم مرسي، وهي: فقدان الشراكة الاستراتيجية المتمثلة في اتفاقية كامب ديفيد، وتقليص قدرة إسرائيل في ضرب المقاومة في غزة إبان حكم مرسي، وخوف إسرائيل من انتشار الحركات الإسلامية وتأثير الرئيس مرسي على نظام الحكم في الأردن والذي يعد الحليف الأوثق لإسرائيل في المنطقة، والعزلة الإقليمية في حال استعادة مرسي لدور مصر الإقليمي، والكلفة الاقتصادية نتيجة إعادة إسرائيل لبناء قوتها العسكرية في أعقاب فوز مرسي (النعامي، 2012: بلا)

لقد حدث توتر في طبيعة العلاقة بين الدولتين على إثر حادثة رفح وتفجير أنابيب الغاز؛ حيث دعت السلطات المصرية إلى اتخاذ إجراءات أكثر حسما بشأن الوضع المتردي في سيناء، وسمحت لمصر بإدخال معدات عسكرية ثقيلة وطائرات بالتنسيق الأمني معها. أما عملية السلام فستبقى باردة لغياب الإرادة السياسية الجادة للانتقال بها نحو مزيد من التفعيل (برغال، 2012: 117-118).

أما في مايخص الثورة فقد أفرزت توجها واضحا لإحداث تغيير في السياسة الخارجية

المصرية تجاه اسرائيل، ويتراوح ما بين طرد السفير، وتجميد كافة أوجه التعاون معها، ووقف تزويدها بالغاز المصري، وبين تغيير جزئي كمراجعة بعض البنود في اتفاقية السلام بين الدولتين خاصة فيما يتعلق بالوجود المصري العسكري في المناطق الحدودية في سيناء. ويلاحظ أمرين بالنسبة لهذه التوجهات أولا: التزام مصر بمعاهدة السلام طالما إسرائيل كانت ملتزمة بها، وثانيها رفض مصر القيام بالدور الذي كان يقوم به الرئيس السابق. والخلاصة أن السياسة الخارجية مع اسرائيل بعد الثورة لن تكون كما كانت قبلها، ويؤكد ذلك ما تعرضت له السفارة الاسرائيلية وخطوط الغاز من اعتداءات، ومن ثم قيام مصر بإلغاء اتفاقية توريد الغاز لأسباب تجارية. ولكن مضمون وحدود هذا التغيير سيكون منوطا بعلاقات التوازن الاسرائيلي المصري، وتوازنات القوى الاقليمية والدولية (أبوعامود، 2012: 116).

3- العلاقات المصرية- العربية: قام الرئيس مرسي بزيارته الخارجية الأولى إلى السعودية فالعلاقات المصرية-السعودية علاقات تقليدية ترجع إلى ما قبل ولادة الجمهورية. لقد أثار تولي مرسي رئاسة مصر مخاوف السعودية من حيث أن مصر دولة حرة وديمقراطية في ظل قيادة إسلامية، فجاءت زيارة مصر لطمأنة الشركاء السعوديين.

كما استقبل الرئيس مرسي الأمير حمد بن خليفة في القاهرة أعلن فيها الضيف عن إيداع 2 مليار في البنك المركزي لتعزيز وضع المالية المصري. وتستهدف تعزيز العلاقات بين قطر والنظام المصري الجديد. إلا أن هذه الزيارة أثارت جدلا حيث أنها جاءت قبل اتخاذ مرسي قرارات حاسمة.

عاد الرئيس مرسي إلى مكة مرة ثانية لحضور مؤتمر منظمة التعاون الإسلامي بدعوة من العاهل السعودي، وطرح مبادرة للتعامل مع الأزمة السورية، واقترح تشكيل لجنة من مصر والسعودية وتركيا وإيران للعمل على إيجاد حل.

11.2.2.4 سقوط الرئيس مرسي وحكم الإخوان

لم يتمكن الرئيس مرسي والجماعة من المحافظة على البقاء في مؤسسة الحكم للعديد من الأسباب منها: بقاء معايير الولاء والانتماء الفكري أو التنظيمي تشكل المحك الفعلي

لرسم سياساتها، وتنفيذ برامجها. مما جعل البعض يتهمها بالاستفراد والهيمنة، كما أنها لم تقم باختيار القيادات وفقا لمعايير الجدارة والكفاءة، وعدم قدرتها على مواجهة استحقاقات المرحلة وانتقالها من حالة التفكير كحركة معارضة إلى حزب حاكم. فشلت الجماعة في رسم سياسات واضحة، والتصرف كقوة حاكمة واثقة ولديها رؤية مستقبلية واضحة، ولم تستطع الحركة، على الرغم من سيطرتها على الكوادر المهنية كالأطباء والمحامين، من تكوين نخبة سياسية بيروقراطية قادرة على إدارة شؤون دولة بحجم مصر، إضافة إلى فشل الجماعة في التحول من طائفة كبيرة منغلقة إلى كيان سياسي طبيعي قائم على المكاشفة والصراحة.

أما السبب الأخير فيكمن في مفهوم الدولة العميقة فقد فشل الرئيس مرسي والتنظيم في السيطرة على رجال النظام القديم الذين ناصبوهم العداء، فنجح هؤلاء في استنزاف الإخوان مستثمرين الضعف في الخبرة والقدرة على جعل مؤسسات الدولة تعمل لصالحهم. ولذلك وفي 30 يونيو 2013 انتهت أول تجربة ديمقراطية في مصر حيث أدت التظاهرات، وبالتقاء جميع أطراف الدولة العميقة، ونجاحهم في استغلال حالة الاحتقان والتوتر الاقتصادي، فعمدوا إلى إسقاط الرئيس مرسي منهين حكم الإخوان الذي دام لعام واحد (العناني، 2013: 5-16).

الخاتمة والنتائج

لقد تناولت هذه الدراسة التنظيم العالمي للإخوان المسلمين والدور الذي لعبه في الثورات العربية في كل من مصر وتونس من 2010-2013، ومن خلال الإجابة على أسئلة الدراسة، فقد توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها:

يعد التنظيم العالمي للإخوان المسلمين من أكبر حركات الإسلام السياسي والذي شكل أكبر معارضة سياسية في أغلب البلدان الموجود فيها على الرغم من بدء حركته كحركة اجتماعية دعوية. كانت أهدافه منذ البداية في غاية الوضوح وكان أهم أهدافه الوصول إلى أستاذية العالم بناءا على تصريحات حسن البنا المرشد المؤسس للإخوان منتهجا مبدأ التدرج في نشر الفكر الإسلامي أفقيا ومن ثم هرميا. ولذلك كان لا بد من ولوج السياسة، والسعي للوصول إلى الحكم لكي يرفد العمل الدعوي، ويسهل نشر أفكارهم في محاولة منهم لتحقيق هدفهم في خلق دولة الخلافة الإسلامية.

أسهمت الممارسات العنفية والتسلطية من قبل الرئيس جمال عبدالناصر في تهجير العديد من المنتمين للإخوان المسلمين مما ساعد في انتشار الفكر الإخواني في كل أنحاء العالم، وأسهم أيضا في توسيع الإمبراطورية المالية للتنظيم الإخواني المتمثلة في بنوك عالمية كالتقوى والشركات التجارية العالمية، والتي تظهر جلية في الانتخابات والمهرجانات الخطابية التي يقودها.

اندلعت الثورات العربية بشكل مفاجيء في كل الدول العربية ابتداءا من تونس في نهاية العام 2010 مؤذنة ببدء عهد جديد يفتح المجال لقيام دول مدنية ديمقراطية قائمة على الحرية والعدالة الإجتماعية. إلا أنها افتقرت إلى القيادة، والتنظيم، وضبابية الرؤية. فاقتنص التنظيم الإخواني، لكونه الأكثر تنظيما وتماسكا، الفرصة ليعمل على تحقيق أعز أهدافه ألا وهو أستاذية العالم من خلال الوصول إلى الحكم في تونس ومصر كنقطة انطلاق، فأخذ بزمام الأمور، وساهم في الثورتين إلى أن تم إسقاط نظامي الرئيسين

السابقين بن علي وحسني مبارك. وسعى جاهدا ليكون قائد المرحلة الانتقالية؛ حيث نجح التنظيم في الوصول إلى سدة الحكم من خلال البرلمانات التشريعية والرئاسية ففاز حزبي النهضة في تونس، والحرية والعدالة في مصر.

برزت العديد من المشكلات والصراعات في المرحلة الانتقالية لحكم الإخوان تجلى أهمها في صياغة دستور توافقي يرسم ملامح المستقبل بناءا على مطالب الشعوب ووفقا لرؤاهم، ونظرتهم المستقبلية. إضافة إلى مشكلات اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، موروثة ومتراكمة من زمن الأنظمة التسلطية السابقة. لقد شكل كل ما سبق ذكره، بمجموعه تحديا كبيرا لحكم الإخوان المسلمين في كلتا الدولتين؛ حيث استفاد الكثيرين من المعادين لهم من الأحزاب والأطياف السياسية المناقضة لفكرهم في جعل مهمتهم في مواجهة هذا التحدي أكثر صعوبة.

حاول الإخوان إقامة علاقات مع الأحزاب السياسية والقوى المدنيةسعيا منهم لتضافر الجهود للوصول بالدولتين إلى مرحلة الدولة المدنية التي يسعى لها الجميع، إلا أن رجال النظام القديم، المشكّل لمفهوم الدولة العميقة، في كافة المجالات وقف حائلا دون تهدئة الأمور في هاتين الدولتين؛ بل وسعوا إلى إفشال دولة الإخوان، وضغطوا باتجاه دفعهم لارتكاب الأخطاء وألَّبوا الشعوب عليهم.

أقام التنظيم علاقات طيبة مع الولايات الأمريكية المتحدة قائمة على تبادل المصالح والحفاظ على الوضع الذي يريده صناع القرار الأمريكي، فلم يحاولوا انتهاج سياسة خارجية متطرفة في التعامل مع كافة الأطراف الدولية، وذلك في محاولة منهم للحصول على أكبر قدر من المساعدات، والقروض، والاستثمارات لتخطي أزمات المرحلة الانتقالية.

لم يتمكن الإخوان المسلمون من مواجهة التحديات السياسية الداخلية، والتي ظهرت على شكل صراعات مع العلمانيين والإسلاميين على حد سواء. ففي تونس، اضطر حزب النهضة على الانسحاب من المجلس التأسيسي والتخلي عن أهم الحقائب الوزارية المفصلية في الدولة في محاولة للوصول إلى توافق على الدستور وقد كان ذلك ولكن

بخسائر وتنازلات كبيرة مني بها حزب النهضة، وبهذا يكون خرج من المشهد السياسي الفاعل. أما في مصر فقد أتخذت الأمور منحى أكثر دراماتيكيا من تونس؛ حيث تم عزل الرئيس مرسي من منصبه على إثر مظاهرات 30حزيران 2013، وتم التحفظ عليه، ومن ثم تحويله للمحاكمة بعدة تهم منها التخابر مع حماس الجناح الإخواني الفلسطيني، كما تم تحويل معظم قادة التنظيم للمحاكمات، وحولت أوراق (529) منهم إلى المفتي العام، وبهذا يسدل المشهد السياسي على مرحلة محنة ثانية يمر فيها التنظيم قد لا يتمكن من الوقوف مرة ثانية وإعادة تنظيم صفوفه الا بعد مرور عشرات السنين.

لقد وقعت الأمة العربية، والإسلامية فريسة لأفخاخ من المصطلحات التي تفرقها كمصطلح الإسلام السياسي، والمعتدل، والمتشدد، والسلفي، وغيرها الكثير، وتناسوا أن الإسلام دين الوسطية والاعتدال، دين الشمول، دين السياسة والاجتماع والاقتصاد. وسواء اتفقنا مع مشروع التنظيم الإسلامي أو لم نتفق. فهذه الأمة تستحق منا إعادة النظر، وإيجاد نقاط التشابه لا التنافر، والابتعاد عن الإملاءات والتدخلات الخارجية.

وفي الختام، تحتاج هذه الأمة إلى فوضى خلاقة، ولكن ليست تلك التي رسمتها كوندوليزا رايس؛ بل هي فوضى خلاقة تعيد لهذه الأمة ملامحها الخاصة، القائمة على نبذ نقاط الاختلاف والتشرذم والتفرق، الساعية إلى الالتقاء والتجمع لرسم ملامح خارطة المستقبل الخاصة بنا حتى نتمكن من أخذ مكان لنا بين الأمم الفاعلة والقادرة على تغيير صورة العالم.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

إبراهيم، حسنين، 1998، **النظام السياسي والإخوان المسلمين في مصر من التسامح إلى المواجهة 1981-1996**، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.

أبو فطيم، مهدي علي، 2011، **الربيع العربي: الثورات العربية في القرن الواحد والعشرين**، وسائل الإعلام العالمية، بيروت.

أبوعامود، محمد سعد، 2012، المأزق: إدارة أزمات مصر الخارجية بعد ثورة 2011، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 189، المجلد 47، ص116، القاهرة.

أبوالغيط، أحمد، 2013، **شهادتي: السياسية الخارجية المصرية 2004-2011**، دار نهضة مصر للنشر، القاهرة.

أحمد، عبدالعاطي، 1995، **الحركات الإسلامية في مصر وقضايا التحول الديمقراطي**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.

إسماعيل، حمادة محمود، 2010، **حسن البنا وجماعة الإخوان المسلمين بين الدين والسياسة 1928-1949**، دار الشروق، القاهرة.

إسماعيل، مصطفى عثمان، 2013، **الربيع العربي.. ثورات لم تكتمل بعد، مكتبة مدبولي، القاهرة.**

البدري، جمال شاكر، 2007، **السيف الأخضر: دراسة في الأصولية الإسلامية المعاصرة**، ط1، دار صفحات للدراسات والنشر، دمشق.

البدراوي، ماهينور، 2013، **قراءة في السياسة الاقتصادية للحكومة الحالية: بين خطة صندوق النقد الدولي لحكومة مبارك، القرض المقترح، ووعود النهضة، ودهس الفقراء**، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة.

البنا، حسن، بلا، **مجموع رسائل الإمام الشهيد حسن البنا**، نسخة الكترونية. **التنظيم العالمي للإخوان المسلمين**، متوفر عبر الموقع الالكتروني، http://ar.wikipedia.org/wiki/

البنا، حسن، **خطوتنا الثانية**، مجلة النذير، 30 ربيع الأول 1357، مايو 193.

التايب، عائشة، 2012، **قراءة في مضامين ودلالات نتائج الانتخابات في تونس**، المركز العربي للأبحاث والدراسات، الدوحة.

الحاج، عبدالله، 2012، **الدولة الوطنية والإسلام في العالم العربي: نماذج مختارة**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.

الحبوبي، فتحي، 2013، **معوقات نجاح حكومات ما بعد الثورة في تونس ومصر**، الملاحظ، متوفر عبر الموقع الالكتروني www.almolahed.info/couverture/7228.html

الجبور، سناء، 2010، **الإعلام والرأي العام العربي والعالمي**، ط1، دار أسامة للنشر، عمان.

الجهني، مانع بن حماد(مشرفا)، 2003، **الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة**، ط5، دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض.

الخطيب، "محمد ماهر" عبد الكريم، 2012، **حركة الإخوان المسلمين عرض ونقد**، ط1، دار البيروني للنشر والتوزيع، عمان.

العجاتي، محمد، 2011، الحركات الاحتجاجية في مصر: المراحل والتطور، في وهبه، ربيع واشتي، فارس والسليمي، عبد الرحيم والعجاتي، محمد والشوبكي، عمرو وعزت، هبة، عمرو الشوبكي(محرر)، 2011، **الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية: 193-243.

العموش، بسام، 2008، **محطات في تاريخ جماعة الإخوان المسلمين في الأردن**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان.

العناني، خليل، 2013، **جماعة الإخوان المسلمين في مرحلة ما بعد مرسي**، المركز العربي للدراسات والأبحاث، الدوحة.

العناني، خليل، دراسة بعنوان: **مبارك والإخوان خبرة الثلاثين عاما**، مركز الجزيرة للدراسات، 3-10-2011، متوفر عبر الموقع الالكتروني،
http://studies.aljazeera.net/files/2011/08/20118711364838513‎1.htm

الرفاعي، مصطفى أحمد، **خطر اليهود في مصر**، مجلة النذير، 3ذو الحجة 1357، يناير 1939.

الرعود، عبد الله، 2011، **دور شبكات التواصل الاجتماعي في التغيير السياسي في مصر وتونس من وجهة نظر الصحفيين الأردنيين**، كلية الإعلام\ جامعة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير.

الزيناتي، محمود أنور، 2012، **مصر 2013**، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.

القرضاوي، يوسف، 1999، **الإخوان المسلمون 70عاما في الدعوة والتربية والجهاد**، مكتبة وهبه، القاهرة.

السعيد، رفعت، 1977، **حسن البنا من كيف ولماذا**، مكتبة مدبولي، القاهرة.

الظفيري، علي، 2012، **بين الجزيرة والثورة العربية: سنوات اليأس ورياح التغيير**، ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت.

العقيل، عبد الله، 2008، **من أعلام الدعوة والحركة الإسلامية المعاصرة**، ط8، ج1، دار البشير، جدة.

العيدي، صونية، 2008، المجتمع المدني: المواطنة والديمقراطية جدلية المفهوم والممارسة، **مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، عدد جانفي\اجوان.

العيسوي، إبراهيم، 2014، **الاقتصاد المصري: تفاقم الاختلالات المزمنة**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة.

اللائحة الداخلية لحزب الحرية والعدالة، المواد من 1-5، متوفر عبر الموقع الإلكتروني، http://www.slideshare.net/m0maga/ss-8851903

المديني، توفيق، 2001، **المعارضة التونسية: نشأتها وتطورها**، اتحاد الكتاب العرب، دمشق.

المديني، توفيق، 2011، **سقوط الدولة البوليسية في تونس**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت.

النظام العام لجماعة الإخوان المسلمين، من المادة 12- 20، متوفر عبر الموقع الالكتروني، =http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title

النعامي، صالح، 2012، **تطويق مرسي: استراتيجية تقليل الأضرار الإسرائيلية، مركز الجزيرة للدراسات**، الدوحة.

الوصيفي، علي السيد، 2010، **الإخوان المسلمون بين الابتداع الديني والإفلاس السياسي**، ط1، دار المشارق الإسلامية، مصر.

إمام، حمادة، 2013، **مرسي و8 مرشدين: رحلة 84 عام من العمل السري لجماعة الإخوان المسلمين**، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة.

أمين، جلال، 2013، **ماذا حدث للثورة المصرية**، ط2، دار الشروق، القاهرة.

برادلي، جون، 2013، ترجمة شيماء عبد الحكيم، **ما بعد الربيع العربي: كيف اختطف الإسلاميون ثورات الشرق الأوسط**، ط1، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة.

بروكتر، بيل وموسى، إقبال، 2012، **تحليل النظام الداخلي للمجلس التأسيسي التونسي**، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، تونس.

بشارة، عزمي، 2012، **في الثورة والقابلية للثورة**، الدار العربية للعلوم، بيروت.

بكري، مصطفى، 2013، **الجيش والإخوان أسرار خلف الستار**، ط4، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

بودبوس، رجب، 2011، **محاضرات في علم الثورة**، المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر، القاهرة.

بيومي، زكريا، 1979، **الإخوان المسلمون والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية المصرية 1928–1948**، مكتبة وهبه، القاهرة.

برغال، نبيل، خريف 2012، **الإعتداء على رفح المصرية**، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 61: 111–118، عمان.

تمام، حسام، 2010، **الإخوان المسلمون: سنوات ما قبل الثورة**، ط1، دار الشروق، القاهرة.

تمام، حسام، 2006، **تحولات الإخوان المسلمون: تفكك الأيديولوجيا ونهاية التنظيم**، مكتبة مدبولي، القاهرة.

دراج، فيصل وباروت، جمال (منسقون)، 2000، **الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية**، ط2، ج2، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق.

تومسون، دوجلاس، 2013، **من داخل الإخوان المسلمين: يوسف ندا**، ط2، ترجمة: محمد الشيال، دار الشروق، القاهرة.

حبيب، رفيق، 2010، **الوسطية الحضارية تحديات الفكرة والحركة**، مكتبة مدبولي، القاهرة.

حبيب، رفيق، 2010، **الاخوان المسلمون معارك السياسة والإصلاح**، المركز الحضاري للدراسات المستقبلية، القاهرة.

حوى، سعيد، 1984، **المدخل إلى دعوة الإخوان المسلمين**، مكتبة وهبه، القاهرة.

جامع، محمود، 2004، **وعرفت الإخوان**، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة.

ربيع، فوزي،2011، **الحركات الإسلامية في مصر من محمد علي الى ثورة 25يناير**، ط1، دار الاعتصام للنشر والتوزيع، القاهرة.

ربيع، فوزي، 2013، **دستور مولانا: خبايا وأسرار دستور جماعة الإخوان المسلمين**، إبداع للنشر والتوزيع، الجيزة.

رمضان، حسام، **أسباب قيام الثورة | أسباب ثورة 25 يناير**، متوفر عبر الموقع الالكتروني، http://www6.mashy.com/home/tahrir-egypt/revolution –causes

زهران، جمال علي، 2012، الاتجاهات المناطقية وعلاقتها بالمركز إبان ثورة 25 يناير في مصر. في نصار، آية وعلام، رابحة وسيف، الرجال، علي وآخرون، **الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات**، ط1، المركز العربي للأبحاث والدرسات، بيروت.

سيد، نرمين، 2012، الإعلام الجديد وفرص التحول الديمقراطي في الأنظمة السلطوية، دراسة في رؤى وممارسات الشباب الناشط سياسيا بالتطبيق على مصر نموذجا. في نصار آية وعلام، رابحة وسيف، الرجال، علي وآخرون، **الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات**، ط1، المركز العربي للأبحاث والدراسات، بيروت.

سالم، محمد عزيز، 1996، **الفكر السياسي في الإسلام**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية.

شامية، فادي، 2005، **سبيل القاصد للحكم الراشد**، صيدا، متوفر عبر الموقع الالكتروني، www.daawa-info>net

شبكة فلسطين للحوار: **ملخص تاريخ الإخوان الحلقة الثانية**، 21-6-2009، متوفر عبر الموقع الالكتروني، http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=437061

صالح، هاشم، 2013، **الانتفاضات العربية على ضوء فلسفة التاريخ**، ط1، دار الساقي، بيروت.

فريد، طارق، 2012، **تصحيح منهجية ثورة لم تنجز بعد**، ط1، ج1، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة.

فيدينو، لورينزو، 2011، **الإخوان المسلمون الجدد في الغرب**، ط1، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي.

قويدر، إبراهيم، 2012، **الثورة العربية الإسلامية: فلسفتها الاجتماعية ومذهبيتها العقائدية دراسة نقدية مقارنة**، ط1، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة.

قويسي، حامد، 2012، قضية الحكم وتحدياته في الإدراك القيادي، في حامد قويسي وعصام البشير وجواد الحمد(محررون)، **الإسلاميون وتحديات الحكم في أعقاب الثورات العربية**، ط1، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ص 51-98.

عبد الله، اسماعيل وجدعان، فهمي والغنوشي، راشد، وآخرون، 1987، **الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

عبد الحي، وليد، 2011، الثورات الشعبية في المنطقة، في حامد قويسي(محرر)، **التحولات والثورات الشعبية في العالم العربي**، ص 113-123، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط.

عبد الحليم، عبدالله، 2012، **الولايات الأمريكية المتحدة والتحولات الثورية الشعبية في دول محور الاعتدال العربي 2010-2011**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

عبد الحليم، إيمان، 2012، **أزمات متصاعدة: مأزق المرحلة الانتقالية في تونس**، مجلة السياسة الدولية، متوفر عبر الموقع الالكتروني، http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/105/28.aspx

عبد الرحمن، حمدي، 2013، **التكالب الخطر: التدخل الدولي في حوض النيل والأمن القومي المصري**، السياسة الدولية، العدد 191، المجلد 48، القاهرة.

عبد العاطي، محمد أحمد، 1995، **الحركات الإسلامية في مصر وقضايا التحول الديمقراطي**، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.

عبد السلام، رفيق، 2012، **تونس ما بعد الثورة: تحديات الداخل والخارج**، مركز الجزيرة للدراسات، متوفر عبر الموقع الالكتروني، http://studies.aljazeera.net/reports/2012/03/2012351044137815 .88.htm

عبد اللطيف، أميمة، 2012، الإسلاميون والثورة. في نصار، آية وعلام، رابحة سيف والرجال، علي وآخرون، **الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات**، ط1، المركز العربي للأبحاث والدرسات، بيروت.

عبد النور، ناجي، 2012، الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي، عبد الإله بلقزيز(محرر)، **الربيع العربي إلى أين؟**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 145-166.

عبد النبي، علاء، 2012، الإخوان المسلمون ومفهوم الحكومة الإسلامية، إخوان أون لاين، متوفر عبر الموقع الالكتروني،

=http://www.ikhwanwiki.com/index.php?title

عزام، مها، 2012، **المجلس العسكري بمصر والانتقال إلى الديمقراطية**، مذكرة إحاطة: برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تشاتم هاوس.

عشماوي، علي، 2005، **التاريخ السري لجماعة الإخوان المسلمين: مذكرات علي عشماوي آخر ضباط التنظيم الخاص**، مركز إبن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة.

علام، رابحة، 2012، الثورة المضادة في مصر، في. نصار، آية وعلام، رابحة سيف والرجال، علي وآخرون، **الثورة المصرية: الدوافع والاتجاهات والتحديات**، ط1، المركز العربي للأبحاث والدرسات، بيروت.

علي، عبد الرحيم، 2007، **الإخوان المسلمون من حسن البنا إلى مهدي عاكف**، ط1، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة.

علي، عبد الرحيم، 2013، **الطريق الى الاتحادية-الملفات السرية للإخوان**، القاهرة.

عمر، خيري، ربيع 2012، **قراءة في نتائج انتخابات البرلمان المصري**، في مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد 59، من 145-172، عمان.

عمر، خيري، صيف 2012، **انتخابات الرئاسة المصرية 2012: النتائج والتداعيات**، في مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد 60، من165-183، عمان.

عمر، خيري، 2012، **قراءة في نتائج انتخابات البرلمان المصري**، في مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 59، 145-172، عمان.

عمر، خيري، خريف 2012، **تحولات السياسة الانتقالية وتحدياتها في مصر**، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد 61: 95-110، عمان.

غانم، إبراهيم البيومي، 2004، **الحركات الاجتماعية: تحولات البنية وانفتاح المجال**، متوفر عبر الموقع الالكتروني،

http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2004/05/article01.shtml

لائحة النظام العام لجماعة الإخوان المسلمين.

لينش، مارك وسوزان، جلاسر وهاوتشيل، ويليك " محررون"، ترجمة هاني حنفي، 2013، **الثورة في العالم العربي: تونس ومصر ونهاية عصر**، ط1، رؤيا للنشر والتوزيع، القاهرة.

محمود، على عبد الحليم، بلا، **وسائل التربية عند الإخوان المسلمين:** دراسة تحليلية تاريخية، متوفر عبر الموقع الالكتروني www.ikhwan-info.net.

مركز الجزيرة للدراسات، 2013، **تونس: مواجهة تحديات الانتقال بتوافق حكومي،** متوفر عبر الموقع الإلكتروني studies.aljazeera.net/positionestimate/2013/04/201347111526455744.htm

مصطفى، هالة، 1992، **الإسلام السياسي في مصر من حركة الإصلاح إلى جماعات العنف،** وكالة الأهرام للتوزيع، القاهرة.

مقلد، اسماعيل صبري، 1982، **نظريات السياسة الدولية،** جامعة الكويت، الكويت.

منيب، عبد المنعم، 2009، **خريطة الحركات الإسلامية،** الشبكة العربية، القاهرة.

ميتشل، ريتشارد، بلا، ترجمة أنيس، منى ورضوان، عبد السلام، **أيديولوجية جماعة الإخوان المسلمين،** مكتبة مدبولي، القاهرة.

مركز الجزيرة للدراسات، 2012، **مرسي في شهره الثالث: تعزيز الموقف الداخلي وخطوات خارجية متسارعة،** مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة.

مركز الجزيرة للدراسات، 2012، **أزمة الإعلان الدستوري، صلاحيات واسعة وقاعدة متصدعة،** مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة.

نافعة، حسن، 2011، **أسس ومرتكزات السياسة الخارجية المصرية في عهد مبارك،** مركز الجزيرة للدراسات، متوفر عبر الموقع الإلكتروني http://studies.aljazeera.net/files/2011/08/20118873617259806.htm#top،13اكتوبر

نجيب، سامح، 2006، **الإخوان المسلمون رؤية اشتراكية،** ط1، مركز الدراسات الاشتراكية، الجيزة.

هلال، حمادة، 2006، **مبارك والإخوان صراعات علنية وصفقات سرية،** دار حواء، القاهرة.

هلال، علي الدين، 1977، **السياسية والحكم في مصر،** مكتبة نهضة الشرق، القاهرة.

يوسف، السيد، 1999، **الإخوان المسلمين وجذور التطرف الديني والإرهاب في مصر،** الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة.

المراجع باللغة الإنجليزية:

Alahmar, Almouldi, 2011, **Tunisian Elections**: The Reason Behind the Failure of the Modernits and the problems caused by the victory of harakat alnahda, Arab center for research& policy studies, Doha.

Arieff, Alexis, 2012, **Political Transition inTunisia**, Congressiona Research Service, p 4, www.crs.gov

Michael G. Roskin. Robert L. Cord, James A. Medeiros, Walter S. Jones, **Political Science an Introduction**, (New Jeresy: Pearson Education, Inc., 2008.

Sharp, jerermy, 2013, **Egypt: Background and U.S Relations**, Congressional Research Service.

Coleman, John, 1991**, Conspirators Hierarchy: the story of committee of the 300**, electronic version.

المعلومات الشخصية

الإسم: ناريمان سليمان محمد السوالقة
الكلية: العلوم الاجتماعية
السنة:2014
الهاتف: 0797819725
البريد الإلكتروني: nareman.sulaiman@yahoo.com